وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ :

أثر إجراءات السياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2000 – 2021)

من إعداد:

- بوزيان نسرين.
- وناس لندة.

إشراف الأستاذ :

– عابي وليد .

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
لطيفة بهلول	أستاذ	رئيســـــــا
وليد عابي	أستاذ محاضر " أ "	مشرفا ومقررا
رمضان بطوري	أستاذ محاضر "ب"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022- 2023

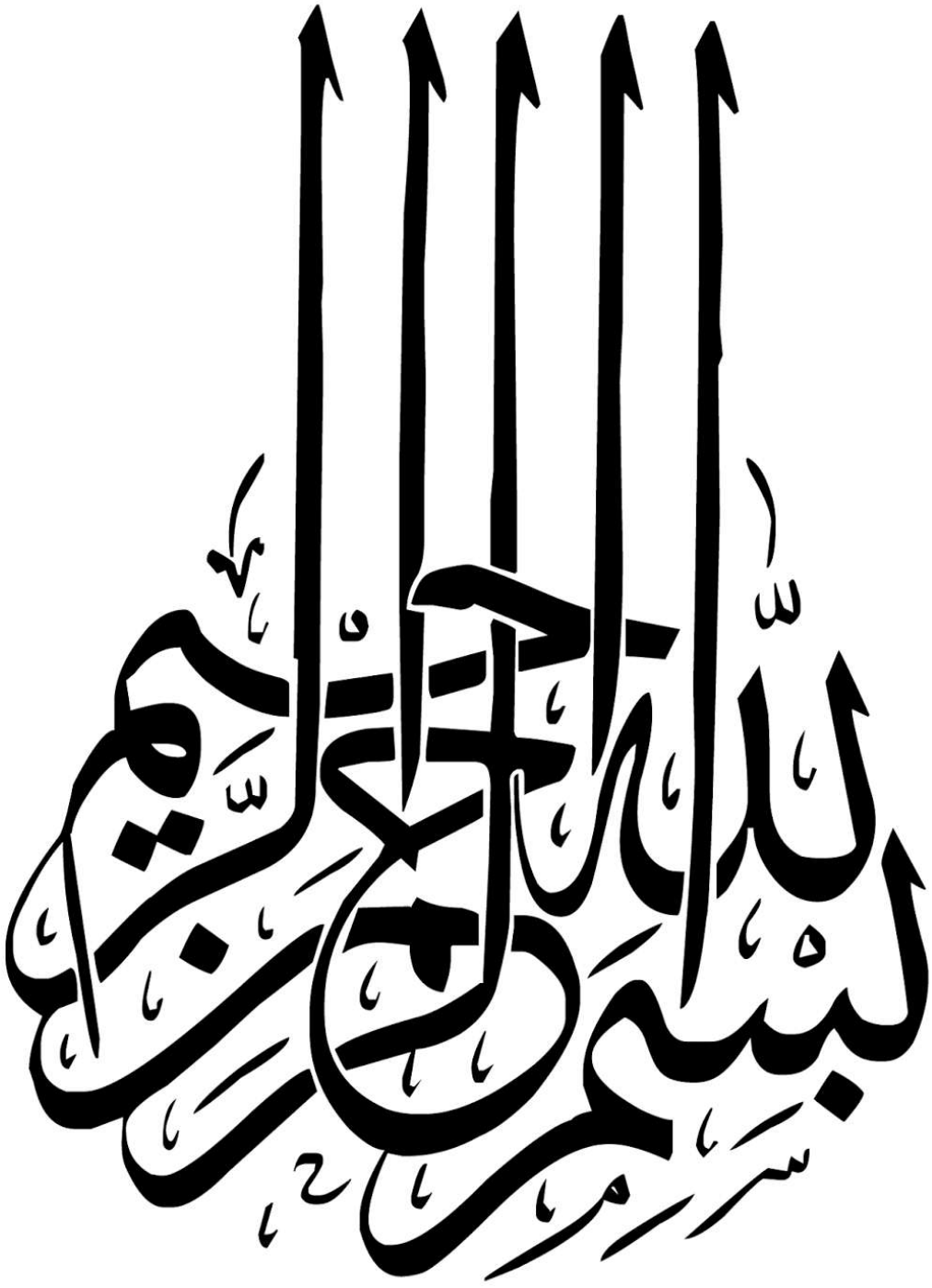
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي على إتمام هذه المذكرة وأخص بالشكر

الجزيل وأن أتقدم وأتوجه بعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل والمحترم

" ***الدكتور عابي وليد*** " الذي قبل الإشراف على هذه المذكرة ، وعلى نصائحه القيمة وانتقاداته البناءة وتشجيعه المستمر ، وتوجيهاته الجادة ، فلك مني كل التقدير والاحترام أستاذي.

كما أتقدم بالشكر لكل من علمنا حرفا طيلة مشوارنا الدراسي ، كما لا يفوتني أن اتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل وتحملهم عناء قراءته وتقيمه

ولكل من ساعدني في انجار هذا العمل من قريب او بعيد .

وشكرا...

اهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم ،

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما عز وجل

﴿ **فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً* وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ** ﴾

صدق الله العظيم

إلى من حملتني وهنا على وهن جاعلا الله الجنة تحت أقدامها ، الى من غمرتني بفيض حنانها وعطائها اللامحدود، إلى أعز ما أملك في الوجود ***أمي*** *حفظها الله ورعاها،*

إلى من علمني ورعاني ، إلى من ضحى بقوته وشبابه ، إلى من رباني وزرع في نفسي حب العمل والاجتهاد ***والدي العزيز*** أطال الله في عمره وحفظه من كل سوء،

إلى من وهبهم الله لي سندا في الحياة وجعلهم لي فخرا وأنار لي حياتي بوجودهم شموعا مضيئة إخوتي" تقي الدين ، سيف الدين ، عبير والصغرونة سلسبيل "

إلى كل عائلتي والذين لم يجمعني بهم الا الحب والأخوة في الله

إلى من سقطوا من قلمي سهوا لا عمدا وكل من ساندني من قريب أو من بعيد .

بوزيان نسرين

اهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... الى من علمني العطاء بدون انتظار ..
إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ..أرجوا من الله ان يتغمد روحه الرحمة والسلوان ..
*وستبقى كلماتك نجوما اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..**" بابا الغالي "***
إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب والحنان ..إلى من كان دعائها سبب نجاحي
*إلى أغلى شخص في الحياة **" ماما "** أطال الله في عمرك*
إلى جسر المحبة والصدق والوفاء الى من وهبهم الله لي سندا في الحياة
" اخوتي حمزة، ايمان ، مريم ، حكيم "
إلى أصغر نجمتين وأعز أميرتين على قلبي " شناز، جوليا"

وناس لندة

فهرس المحتويات

العنـوان		الصفحة
شكر وعرفان		
إهداء		
فهرس المحتويات		ا
مقدمة		أ–ث
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة التجارية والميزان التجاري		
	تمهيد	10
المبحث الاول	مدخل للسياسة التجارية	11
المطلب الاول	مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية	11
المطلب الثاني	السياسة التجارية	17
المطلب الثالث	أدوات السياسة التجارية	20
المطلب الرابع	انواع السياسة التجارية	30
المبحث الثاني	الميزان التجاري	33
المطلب الاول	عموميات حول الميزان التجاري	33
المطلب الثاني	التوازن والاختلال في الميزان التجاري	36
المطلب الثالث	العوامل المؤثرة على توازن الميزان التجاري:	42
المبحث الثالث	أهم الدراسات والأبحاث السابقة	46
المطلب الأول	عرض مختلف الدراسات العربية	46
المطلب الثاني	عرض مختلف الدراسات الأجنبية	50
المطلب الثالث	المقارنة والتعليق على الدراسات السابقة	54
	خلاصة	60
الفصل الثاني	*دراسة تحليلية لأثر إجراءات السياسة التجارية على الميزان التجاري الجزائري*	
	تمهيد	62
المبحث الأول	التجارة الخارجية في الجزائر وتشخيص الميزان التجاري	63
المطلب الأول	التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار الى التحرير	63
المطلب الثاني	تشخيص الميزان التجاري	75
المبحث الثاني	تطور التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2000–2021)	88
المطلب الأول	واقع التجارة الخارجية للفترة (2000–2008)	88

المطلب الثاني	التجارة الخارجية للفترة (2009-2015)	91
المطلب الثالث	التجارة الخارجية للجزائر للفترة (2016-2021)	92
المبحث الثالث	دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2021)	96
المطلب الأول	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)	96
المطلب الثاني	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)	104
المطلب الثالث	وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2021)	110
	خلاصة	115
	خاتمة	117
	قائمة المصادر والمراجع	ا
	ملخص	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الاول	
01	اهم أدوات السياسة التجارية	20
02	ايجابيات وسلبيات كل من سياسة الحماية والحرية	23
03	دراسة مقارنة حول الدراسات السابقة	45
	الفصل الثاني	
01	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1962-1970)	65
02	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1971-1977)	67
03	تطور الميزان التجاري خلال الفترة(1978-1989)	69
04	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(1989-1993)	72
05	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994-2002)	74
06	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(1994-2002)	75
07	تركيبة صادرات الجزائر للفترة (2019-2020)	76
08	تركيبة صادرات الجزائر خارج المحروقات للفترة (2019-2020)	77
09	بنية واردات الجزائر للفترة (2019-2020)	79
10	تطور الميزان التجاري بين سنة (2019-2020)	87
11	تطور التجارة الخارجية بين سنتي (2019-2020)	88
12	التجارة الخارجية للجزائر للفترة (2000-2008)	89
13	التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2009-2015)	92
14	تطور التجارة الخارجية للفترة (2016-2018)	93
15	حجم النمو (%) على اساس النوعي (T/T-4) بأسعار العام السابق لاهم القطاعات الاقتصادية	95
16	القيم الوحدوية للتجارة الخارجية للسلع (خلال 9 أشهر)	96
17	المبادلات الخارجية للتجارة السلعية (9 اشهر 2021)	97
18	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)	98
19	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)	103
20	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)	106
21	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)	109

22	تطور الميزان التجاري في الجزائر في الفترة (2000-2021)	113
23	رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات (2000-2021)	115

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الاول	
01	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	35
	الفصل الثاني	
01	تركيبة صادرات الجزائر خارج المحروقات لسنة 2020	78
02	بنية واردات الجزائر لسنتي 2019-2020	80
03	تطور أسعار النفط خلال الفترة (اكتوبر 2019-اكتوبر 2020)	85
04	التوزيع السلبي للصادرات الجزائرية خلال سنة 2021	102
05	اتجاه الصادرات الجزائرية خلال سنة 2018	105
06	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال سنة 2021	108
07	اتجاه الواردات الجزائرية خلال سنة 2018	112

مقدمة

❖ المقدمة

تعد السياسة التجارية من أهم السياسات الحكومية التي تؤثر على الاقتصاد والميزان التجاري في الدول، وتهدف السياسة التجارية الى تنظيم العلاقات التجارية بين الدول وتشجيع الصادرات وتقليل الواردات وتحسين الميزان التجاري، وفي الجزائر تعد الصادرات من الموارد الرئيسية للاقتصاد حيث تعتمد البلاد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي مما يعني ان اي تحسن في الميزان التجاري يعتمد بشكل رئيسي على اسعار النفط والغاز في الاسواق العالمية، ومن هنا فإن اي تغييرات في السياسة التجارية ستؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري في الجزائر.

ويمكن ان تتضمن السياسة التجارية في الجزائر تخفيض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات المستوردة لتشجيع الصادرات، وزيادة الضرائب على بعض السلع المستوردة لتحفيز الإنتاج المحلي، وتوسيع قائمة السلع المستوردة المحضورة لتحفيز الانتاج المحلي، وتوفير بعض التسهيلات للشركات المصادرة، من بين الاجراءات التي تم اتخاذها في الجزائر لتحسين الميزان التجاري، تحفيز الصناعات المحلية والاستثمار في صناعات التحويلية، وتشجيع على الصادرات غير النفطية وزيادة التنويع في المنتجات المصدرة، وتحديد الرسوم والضرائب الجمركية على بعض السلع المستوردة لتحفيز الانتاج المحلي وتقليل الواردات.

❖ إشكالية الدراسة:

تتحدد اشكالية الدراسة في محاولة تحليل وضعية السياسة التجارية والميزان التجاري كونه يعتبر من اهم المؤشرات التي تعكس طبيعة اقتصاديات الدولة لما يوفره من معطيات تتعلق بتجارتها الخارجية وكذا التركيبة السلعية لصادراتها ووارداتها، ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا لتسليط الضوء على أثر اجراءات السياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000-2021، مع محاولة الخروج بتصور حول واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري من خلال معالجة إشكالية الدراسة التي تتجسد في **السؤال الرئيسي** التالي:

ماهي انعكاسات تدابير السياسة التجارية على وضعية الميزان التجاري الجزائر للفترة 2000-2021؟

للإجابة على الاشكالية التالية تم الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى فعالية تأثير الصادرات والواردات على الميزان التجاري الجزائري؟

- ماهي طبيعة الاقتصاد الجزائري وخصائصه وفق تركيبة ميزانها التجاري؟
- ماهي اهم المراحل التي شكلت منعرجا في قيمة وتركيبة الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2021؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

- توجد علاقة تأثير بين السياسات التجارية والميزان التجاري الجزائري.
- يعكس الميزان التجاري الجزائري طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي الذي يعتمد على الطاقة والمحروقات كأهم الصادرات، وضعف الجهاز الانتاجي في جل القطاعات وفشلها في إحلال الواردات خاصة المواد الغذائية والسلع الصناعية التي تعتبر أهم مكوناتها.
- عرف الميزان التجاري الجزائري عدة تطورات من حيث قيمته وتركيبته خاصة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق، وذلك نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي طبقت لتحقيق هذا الانتقال، بالإضافة إلى تأثره بتطورات سعر وكمية الطاقة والمحروقات باعتبارهما أهم الصادرات.

❖ **اهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة في التطرق لمدى نجاعة أدوات السياسة التجارية، خاصة في ظل النظام الحمائي، في القدرة على التأثير على الصادرات والواردات بطريقة متعاكسة حيث ترفع من قيمة الصادرات وخاصة خارج قطاع المحروقات، وتخفيض من فاتورة الواردات عبر الرسوم الجمركية وأنظمة الحصص ورخص الاستيراد، كما تظهر أهمية هذه الدراسة في معرفة الأثر المحتمل للسياسة التجاري على الميزان التجاري.

❖ **أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- تحديد الإطار النظري ومفاهيمي للسياسة التجارية والميزان التجاري.
- سعى من خلال الدراسة الى معرفة طبيعة العلاقة التأثيرية لمختلف ادوات السياسة التجارية على الميزان التجاري .
- تقييم مدى فاعلية السياسة التجارية في معالجة إختلالات الميزان التجاري الجزائري .

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

هناك عدة مبررات دفعتنا الى اختيار الموضوع اضافة الى الدوافع الشخصية نوجزها في الاتي :

✓ الدوافع الشخصية

- رغبة في إثراء رصيدي المعرفي والأكاديمي لهذا الموضوع.
- اهتمامنا بالاقتصاد الوطني.

✓ الدوافع الموضوعية

- قلة الدراسات الجامعية بين السياسة التجارية والميزان التجاري في الجزائر بشكل خاص .
- انها اول دراسة لاثر اجراءات السياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر .

❖ **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** تتمثل حدود الدراسة في الجزائر
- **الحدود الزمانية:** واما الحدود الزمنية فهي فترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2021 والتي عرفت تنوع في إنتهاج السياسة التجارية في ظل الصدمات السعرية للنفط وجائحة الكوفيد 19.

❖ **منهج الدراسة والادوات المستخدمة:**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية لكل من السياسة التجارية والميزان التجاري الجزائري، وعلى المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية كما استندنا على الاحصائيات والجدول، كما تم الاستعانة بالشبكة المعلوماتية الالكترونية للحصول على معطيات من موقع رسمية، وبرامج معلوماتية تتمثل في برنامج Excel.

❖ **صعوبات الدراسة:**

صعوبة الحصول على بيانات من مصادر متعددة من اجل الوصول الى جميع المعلومات القابل للدراسة والتعميم.

❖ **هيكل الدراسة:**

- لمعالجة إشكالية الدراسة الاساسية والتحقق من الفرضيات وتماشيا مع طريقة IMRAD فقد تم تقسيم الدراسة الى مقدمة، فصلين، خاتمة، فقسمنا الفصل الاول الى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الاول الى الادبيات النظرية لسياسة التجارية ، اما المبحث الثاني الى الادبيات النظرية للميزان التجاري وخصصنا المبحث الثالث لدراسات السابقة التي تم تقسيمها الى عربية واجنبية وتم في الاخير التطرق الى مختلف جوانب التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه هو الاخير الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول مراحل تطور السياسة التجارية الجزائرية والازمات النفطية وتأثير جائحة كوفيد 19 على الإقتصاد الوطني والمبحث الثاني ذكرا فيه تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة الدراسة وخصصنا المبحث الثالث الى تحليل وضعية كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري الجزائري واستقراء الجدول والاحصائيات والبيانات باستخدامEXCEL.

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة التجارية والميزان التجاري

تمهيد:

تعد السياسة التجارية أحد الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهداف معينة في مجال التجارة الدولية، وتشمل هذه لأهداف تحسين الميزان التجاري وزيادة الصادرات وتقليل الواردات. وتتكون السياسة التجارية من مجموعة من لإجراءات والتدابير الاقتصادية التي تتخذها الحكومة، مثل فرض التجارية الدولية.

تؤثر السياسة التجارية على الميزان التجاري للدولة، ويمكن لهذا الأثر أن يكون إيجابياً أو سلبياً، حسب الإجراءات التي يتم اتخاذها. فعلى سبيل المثال إذا قامت الحكومة بفرض رسوم جمركية عالية على بعض السلع المستوردة، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل واردات تلك السلع وزيادة الإنتاج المحلي، وبالتالي تحسين الميزان التجاري. وعلى الجانب الأخر، قد تؤدي إجراءات السياسة التجارية المفرط، مثل فرض الحواجز التجارية العالمية، إلى تقليل حجم التجارة الدولية وبالتالي تأثير سلبي على الميزان التجاري في الجزائر.

تعتبر السياسة التجارية من السياسات الحيوية التي تتبناها الحكومة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وتشمل إجراءات مثل فرض الرسوم الجمركية والحواجز التجارية، والمشاركة في الاتفاقيات التجارية الدولية. وتؤثر هذه الإجراءات على الميزان التجاري في الجزائر، حيث يمكن أن تتسبب الحماية المفرطة للصناعات المحلية في تقليل حجم التجارة الدولية وبالتالي تحسين الميزان التجاري.

سنسلط في هذا الفصل عن الجانب النظري للسياسة التجارية والميزان الجاري والاجراءات المتبعة حيت تم التقسم كما يلي:

- **المبحث الاول: مدخل السياسة التجارية**
- **المبحث الثاني: الميزان التجاري**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: مدخل للسياسة التجارية

السياسة التجارية هي السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، ويترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقاً لأهداف معينة. فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءاً من السياسة التجارية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية

التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري بين البلدان وتشمل الصادرات والواردات من والى البلدان المختلفة، وتعد التجارة الخارجية من الانشطة الاساسية للدول وتساهم بشكل كبير في تطوير الاقتصاد وزيادة النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

حظي موضوع التجارة الدولية بصف عامة، وللتجارة الخارجية بوجه خاص بإهتمام بالغ منذ مطلع هذا القرن، وذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الأثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية، والتي تتمثل بالعوائق التجارية والركود الاقتصادي، مما ادى إلى ظهور إتفاقية برتن وودز[1]،التي دعت إلى ضرورة بلورة الأطر الجماعية للدول المشتركة في التجارة من خلال الإتفاقيات الدولية التي تتيح مجالات أوسع نطاقاً لتبادل السلع والخدمات وعناصر الانتاج.

ونتيجة لتطور نظم المعلومات والاتصالات الدولية فقد تزايدت أهمية هذا القطاع باعتباره من أهم محددات النمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية للشعوب لبلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الاقتصادية.[2]

---

[1]– Bretton Woods الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1إلى 21 ماي 1944 في غابات بريتون في بيوهامبشر بالولايات المتحدة الامريكية ، وقد حضر المؤتمر ممثلون الاربع واربعين دولة ، وقد رفعة خططه إلى منظمتين دوليتين همت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير . من اهم اقراراته ربط الدولار بالذهب ، وربطه بباقي عملات العالم .

[2]– النمو الاقتصادي يعني زيادة الانتاج من السلع والخدمات على المستوى الكلي في لاقتصاد ، بينما التنمية الاقتصادية تعني تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى إحداث تغيرات إجتماعية وسياسية ،وتطوير البنية التحتية للاقتصاد .

ونهضت التجارة الخارجية بصفة خاصة لتحتل مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي، وذلك بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي تقف أمامها، وتحقيق المكاسب المرجوة منها.

أولا: تعريف التجارة الخارجية

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناءً على الهدف من دراستها، نذكر منها:

عُرفت تاريخياً بأنها تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات".[1] ويُلاحظ أن هذا التعريف اقتصرا على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي، متجاهلاً مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز فقط على الإطار العام لمفهوم التجارة المتمثل بتبدل الصادرات والواردات.

كما عرفت التجارة الخارجية أيضاً بأنها:" عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة ".[2] يبين التعريف مكونات الصادرات والواردات بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية، إضافة إلى مدخلات الإنتاج، كما يوضح الهدف الرئيسي من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية.

ومن جهة أخرى يختلف الرأي في القصد باصطلاح **التجارة الخارجية** من حيث المضمون والصور التي يتألف منها، فيمكن التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق و مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الواسع.

حيث يغطي اصطلاح **التجارة الخارجية** بالمعني الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي اصطلاح **التجارة الخارجية** بمعناها الواسع كلا من[3]:

– الصادرات والواردات المنظورة "السلعية "؛

---

[1]– حسام علي داود ،أيمن أبو خضير، وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، الطبعة الاولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الاردن،2002،ص: 13.

[2]– عطا الله علي الزبون ، **التجارة الخارجية** ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ،عمان ،2015، ص:9؛

[3]– سامي عفيفي حاتم ،**التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم** ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ،1992،ص ص :36–37 ،نقلا عن ،برايس خليفة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص :تحليل اقتصادي ،بعنوان **دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970–2010)**،2013،ص:4.

- الصادرات والواردات غير المنظورة "الخدمية "؛

- الهجرة الدولية أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة؛

اما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو" حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال ".[1] ونلاحظ أن هذا التعريف أدخل مفهوم الاستثمار إلى مكونات التجارة من خلال حركة رؤوس الأموال، موضحاً بذلك تأثير التجارة الخارجية على مكونات الناتج القومي الاجمالي (GNP)، ومتجاوزاً بذلك مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)،باعتبار أن التجارة الخارجية أحد مكوناته على المستوى المحلي من خلال الميزان التجاري للدولة.

ويمكن تصنيف الصفات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي:[2]

1- **تبادل السلع الملموسة:** كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية.
2- **تبادل الخدمات:** كالخدمات السياحية، وخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية.
3- **حركة رؤوس الأموال:** والمعاملات المالية الدولية المتعلقة بالقروض والاستثمارات الأجنبية.
4- **تبادل عناصر الإنتاج المختلفة:** المتمثلة بانتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر سواءً باستقطاب الكفاءات أو بالهجرة الاختيارية بحثاً عن عمل بأجر مرتفع.

وانطلاقا مما سبق نستطيع أن، نعرف التجارة الخارجية بأنها "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، المتمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن السياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة ".[3]

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الاستراتيجية لأي دولة، نظرا لأهميتها المتمثلة في:[4]

---

[1]- حسام علي داود ،وآخرون ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، الطبعة الاولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،2002، ص14.

[2]- حسام علي داود ، وآخرون ، نفس المرجع ، ص 14.

[3]- السيد محمد أحمد السريتي ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ،الطبعة الاولى ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،2008،ص8.

[4]- سعيد أحسن ،**مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية** ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2، 2020،ص 6.

- تؤدي التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي انطلاقاً من التخصص وتقسيم العمل؛
- زيادة حجم التعاون بإقامة علاقات الصداقة بين الدول المتعامل معها؛
- زيادة حجم المكاسب من خلال الحصول على السلع بتكلفة اقل مما لو تم انتاجها محلياً؛
- زيادة المنافذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، مما يربط الدول والمجتمعات ببعضها البعض؛
- إزالة الحدود وتقصير المسافات باعتماد العولمة السياسية لمحاولة جعل العالم كقرية واحدة وجديدة؛
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية من منطلق تساوي كمية العرض بالطلب المحلي؛
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات بما يسمح بإشباع الاحتياجات؛
- اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، لارتباطها بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير، إضافة إلى مستويات الدخل المحققة فيها وقدرتها على الاستيراد، مما يعكس رصيد العملات الأجنبية للدولة وأثره على ميزانها التجاري،
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الضرورية لبناء اقتصاديات قوية، تعزيز عملية التنمية الشاملة؛

تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الاكبر من احتياجاتها محلياً، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة اقل نسبياً، وعلى العكس من ذلك تزداد أهميتها في الدول صغيرة الحجم، لذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات، وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها، كما تختلف أهمية التجارة لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها تجاه العالم الخارجي.[1]

[1]– السيد محمد أحمد السريتي، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطبعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، 2009، ص ،ص 9-10.

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

ترجع أسباب قيام التجارة الدولية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أي مشكلة الندرة النسبية حسب رواد الفكر الرأسمالي، فأي دولة ليمكن لها أن تقوم بإنتاج كل السلع أو إنتاج كل ما تحتاجه، لأن ذلك غير ممكن بسبب عدم توفرها على كل الموارد مجتمعة وبيئتها الاقتصادية لا تسمح لها بذلك، مما يحتم على كل دولة التخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها إمكانياتها لإنتاجها، وتقوم بتبادلها لمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها في إقليمها، أو بإمكانها إنتاجها بتكلف مرتفعة مما يجعلها تميل أكثر إلى استيرادها بدل إنتاجها، وهذا ما يضفي صفة التأكيد لكون التخصص وتقسيم العمل بين الدول له علاقة وطيد ووثيقة بقيام التجارة، أي أن سبب التباين الحاصل للأقاليم سواء في الدولة أو في دول مختلف لعدم وجودها لدى البعض الأخر سبب لعملية قيام التجارة الدولية، ما يميز بعض الأقاليم بجملة من الموارد تجعل منها أكثر تخصص، وعليه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية في جملة العوامل التالية:[1]

- عدم قدرة الدول على الاكتفاء ذاتياً.
- توفر المنتوج أو الخدمة ومن ثم وجود فائض في الإنتاج.
- تصريف الفائض من المنتوج أو الخدمة بغرض تحقيق الأرباح.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول واذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.[2]
- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة.[3]

إن الاختلاف في الأسعار يترتب عليه اختلاف في نفقات الإنتاج (تكلفة عوامل الإنتاج)وتأثيراً مباشراً على أسعار السلع سواء في السوق الداخلي أو الخارجي، ولهذا فأساس قيام التجارة الدولية ينحصر في

---

[1]– بن شني عبد القادر ،**تسيير عمليات التجارة الدولية** ،مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص: تجارة دولية ،جامعة مستغانم ،2022،ص ص 14-15

[2]– عبد العزيز، عبد الرحمان سليمان :**التبادل التجاري –الأسس، العولمة والتجارة الالكترونية** ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004،ص:42.

[3]– نداء محمد الصوص ، **التجارة الخارجية** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ،2008، ص ، 11.

فارق الأسعار بين السلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة من الخارج، فالمستهلك الرشيد يحاول الشراء من أقل الأسواق، حتي يتمكن من تحقيق اقصى إشباع ممكن أما المنتج فإنه يرغب في بيع منتجاته في أغلى الأسواق.[1]

الفرع الثالث: أهداف التجارة الخارجية

يمكن براز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجار الخارجية في الآتي:[2]

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والاساسية والعكس صحيح. إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية.
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محلياً بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضاً، إلا إنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة.
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية لعبور الأمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية والحرية وغير ذلك.
- دراسة العلاقات الدولية في اطار التكتلات الدولية وسيماتها المميزة.

---

[1]– بن شني عبد القادر، نفس المرجع، ص 15

[2]– عابي وليد ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، تحت عنوان **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية لتجارة** ،دراسة حالة الجزائر ،جامعة سطيف 1، 2019 ص 5.

المطلب الثاني: السياسة التجارية

السياسة التجارية هي السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، ويترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقاً لأهداف معينة، فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءاً من السياسة التجارية.

الفرع الاول: لمحة تاريخية

أن الدرس لحيثيات الحماية يدرك تماما أن الدول لن تتدل في التجارة الدولية بفرض القيود عليها، بل الهدف من التعريفة الجمركية كانت ذات صبغة مالية، لكن مع الاهتمام المتزايد بفلسفة الدولة القوية انصب التركيز على سياسات تجارية الداعمة لقوة وثروة الدولة، وهذا بحث رواد النظرية التجارية على ذلك إذ تأثرت اقتصاديات دول أوروبا الغربية كإنجلترا وفرنسا، فتجد خلال 1824إلى 1873 اهتمام بالسياسة الاقتصادية وحرية التبادل التجاري داخل الاقليم أو في خارج.

مما نتج عنه استغلال بعض الدول للبعض الأخر، وسبب ذلك المطالبة بحماية المنتجات من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بضرورة حماية منتجات الصناعة الداخلية من المنتوجات الدولية، مما دفع معظم الدول إلى إنتهاج سياسة الحماية التجارية من عام 1873 إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى، التي على أساسها تم التعامل مع الدول إما المحايدة أو العدائية، ليتم بعد ذلك المطالبة بالحرية الاقتصادية خلال فترة الرواج 1923-1929 ووحدة المعاملة الجمركية بين مختلف الدول، وظهرت الولايات المتحدة الأكثر تأثير تجاريا بسبب تطبيق نظام الإنتاج الكبير، مما زاد من الطلب على المواد الأولية، مما شجع من تبني المؤتمر الدولي في جنيف1927 القاضي بإجراء معاهدة تنمية التجارة الدولية وتدنية الرسوم الجمركية، ليتم بعد ذلك العزوف عن المعاهدة بعد الكساد 1929 ورجوع الدول إلى سياسة الحماية من جديد، لكن بعد نهاية الحرب العالمية عمدت الدول الى إعادة حركة التجارة والاعتماد على الرسوم الجمركية لتنظيمها.[1]

[1]- بن شني عبد القادر ، مرجع سابق ، ص ص 25-26.

الفرع الثاني: مفهوم السياسة التجارية

يرتبط مفهوم السياسة التجارية بالتأثير في التجارة الخارجية، وبالتالي مجمل المبادلات بين الوسطين الداخلي والخارجي، وقد قدمت عدة تعاريف للسياسة التجارية نذكر أهمها:

- يمكن تعريف السياسة التجارية "بأنها أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة المنصوص بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال ادوات معينة لتحقيق أهداف محددة"[1]
- وقد تعريف ايضاً السياسة التجارية على أنها " هي مجموعة الاجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، و اختيار الدولة وجهة معينة ومحدد في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية ام حماية)و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق".[2]
- كما تعرف السياسة التجارية انها:" مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار قيمة عملتها الوطنية ".[3]

ويمكن القول ان السياسة التجارية ومن خلال مجمل التعاريف السابقة تعبر عن مختلف الأدوات والاجراءات التي تلجأ لها الدولة من أجل التأثير على التجارة الخارجية وتنميتها وتطويرها، أيضا تحقيق أهداف اقتصادية كلية.

الفرع الثالث: أهداف السياسة التجارية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث نذكرها باختصار، ولكن سوف يتم التركيز على الأهداف الاقتصادية التي من أجلها تستخدم أدوات السياسة التجارية وهي:

---

[1]– السيد متولي عبد القادر ،**الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات** ،الطبعة الاولى ،دار الفكر ناشرون وموزعون ،عمان 2011،ص 69.

[2]– جميل محمد خالد ،**أساسيات الإقتصاد الدولي** ، الطبعة الأولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان ، 2014،ص 222.

[3]– يوسف مسعداوي ، **دراسات في التجارة الدولية** ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2010 ،ص 70

1- الأهداف الاقتصادية وتتمثل في:

1-1 **حماية الصناعة الوطنية الناشئة:** ويقصد بها ايضاً حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، يعتبر هذا الهدف من أقدم أهداف السياسة التجارية ويرى المدافعون عن هذا المبدأ، أن إقامة دولة ما لصناعة جديدة تقدم منتجات يكون المجتمع في حاجة إليها، هذه المنتجات وفي بداية عملية التصنيع تكون منتجات أقل جودة وأعلى تكلفة مقارنة بالمنتجات المنافسة لها في دول الأخرى.[1] وقد تستهدف السياسة الإقتصادية في ظل ظروف معينة حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.[2] والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثير سلبيا على الانتاج المحلي في بعض الفروع وتثور ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، ومتى رؤى لأسباب مختلفة أن الحفاظ على الانتاج المحلي أمر جوهري.[3]

بالتالي يمكن للسياسة التجارية ان تساهم في حماية بعض الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية ولكن يعتبر هذا الاجراء منافيا لتوصيات المنظمة العالمية للتجارة والتي تعمل على تحرير التجارة الخارجية من القيود والاجراءات المعيقة للمنافسة التامة.

1-2 تحقيق موارد للخزانة العامة: قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الأنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد من هذا الطريق أكثر فاعلية وأكثر قبولا سياسيا، من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود، وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب على أنه يجب التحرز عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز، فقد يؤدي هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية

---

[1]- السيد متولي عبد القادر ، **مرجع سابق** ،ص 69

[2]- مجدى محمود شهاب ، **الاقتصاد الدولي المعاصر** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2006 ، ص119.

[3]- شتاتحة عمر ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية بعنوان ، **تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية** ،دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2015، ص10

وباعتبارات التنمية الاقتصادية أو بهما معا، كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية وبالتحديد أن تكون المرونة السلعية لطلب وعرض هذا النوع من السلع ضعيفة.[1]

2 – الأهداف الاجتماعية:

2-1 **حماية مصالح فئات اجتماعية معينة:** كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمالة المشتغلين في صناعة معينة، وهنا نتقلب مصالح هذه الفئات، طبقاً لآلية معينة نجد أصلها في هيكل توزيع القوة السياسية في المجتمع، إلى مصالح المجتمع في مجموعة.

2-2 **إعادة توزيع الدخل القومي:** قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة ونلجأ إلى ادوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف. عادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل، ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة، مع ثبات العوامل الأخرى، يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل. ونادراً ما يعلن إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية.[2]

3 – الأهداف الاستراتيجية:

وتتمثل في المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية، وكذا العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلاً.[3]

[1]– شتاتحة عمر ، المرجع سابق ، ص10

[2]– مجدى محمود شهاب ،**الإقتصاد الدولي المعاصر** ، مرجع سابق ، ص123.

[3]– السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص ، 71.

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

تلجأ الدول لتحقيق أهداف السياسات التجارية المستعملة لاستخدام عدة أدوات وقد قسمها الاقتصاديون إلى أدوات تعريفية وأدوات غير تعريفية ويمكن تقسيمها إلى أدوات سعرية وأدوات كمية، واخرى تنظيمية.

الفرع الأول : الأدوات السعرية :

أولا: السياسة الجمركية: هي عبارة عن " ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات)...، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية "[1]

ومن خلال هذا يمكن أن نحدد العنصر الأساسي في التعريفة الجمركية أو وهي مجموعة الرسوم المطبقة على كل من الصادرات والواردات لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، وقد تختلف من حيث معدلاتها حسب نوع السلع.

1-1 **أشكال الرسوم الجمركية:** تنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاث أشكال رئيسية:

- **رسوم قيمية:** وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أم واردات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.[2]

وعادة تختلف هذه النسبة من سلعة إلى اخرى كمثل على ذلك تكون 10%من قيمة الأثاث.

- **رسوم نوعية:** وهي التي تفرض في شكل مبلغ نقدية ثابتة على الوحدة العينية الواحدة من السلعة المستوردة كأن تكون على أساس الوزن أو الحجم أو العدد وهكذا.[3]

---

[1]- أحمد حشيش ،أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1998الإسكندرية ، ص230.

[2]- السيد متولي عبد القادر ، **الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات** ،مرجع سابق ، ص 73.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ، 2007، عمان ، الاردن ، ص 277.

وتختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة ومواصفاتها كفرض مبلغ 20دولارا على كل طن من السمك المستورد.

- **رسوم مركبة:** وهي توليفة من الرسوم القيمية والرسوم النوعية، وعلى سبيل المثال إذا كانت الرسوم القيمية على الدراجة الهوائية تساوي 10%، فإن مجموع ما يحصله موظفو الجمارك 10 دولارات على دراجة مستوردة قيمتها 100دولار.[1]
- **1-2 أنواع الرسوم الجمركية:** يمكن أن نميز ثلاث أنواع من التعريفات الجمركية حسب التطبيق بين تعرفة وحيدة وتعرفة مزدوجة وتعرفة ثلاثية:
- **التعريفة الوحيدة:** تتمثل في وضع الدولة تعريفة واحدة للسلعة الواحدة بغض النظر عن مصدرها أو وجهتها، أي بغض النظر عن البلد الذي وردت منه أو صدرت إليه، وهذه التعريفة العامة لأنها تطبق علي الدول دون تخصيص.[2]
- **التعريفة المزدوجة:** تتمثل في أن تضع الدولة تعريفتين للسلعة الواحدة، قصوى ودنيا بحسب البلد الذي تستورد منه أو تصدر إليه، عندئذ تكون إحدى التعريفتين أعلى من حيث رسومها عن الأخرى. وتكون التعريفة القصوى هي التعريفة العامة، والأخرى هي الحد الأدنى لما يمكن النزول إليه فالتعريفة المزدوجة هي إذن محاولة لتمييز سلع بعض البلاد على سلع البعض الأخر.[3]
- **التعريفة الثلاثية:** تتمثل هذه التعريفة في أن تضع الدولة ثلاث تعريفات للسلعة الواحدة، بحيث تطبق كل تعريفة على مجموعة معينة من الدول، ومعنى هذا أن دولة ما ت تقسم دول العالم من الناحية الجمركية إلى ثلاث اقسام، تطبق على كل قسم منها تعريفة معينة، فالتعريفة الأولى تسمى التعريفة الوسط، وهي للبلاد التي تربطها بها ظروف تبادل عادية، والرسم المقرر فيها والرسم الوسط أو العادي، أما التعريفة الثانية فهي التعريفة التفضيلية التي تخصصها الدولة للبلاد التي يعنيها أمر التبادل معها، والرسم المقرر فيها هو رسوم خاصة أقل من الرسوم العادية، وأما التعريفة الثالثة فهي

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية ، 2010، عمان ، الاردن ، ص 264.

[2]- عدل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الإقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،لبنان ، 2003،ص 249.

[3]- مجدي محمود شهاب ، الإقتصاد الدولي المعاصر ، مرجع سابق ، ص 133.

التعريفة الجزائية أو الانتقالية والغرض منها منع دخول السلع التي تفرض عليها، أو قبولها بالرسوم الباهظة، فالواقع أن الرسم هنا رسم مزدوج يتضمن: **الرسم العادي +رسم اضافي.**[1]

- **1-3 أهداف السياسة الجمركية:**

تهدف القيود الجمركية إلى تحقيق غرضين عامين، مالي وحمائي، فيطلق على الغرض الحمائي، عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها، ويكون الغرض كذلك ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية.[2]

ولعل من أهم اهداف السياسة الجمركية ما يلي:[3]

- ❖ تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة؛
- ❖ تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول؛
- ❖ المساهمة في رفع إيرادات خزينة الدولة؛
- ❖ مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة للحدود؛
- ❖ مكافحة التهريب؛
- ❖ المساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد لخطرة؛
- ❖ المساهمة في مرقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها وفقا لتشريعات السارية المفعول.

ثانيا: الاعانات(إعانات التصدير): وهي تخفيضات جمركية وضريبية الغرض منها تشجيع التصدير في منتج معين والغرض منها ايضا تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها.

كما أنه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية.[4]

---

[1]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص، 250.

[2]- Peter .H. Lindert et P. Charlekindleberger, Economie internationale,7éme édition ,paris,1982,p 235

[3]- تومي رحاب الاسلام ، علاوي صفية ،**مساهمات السياسات الجمركية في تحقيق تنمية مستدامة** –دراسة حالة الجزائر– مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،المجلة 24، العدد 2–2021، ص 109.

[4]- زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ،دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2004، ص، 291.

- **أنواع الاعانات:**

يمكن أن نصنف الاعانات الي نصفين:[1]

- **الإعانات المباشرة:** وهي الاعانات والمساعدات المقدمة مباشرة إلى المشروع بغرض تحسين دورة الإستغلال، وتقدم في شكل كبالغ مالية محسوبة على أساس قيمي أو نوعي، وتحسب هذه النسبة عند التصدير على أساس سعر FOB، كما يمكن للسلطات العمومية أن تحدد سعر هدف،والإعانة الوحدوية تساوي الفرق بين السعر الهدف والسعر العالمي.

الإعانة الوحدوية = السعر الهدف – السعر العالمي

- **الإعانات غير المباشرة:** وتتمثل هذه الإعانات في منح المشروع بعض الامتيازات بغرض تحسين حالته المالية، ومن الأمثلة على ذلك:

- الإعانات الضريبية: ومنها الاستثناء من بعض الضرائب أو الخفض من معدلاتها أو رد ما دفع منها، أو إعفاء جزء من الأرباح من الضرائب إذا ما استخدم في أغراض معينة هدفها زيادة إنتاجية المشروع.
- التسهيلات الائتمانية: سواء ما تعلق منها بالقروض قصيرة الأجل أو القروض طويلة الأجل، وذلك بخفض أسعار الفائدة، وزيادة حجم السلفيات، والتسامح في أجال الدفع.
- تقديم بعض الخدمات التي تسهل للمصدرين من الوصول إلى الأسواق العالمية كالدعاية، تسهيل الاتصالات بالمستوردين المحليين، وإقامة المعارض.

ثالثا: الإغراق

1-3 **مفهوم الإغراق:** يقصد بسياسة الاغراق أن تلجأ الدولة أو مؤسسة تجارية إلى التميز في الأسعار بين السعر السلعة داخل دولة الإنتاج وسعر نفس السلعة عند تصديرها لدولة خارجية، بحيث يكون سعر السلعة في الداخل أعلى من سعر السلعة في الخارج، وفي نفس الوقت يكون

[1]– احمد حشيش وآخرون ، مرجع سابق ، ص 133

سعرها أقل من السلع المماثلة لها في السوق الخارجي، حيث سيتحول المستهلكين إلى شراء هذه السلعة ويرتكوا السلعة المماثلة والتي يكون سعرها أعلى من سعر هذه السلعة.[1] ويشترط لوجود حالة إغراق أن تتوفر الشروط التالية: [2]

- أن يتم بيع السلعة بسعرين مختلفين أحدهما مرتفع في السوق الداخلية التي تنتج فيه السلعة والآخر منخفض في السوق الأجنبية. ولا يشترط أن تباع السلعة في الخارج بثمن يقل عن تكلفة الإنتاج.
- أن يكون البيع بسعرين في نفس الوقت، أما إذا اختلف الوقت بحيث حصل البيع في السوق الداخلية في وقت كان الثمن فيه مرتفعا ثم انخفض الثمن خلال الفترة الماضية بين تصدير السلعة و وصولها نتيجة لظروف العرض والطلب فلن يكون هناك إغراق، وعليه فإنه لا بد من مقارنة الأثمان في نفس الوقت.
- أن تتوفر مرونة الطلب في السوق الخارجي، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة في الخارج وزيادة كبيرة نتيجة لتخفيض السعر.
- ويشترط لتحقيق سياسة الإغراق أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنع استيراد هذه السلع من الخارج حيث أن عودتها بالسعر المنخفض إلى سوق المنتج وكأنها ضريبة توجهها الدولة إلى مواطنيها.

2 أنواع سياسات الاغراق: يوجد ثلاث أشكال أساسية للإغراق:[3]

- **الإغراق العرضي:** وهذا النوع يظهر بظروف معينة طارئة مثل الرغبة بحيث تعرض في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة، وكذلك خطأ المنتجين الوطنيين في تقديرهم لنطاق السوق الداخلية واضطرارهم إلى التخلص من فائض الانتاج في الخارج حتى لا يضطرون إلى خفض أسعارهم في السوق المحلية ثم العمل على رفعها لاحقا.

[1]– محمد صفوت قابل ،**نظريات التجارة الدولية** ،بدون دار نشر ، 2010، ص 343.

[2]– شريف علي الصوص ، **التجارة الدولية** " **أسس والتطبيقات**" ، **الطبعة الأولى** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2012، ص140.

[3]– شريف علي الصوص ، نفس المرجع ، ص 142.

- الإغراق المؤقت: وهو يهدف إما لتحقيق هدف محدد وينتهي بتحقيقه مثال ذلك خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية، كذلك تخفيض الأسعار في السوق للدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة أو لمنع إقامة مشروعات جديدة أو محاولة طرد منافس من السوق المستهدف.
- **الإغراق الدائم:** وهو سياسة دائمة منهجية من قبل المنتج لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل خسائر يفترض الإغراق الدائم وجود احتكار في السوق الوطنية والاحتكار يعتمد على وجود حماية من خطر المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمركية، والمحتكر يجد من مصلحته أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه وبصفة خاصة حسب مرونة الطلب السائد في السوق، فإذا كانت المرونة قليلة يرفع المحتكر سعره وإذا كانت المرونة كبيرة يخفض سعره، وهذا بالتالي يمكنه من تحقيق اقصى قدر من الارباح المتاحة في السوق المحلي والخارجي.

ولابد هنا من الإشارة بأن المنظمة العالمية لتجارة تعمل على مكافحة الاغراق وذلك من اتخاذ جملة من الاجراءات في سبيل تحرير التجارة الخارجية ونذكر منها اجراءات مكافحة الإغراق التي اتخذت خلال النصف الأول من عام 2011.[1]

رابعا: تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقوم بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعني يترتب عليه تخفيض الاثمان المحلية مقومة بالعملات الاجنبية ورفع الأثمان لخارجية مقومة بالعملة الوطنية.[2]

تلجأ السلطات النقدية في بعض الدول بخفض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الغايات أهمها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات وبذلك يمكن سد العجز في الميزان لجاري الجاري ، كما يمكن أيضا علاج الأسعار الداخلية للسلع المراد زيادة تصديرها، وكذلك يشترط عدم تخفيض الأسعار

[1]- المنظمة العالمية للتجارة، http//www.wtoarab .org/news.aspx?id=662&group-key=news&lang=ar ، تاريخ التصفح 2023/03/23، على الساعة 14:45.

[2]- زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ،ص292.

في السوق المحلية للسلع المراد التقليل من استيرادها ، وبالإضافة إلى ذلك يشترط أن يكون الطلب على كل من الصادرات أو الواردات مرنا نسبيا وإلا فلن يؤثر هذا الاجراء في زيادة الصادرات أو انخفاض الواردات، ويشترط إلا تكون البلاد الأجنبية قد خفضت قيمة مله ند تخفيض البلد الأول لقيمة عملته.

يهدف تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة ما إلى جعل أسعار صادراتها من منتجاتها رخيصة بالنسبة للمقيمين في الخارج مما يشجعهم على الإقبال عليها فتزداد صادرات الدولة ، كما يؤدي من ناحية ثانية إلى الحد من الواردات نظرا لأن اسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة الثمن بعد تحويل العملة.[1]

الفرع الثاني: الأدوات الكمية

أولا: حصص الاستيراد: يعتبر التحصيص أكثر العوائق التجارية غير الجمركية أهمية، وهي قيود كمية تفرض على كمية السلعة المسموح باستيرادها أو تصديرها، وكما لاحظنا سابقا أن العوائق التجارية غير الجمركية أصبحت أكثر أهمية في السنوات الحديثة وذلك عندما بحثت الحكومات عن طريق لتقييد الواردات بدون اللجوء إلى القيام برفع التعرفة الجمركية التي خفضت في مفاوضات الجات GATT، والحصص التي تحدد الكمية العينية لسلعة ما والتي يمكن استيرادها في فترة زمنية محددة وغالبا ما تكون سنة هي أكثر العوائق غير الجمركية وضوحا، وبمقارنة الحصة الاستيرادية مع الرسم الجمركي، تجد أن الحصة الاستيرادية تحدد كمية معينة من السلعة يسمح بدخولها إلى البلد في فترة زمنية معينة، وعلى العكس من هذا فإن الرسوم الجمركية تفرض مبلغا على وحدة السلعة المستوردة أو نسبة معينة من قيمتها ومن ثم يترك المجال للسوق بأن يحدد الكمية التي تستوردها من هذه السلعة .[2]

ثانيا: تراخيص الاستيراد: عادة ما يمكن تطبيق نظام الحصص مقترنا ومكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، ويتحل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على الترخيص، إذن سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحيد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، وقد يستعمل ايضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها.

[1]– شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص145.

[2]–علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص278.

قد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا يشرط أو قد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.[1]

الفرع الثالث: الأدوات التنظيمية:

أولا: الإجراءات الإدارية: هي اداة من الأدوات التنظيمية التي تستخدمها الحكومات لتنظيم وتنفيذ سياساتها التجارية، وتشمل هذه الاجراءات كافة الخطوات والإجراءات الإدارية التي تقوم بها الحكومة لتطبيق سياساتها التجارية.

" تستخدم الدول أحيانا الإجراءات الإدارية لإبطاء عبور السلع المستوردة فمثلا عندما تشعر فرنسا بعدم الرضا عن حجم البضائع اليابانية التي تأتي إلى أسواقها، فإنها وبكل بساطة تطلب من المصدرين اليابانيين أن تمر بضاعتهم عند دخول فرنسا من مركز جمركي واحد يقع بعيدا عن المرافئ البحرية أو المطارات ويعمل أياما محدودة، إن تكاليف نقل البضائع اليابانية إلى المركز الجمركي الفرنسي الوحيد، وتأخير تصفية الحسابات الجمركية للبضائع اليابانية، جعلت من الممكن إبقاء البضائع اليابانية خارج الأسواق الفرنسية لعدد من الاشهر"[2]، ونتيجة لذلك يمكن القول أن الإجراءات الإدارية تعبر عن عرقلة مرور بعض السلع الغير مرغوب بها عن طريق تعقيد الإجراءات الإدارية .

ثانيا: المعاهدات والاتفاقيات التجارية: المعاهدات عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع دول أخرى يكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيم بينها تنظيم عام يشمل في العادة نوعين من الأمور، أمور ذو طابع سياسي ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، وأمور يغلب عليها الطابع الإقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري.

يتميز الاتفاق التجاري بأمور منها أجله قصير فعادة يكون سنة واحدة، وانه يتنول أمور معينة لذات في تفصيل يزيد عما نجده في المعاهدة التجارية التي تقتصر كما رأينا على وضع المبادئ العامة والقود لسلوك بين الدولتين.

[1]– زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، 293.

[2]– علي عبد الفتاح أبو شرار، ص 279.

يتضمن الاتفاق إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين، ويتضمن ذلك إما ذكرا بمختلف أنواع السلع وإما تحديدا للكميات أو القيم المزعم تبادلها خلال فترة الاتفاق.

من خلال ما سبق يمكن افراد أهم أدوات السياسة التجارية في الجول التالي:

الجدول رقم(01/01): أهم أدوات السياسة التجارية

	أدوات السياسة التجارية	
الأدوات السعرية	**الأدوات الكمية**	**الأدوات التنظيمية**
- التعريفة الجمركية - إعانات التصدير - الإغراق - تخفيض سعر الصرف	– حصص الاستيراد – تراخيص الاستيراد	– الإجراءات الادارية – المعاهدات والاتفاقات التجارية

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

المطلب الرابع: أنواع السياسة التجارية

هناك العديد من أنواع السياسات التجارية التي تتبعها الدول والمنظمات الدولية ومن بينها ما يلي:

أولا: سياسة حرية التجارة:

يعتمد أنصار مذهب حرية التجارة على الحجج التالية في تأييد وجهة نظرهم: [1]

- التخصص وتقسيم العمل الدولي: يرى الأنصار الحرية أنها تتيح للدولة التمتع بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، مما يؤدي إلى الإستغلال الأمثال للموارد الاقتصادية، وهذا يرفع من زيادة الناتج الوطني ومستوى الرفاه الاقتصادي، وبالتالي يوفر أحسن أنواع السلع وأقلها سعرا.
- إنخفاض أسعار السلع: إن التجارة الحرة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، مما يعود على المنتج والمستهلك بالفائدة من حيث حسن جودة السلع وميزة السعر، وينتفع المنتج من مزيا التخصص ويستغل موارده الإقتصادية على أحسن وجه.

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص ص 356–358

- تشجيع التقدم التكنولوجي: تؤدي حرية التجارة إلى بروز منافسة حادة بين المنتجين ما يستدعي إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة، الأمر الذي يحتم على الدول للإسراع ومواكبة التطور الفني والتكنولوجي.
- تضييق الخناق على قيام الإحتكارات: إن حرية التجارة تمنع قيام الإحتكارات أو على الأقل تصعب من قيامها، فالمشروعات الإقتصادية لا تستطيع أن تصل إلى الحجم الأمثل وبالتالي لا تستطيع خفض تكاليف الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، فحرية التجارة تخلق المنافسة المحلية فهي تفرض عليها السعر ونوعية المنتج، هذا ما يؤدي إلى تضييق الخناق علة قيام الإحتكارات.

ثانيا: سياسة الحماية التجارية:

يعتمد أنصار هذا المذهب على الحجج التالية في تأييد وجهة نظرهم:

- **حماية الصناعات الناشئة:** حيث تأتي هذه الحجة بناءا على أن المنشآت الصناعية الناشئة تتعرض في البداية إلى تكاليف إنتاج مرتفعة ناتجة عن مستوى الإنتاج الأولي صغير الحجم، أو نقص في البراعة والمهارة للتعامل مع التكنولوجيا المستخدمة، على هذا الضرب من الحماية إلا أنهم يتمسكون ببعض الشروط والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي:[1]

– أن تكون الحماية مؤقتة فلا تفرض إلا لأصل معين فإذا انتهى هذا فيجب على السلطات رفعها

– أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح أي أن تتوفر مقوماتها ويصبح في الإمكان إقامة صفة اقتصادية كما يستطيع السوق استيعاب المنتجات. ومن الناحية التطبيقية كثيرا ما يصعب التحقق من تلك الشروط وهنك من يرى بعدم الأخذ بمبدأ الصناعة والاستعاضة عنه بتقديم الإعانات إلى الصناعات الناشئة.

- **الحماية بغرض تنويع الإنتاج وحماية أمن الدولة في الداخل والخارج:** يؤدي تنوي الإنتاج إلى تقليل أثر الكساد لأن لدولة ستقلل من اعتمادها على العالم الخارجي، ويؤدي كذلك إلى عدم حدوث التفكك الإقتصادي أثناء الحرب فلا تصبح الدولة تحت رحمة الأسواق الأجنبية، ويذكر عن هذه الحجة أنها تؤدي إلى قيام إقتصاد متوازن كما أن زيادة الإنتاج يقابلها ضمان الحصول على السلعة.

[1]– عبد العزيز عجمية ، **الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعات المصرية ، مصر ، 1973، ص ص 154–155

إلا أن معارضي هذه الحجة يأخذون عليها أنه لا يمكن القضاء على الكساد بتنويع الصناعات بل أن الكسد يكون في العادة نتيجة للقوى والعوامل الداخلية وبالأخص العوامل التي تنطوي تحت موضع الاستثمار، كما أنه توجد طرق عديدة يمكن عن طريقها محاربة الكسد دون التنويع في الإنتاج.

ومع ذلك نجد أن هؤلاء الذين يعترضون على الحماية يوافقون عليها إذا كانت تتعلق بالسلع الأساسية درء لمخاطر انقطاع ورودها من الخارج.

- **الحماية كوسيلة للحد من البطالة:** إن وضع القيود على الواردات يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج من السلع لمواجهة الطلب المحلي مما يتطلب زيادة حجم العمالة، فالعمالة تتناسب طرديا مع حجم الإنتاج، ولكن من ناحية أخري يترتب على نقص الواردات نتيجة للسياسة الجبائية إلى تناقص الصادرات كرد فعل للدول الأخرى وبالتالي نجد أن الحماية استخدمت للحد من البطالة في قطاع معين، ولكنها أدت إلى البطالة في فرع آخر.[1]
- **الحماية من أجل تحسين الميزان التجاري:** تكمن هذه الحجة في فرض ضريبة على الواردات مما يؤدي إلى خفض الواردات من السعر، مع افترض بقاء الصادرات دون تغيير، وبهذا يضل التحسين في الميزان التجاري، ولكن المناقشات الهامة في السنوات الحديثة العهد تطرقت إلى موضوع العجز التجاري كظاهرة من ظواهر الإقتصاد الكلي الهامة، وأن الضريبة بحد ذاتها لا يوجد لها تأثير على الميزان التجاري لأنها لا تخاطب متغيرات الإقتصاد الكلي.[2]
- **الحماية بغرض الحصول على الإيرادات:** هناك صعوبات في البلدان النامية والفقيرة في إيجاد التمويل اللازم على البني التحتية، لذلك فهي تلجأ إلى الضرائب كمصدر رئيسي للدخل وتطبق على الصادرات كما تطبق على الواردات وتعتبر ضريبة الصادرات ضريبة شائعة في البلدان النامية (مثل الضرائب على المحروقات).
- **الحماية من أجل مقاومة الإغراق والممارسات الاحتكارية:** يشكل الإغراق تهديدا للمنتجين المحليين وذلك بسبب أسعار الواردات المنخفضة، فتقوم العديد من الدول بفرض رسوم لمكافحة الإغراق على الواردات من ذلك المنتج ويتم تعريض الفرق بين الأسعار المحلية المرتفعة والأسعار الأجنبية

[1]– محمد صفوت قابل ، **تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة** ، دار الحكة للنشر ، مصر ، 2002، ص 67.

[2]– علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص380

المنخفضة، أو قد يقوم المحتكر الذي يثبت أنه أغرق سوق دولة أخرى بأن يقوم برفع أسعار منتجاته.[1]

خلاصة القول من خلال ما تطرقنا لذكره لمختلف المذاهب للسياسة الحرية وسياسة الحماية فإن الواقع يشير إلى أنه ليس هنالك دولة تتبع مذهب معين بحد ذاته بل مزيج من السياستين بأسلوب مدروس يتماشى وتوجيهات هذه الدول.

الجدول الموالي يلخص جملة من ايجابيات وسلبيات سياسة الحماية وسياسة الحرية.

الجدول رقم(02/01): ايجابيات وسلبيات كل من سياسة الحماية والحرية

	سياسة الحرية التجارية	سياسة الحماية
الايجابيات	- زيادة الدخل القومي. - التخصص الدولي. - تنمية روح الإبداع والابتكار. - الانفتاح على الاسواق الخارجية. - تمنع الاحتكار. - تطوير الانتاج. - أسعار السلع المستوردة تكون أقل من أسعار السلع المنتجة محلياً.	- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية . - تنويع الانتاج . - الحصول على ايرادات ومواجهة العجز في الميزان التجاري. - مواجهة سياسة الإغراق والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم.
السلبيات	- تعرض بعض الصناعات لمشاكل بسبب المنافسة الخارجية . - ارتفاع معدلات البطالة . - تعرض المؤسسات المحلية لمنافسة شديدة خاصة إذا لم تكن مستعدة لها. - انخفاض القدرة الشرائية في حال ارتفاع أسعار السلع المستوردة .	- تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية . - ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التعريفات الجمركية . - القضاء على المنافسة .

[1]- إيمان عطية ناصف ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006، ص ص 173-174.

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

المبحث الثاني: الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري احد اهم المؤشرات الإقتصادية التي تعكس صحة الاقتصاد الدولي، يمثل الميزان التجاري الفرق بين صادرات الدولة وواردتها، ويتم حسبه خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر الميزان التجاري مفتاحاً هاماً لتحليل الاقتصاد الدولي، حيث يمكن أن يؤثر على القدرة التنافسية للدول في الأسواق الدولية، إن فهم الميزان التجاري وتحليله يمكن أن يساعد الدول في اتخاذ القرارات الصائبة فيما يتعلق بسياسات الإقتصادية وتحقيق النمو الإقتصادي والاستقرار المالي وستسعي في هذا المبحث الى توضيح مفهوم الميزان التجاري بشكل تفصيلاً، وتسليط الضوء على أهميته وكيفية تحسينه لصالح الدول.

المطلب الأول: عموميات حول الميزان التجاري

على الرغم من ان الميزان التجاري يتأثر بعدة عوامل، الا أن تحسينه يعد أمرا هاما للدول في سبيل تعزيز اقتصادها وتحقيق النمو المستدام يمكن للدول ان تتبع العديد من السياسات والإجراءات الإقتصادية لتحسين ميزانها التجاري.

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته:

اولاً: تعريف الميزان التجاري

- الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع، عندما تكون قيم الصادرات أكثر من قيمة لوردات، يقال أن الميزان التجاري فائض، على العكس من ذلك يوجد عجز تجاري عندما تكون قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات، يقال إن الميزان التجاري يعاني من عجز.[1]
- وقد عرف أيضا على أنه أحد مكونات ميزان المدفوعات ويدعي بـ ميزان المعاملات المنظورة ويتضمن تسجيل لحركة تبادل السلع بين الدولة والعالم الخارجي، وتعد الصادرات والاستيرادات أهم بنوده حيث تقيد الصادرات في الجانب الدائن بينما تقيد الواردات في الجانب المدين من الميزان،

[1]- Balance commerciale et balance des paiements – Vie publiqe. من موقع http//www.vie –publique.fr, بتاريخ 2023/03/13.على الساعة 12:54.ص20.

تتحدد قيمة الصادرات على أساس ثمنها في ميناء التصدير، أما الواردات فتحدد قيمتها على أساس ثمنها في ميناء التصدير مضافا إليها تكاليف النقل والتأمين عليها حتى وصولها ميناء الاستيراد.[1]

- يسمي أيضا ميزان التجارة الخارجية، وبياناته متاحة في أي وقت، ويشتمل هذا البند عمليات تصدير واستيراد السلع التي يتم تقييمها أساس(FOB)، يكون الميزان التجاري في حالة فائض، لما تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات، ويسجل حالة عجز عندما تزيد الواردات عن الصادرات، وعادة ما يتم حساب معدل تغطية الصادرات للواردات من خلال العلاقة التالية: [2]

(الواردات /الصادرات)*100.

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة عادة تكون 3 أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (X)- إجمالي واردات البلد (Y)

الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "**الميزان التجاري الدولي** " في هذا البلد.

- الميزان التجاري إيجابي يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا هناك فائض في "**الميزان التجاري** " أو ما يسمى " **الفائض التجاري** ".[3]
- الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد ليصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمي " **بالعجز التجاري** " لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الإقتصادية.

أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي.[4]

---

[1]- مروان عبد المالك ذنون ،**إقتصاديات التجارة الخارجية** ، الطبعة الأولى ، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن ، 2020، ص 192.

[2]- نويوة عمار ، مطبوعة في مقياس إقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر -باتنة ، الجزائر ، 2014، ص 23.

[3]- عبد الجليل هجيرة ، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتورة التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية دولية ، جامعة آبي بكر بالقايد، تلمسان ، 2012، ص 96.

[4]- عبد الجليل هجيرة ، مرجع سابق ، ص 97.

ثانياً: أهمية رصيد الميزان التجاري:

يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة نابعة كون أن الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري(تصدر أكثر مما تستورد). يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عاليا، وأن لبضائعها أسعارا تنافسية وجودة في السوق المحلية والخارجية، وهذا ما يساهم في ارتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الإقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية.

أما إذا شهد الميزان التجاري وجود عجز فإن ذلك يعني أن واردات البلد هي أكبر من صادراته، أي أن هناك طلبا على السلع الأجنبية أكبر من الطلب على السلع المحلية من قبل البلدان الأجنبية، وبذلك يزداد الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة قيمة العملة الأجنبية، كما يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة وارداتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر.[1]

الفرع الثاني : أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلي قسمين هما:[2]

1- **الميزان التجاري السلعي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظور ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا(الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

2- **الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول.(النقل، السياحة، التأمين دخول العمل، عوائد رأس المال).

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

يمكن ان يكون للتوازن والاختلال في الميزان التجاري تأثيرات كبيرة على الإقتصاد ففي حالة وجود فائض في الميزان التجاري يعني أن الدولة تصدر أكثر مما تستورد وبالتالي تحصل على عملة أجنبية اكثر مما

[1]- جميعة فاطمة ، **واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار دراسة تحليلية (2000-2019)**، مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية ، المجلد06/العدد: 02(2020)، ص ص 201-202.

[2]- عبد الجليل هجيرة ، مرجع سابق ، ص 97.

تنفقه، وهذا يمكنان يؤدي الى تقوية قيمة العملة المحلية وتحسين الاحتياطي النقدي للدولة، ويمكن أن يدعم النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل.

الفرع الأول: التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان التجاري، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدولة الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي، أي إن حالة التوازن تتحقق عندما يكون: [1]

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي

معناه

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير(ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا(يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

الفرع الثاني: الاختلال في الميزان التجاري:

يحدث الخلال في الميزان التجاري في حالة عدم تساوي مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن من الميزان التجاري، فاذا زادت حقوق الدولة المترتبة للدولة على التزامات الدفع اتجاه الدول الأخرى فإن هذه الحالة تسمى بحالة الفائض في الميزان، اما العجز فينشأ عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، اي تجاوز المطلوب المستحقة على الدولة للدول الأخرى(التزامات الدولة على الخارج) التزاماتها اتجاههم.

اذا كان الاختلال طويل الأجل يحمل نتائج اقتصادية غير مرغوبة في حلتيه سواء الفائض او العجز، الا ان المشكلات في الاختلال تبرز بشكل اكبر في حالة العجز، حيث ان الفائض في الميزان التجاري للدولة

[1]– فليح حسن خلف ، **التمويل الدولي** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن 2004، ص ص 124–125.

يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتتراجع صادراتها، مما يؤثر أيضا سلبيا على النتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات والزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات، فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الإقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الإقتصادية وتحقيق التنمية الإقتصادية وإتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقه في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الإقتصادي الداخلي للبلد، وهو ما يستدعي التحليل الإقتصادي السليم لمصدر الاختلال قصد تقييم المدلولات الإقتصادية له.

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية.

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا اكبر من قدراتها، مما يؤدي الى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا ان الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما ان زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم الطاقة، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها.[1]

الفرع الثالث: أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

[1]– سلمى دوحة ، (2014–2015)، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها** " **دراسة حالة الجزائر** " ، أطروحة دكتوراه طور ثالث ، تخصص تجارة دولية ، بسكرة : جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص ص 121–122

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الإقتصادية والأسباب غير اقتصادية.

أولا: اسباب اقتصادية: وتتمثل في:

أ- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فانه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع، وبالتالي يحدث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

ب- **أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على إقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين، تتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

ت- **أسباب دورية:** تشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري اي حسب الدورات الإقتصادية التي تمر بها الدولة أو الاقتصاد العالمي.

- **تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.
- **العوائق التجارية:** التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذه سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات.

ثانيا: أسباب غير اقتصادية:

رغم طبيعتها غير اقتصادية الا ان انعكاساتها تمتد الى التأثير في حالة الميزان التجاري، ونذكر من أهمها:[1]

أ- **العوامل الطبيعية:** الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

ب- **التقدم التكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي إنخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية.

ت- **الظروف السياسية:** كقيام الحروب أو المقاطعات الإقتصادية ومالها من أثر على معدلات الصادرات خاصة أذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

ث- **النمو الديموغرافي:** حيث أن زيادة النمو الديموغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة وبالإضافة إلى تطبيق السلع الاستهلاكية سياسة رفع الأجور والتي بدورها يؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة إرتفاع أسعار صادراتها.

ج- **الاضطرابات العالمية:** التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شلل العملية الإنتاجية وزيادة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر اذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.

[1]– دوحة سلمى ، مرجع سابق ، ص 123

الفرع الرابع: أنواع الاختلالات في الميزان التجاري:

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري حسب أسبابه إلى اختلال مستمر واختلال عابر، ويستدعي الأول وضع سياسات اقتصادية كفيلة بإزالة مسبباته ومعالجته، في حين يزول الثاني عادة بزوال مسبباته بصورة تلقائية دون الحاجة الى تغييرات هيكلية للاقتصاد، وفي ما يلي أهم أنواع الاختلالات في الميزان التجاري:[1]

اولا: الاختلال الطارئ: يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي الى إنخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلا إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي فتكون صادرتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة تفوق الصادرة ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلاءم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي فأن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي الى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات استثنائية أو طارئة.

ثانيا: الاختلال الدوري: وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبطة بالتقلبات في النشاطات الإقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدورتها الإقتصادية حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم عدم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكسد والانكماش في نشاطها الإقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية لدولة نتيجة انخفاض إنتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الإقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.

ثالثا: الاختلال الدائم: وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الإقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال يضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته ويتميز باعتماد الدولة على

[1]- دوحة سلمى ، مرجع سابق ، ص ص 123-124 .

الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر.

علاقة الميزان التجاري بالميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات هو مصطلح أكثر شمولية من الميزان التجاري حيث أنه يأخذ بعين الاعتبار كل المبادلات الدولية بين الدولة وباقي دول العالم، فإنه بالإضافة إلى حساب الصادرات والواردات من السلع والخدمات فيشمل أيضا مجموعة الاستثمارات المالية وغير المالية والمنح والإعانات الخاصة والعامة فهو يعتبر الحساب الشامل لمجمل المدفوعات التي تمت خلال فترة معينة تقريبا سنة بين هذه الدولة ودول العالم الأخرى و ومثله مثل الميزان التجاري فهو يكمن في حالة العجز أو الفائض أما التوازن فصعب التحقق في ميزان المدفوعات، وأيضا تختلف نتائج ميزان المدفوعات عن نتائج الميزان التجاري، فمن الممكن أن يسجل الميزان التجاري عجزا بينما يحقق ميزان المدفوعات فائضا في نفس الفترة الزمنية. بينما أهمية الميزان التجاري تكون للدول النامية، أما في الدول الصناعية والدول العامة في ميدان الاستثمارات الدولية فتزداد أهمية الخدمات والإستثمارات لدرجة تؤدي إلى نقص الأهمية النسبية للصادرات والواردات السلعية لأن هذه الدول تنتج غذائها بنفسها ولا تعتمد على أحد، أي أنه بزيادة درجة التراجع الإقتصادي تزداد أهمية بنود الميزان التجاري، بينما تزداد أهمية ميزان المدفوعات كلما تقدمت الدولة اقتصاديا.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على توازن الميزان التجاري:

للميزان التجاري أثرين الأول هو الفائض والثاني هو العجز في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية للاقتصاد المعني، فهو يشير أولا لحصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية، وتقوية عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تصديرها، في حين العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته الأمر الذي يضطره الاستيراد لتوفير الحاجات.[2]

---

[1]– رشيدة جيدل ، لحسن دردوري ، **محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000–2019** ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد 06 العدد 2021/01، ص 82.

[2]– سيهام شباب، وأحمد بلجيلالي، (مارس، 2020)، **انعكاسات تقلبات الايرادات النفطية على الميزان التجاري والموازنة العامة في الجزائر(دراسة تحليلية للفترة 2000–2018)**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، ص 27.

غير أنه لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد أو العجز في غير صالح البلد قبل التطرق إلى الأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الإقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان التجاري.[1]

ومن بين أهم العوامل المؤثر على الميزان التجاري نذكر منها ما يلي:

أولا: سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي كما يعرف على أنه عدد من العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية،[2] ومنه يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وفي حالة تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وبالتالي تصبح أسعار الواردات اقل جاذبية،[3] ونادرا ما تلجأ الدولة إلى رفع العملة في حين يظهر أثر تخفيض العملة على الصادرات والواردات كما يلي:

- ✓ **آثر تخفيض العملة على الصادرات:** يترتب على تخفيض قيمة العملة جعل أسعار الصادرات(السلع المحلية الموجهة للتصدير) أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية ومن ثم زيادة الطلب على الصادرات وبالتالي زيادة كمية الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد.[4]
- ✓ **آثر تخفيض العملة على الواردات:** يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل أسعار الواردات مقوم بالعملة المحلية أعلى نسبيا مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب المحلي على الواردات وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات

[1]– مسعود فريد، (2015)، **نظرة عن العجز في الميزان الجزائري**، مجلة دراسات في الاقتصاد والمالية "مخبر الصناعات التقليدية "، 04 (01)، ص 112.

[2]– مراد فريحة، محمد قويدري، 2020، **أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الدينار الجزائري خلال الفترة 2000–2018**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11 (02)، ص 111

[3]– عماد سليمان، محمد شريف، 2020، **أثر الصادرات على الميزان التجاري في السودان: دراسة تحليلية للفترة 1976–2016**، امبارك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 11(37)، ص 78.

[4]– فتيحة مختاري(جوان 2018)، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري**، مجلة العلوم الادارية والمالية، 02(01)، ص ص15–16.

أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية مما يساهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.[1]

ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

[1]– سارة بوسيس ، أحمد ضيف ، (بلا تاريخ)، **سياسات تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري دراسة تحليلية للفترة 2000–2017** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية القسم (أ) العلوم الاقتصادية والقانونية ، 12 (01)، ص 146.

الشكل رقم(01/01) : العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

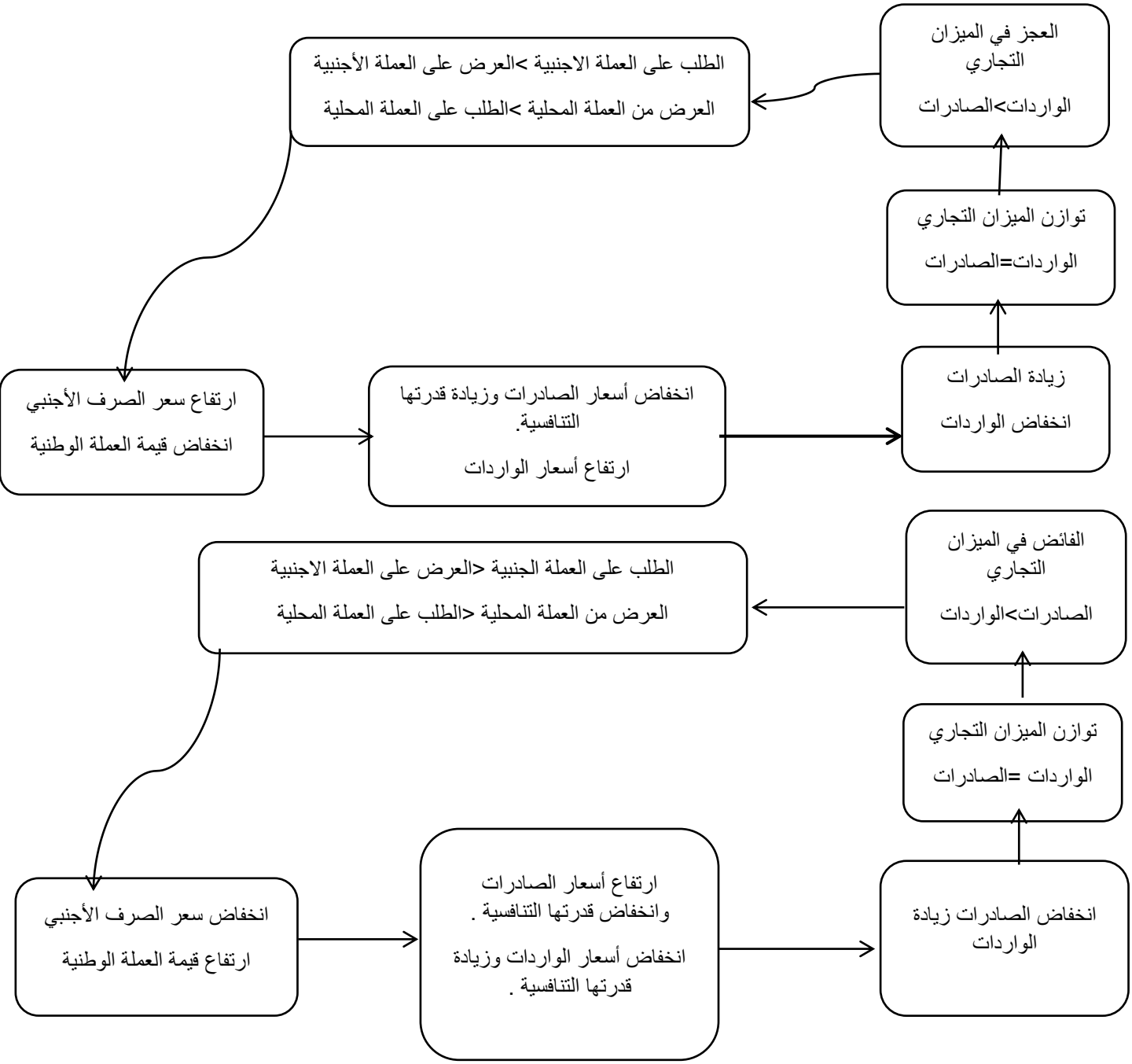

المصدر: محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 320.

ثانيا: التضخم وتغيرات أسعار الفائدة: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية ونظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع

أسعار السلع المنتجة محليا وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة الواردات من ناحية أخرى إن إرتفاع أسعار الفائدة في الداخل يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات وفي حالة إنخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال وبدوره يؤدي إلى تراجع العملية الإنتاجية وبالتالي تراجع الصادرات ومنه تأثر الميزان التجاري سلبا.[1]

ثالثا: معدل نمو الناتج المحلي: فزيادة الدخل في الدولة المعنية سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وبالعكس في حالة كون هناك انخفاض في الدخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري والاتجاه به إلى حدوث اختلال .

رابعا: سعي الدول المتخلفة إلى السير في طريق التنمية الإقتصادية: وهذا من خلال مجموعة من البرامج التنموية في الجانب الإقتصادي والاجتماعي وبالتالي زيادة الواردات خصوصا المواد والتجهيزات التي تساهم في التنمية مما يؤثر في الميزان التجاري.[2]

خامسا: أسباب هيكلية وأسباب دورية: الأسباب الهيكلية هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية الإقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي وتتأثر بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي،أما الأسباب الدورية تشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري أي حسب الدورات الإقتصادية.

[1]– عماد سليمان، محمد شريف ، مرجع سابق ، ص 78.

[2]مراد مصطفي ، 2018–2019 ، **واقع وافاق الميزان التجاري في ظل الانظمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر –** أطروحة دكتوراه ، العلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير ، الاغواط : جامعة عمار ثلجي ، ص 55.

المبحث الثالث: أهم الدراسات والأبحاث السابقة

إن موضوع أثر السياسة التجارية من المواضيع التي نالت اهتماما بالغا نظرا للدور الذي تلعبه في إنعاش الإقتصاد الوطني وتحقيق النمو الإقتصادي، وقد حاولت العديد من الدراسات معالجة المواضيع المختلف المتعلقة بالسياسة التجارية على الميزان التجاري وكذلك بعض المتغيرات الأخرى وسنقوم بعرض وتحليل بعض تلك الدراسات والتعليق عليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول: عرض مختلف الدراسات العربية

1) دراسة شتاتحة عمر

- الموضوع مندرج تحت عنوان، **تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2012** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، لطالب شتاتحة عمر[1]، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة 2014-2015، وقد طرح الطالب في دراسته الإشكالية التالية:
- **إلى أي مدى ساهمت السياسة التجارية في الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات الجزائرية في ظل تبني نظام اقتصاد السوق ؟**

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة أثر أدوات السياسة التجارية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر في ظل المساعي الرامية إلى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ولمعالجة الإشكالية تم استخدام مجموعة من الأدوات، برامج معلوماتية وإحصائية تتمثل في برنامج Excelالنسخة 2010وبرنامج eviewsالنسخة7. كما تم الاستعانة بالشبكة المعلوماتية الإلكترونية للحصول على المعطيات من مواقع رسمية.

ونتهج المنهج الوصفي في معالجة الأدبيات النظرية وكذا منهج دراسة الحالة لتحديد تأثير أدوات السياسة التجارية في الجزائر على ميزان المدفوعات.

[1]- شتاتحة عمر ،**تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية** ، حالة الجزائر ، مذكرة ماجيستير ، جامعة ورقلة ، 2015.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج

- تأثير التعريفة الجمركية على الواردات أكثر منه على الصادرات راجع لعدة أسباب أهمها غياب صادرات حقيقية خارج المحروقات واستفادة الصادرات النفطية من عدة إعفاءات وامتيازات على عكس الواردات والتي استفادة من التخفيضات في المعدلات الجمركية مما شجع على دخول السوق الجزائرية، بالإضافة إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع الأجنبية لتغطية العجز المسجل في بعض المنتجات والبحث عن منتجات وتكنولوجيا جديدة.
- ارتفاع مستوي الصادرات لم يكن نتيجة قدرة تصديرية أو فعالة إنما جاء كنتيجة الاستفادة من الطلب الخارجي على المواد الإستراتيجية(النفط ومشتقاته) وهو ما ساهم في إرتفاع أسعارها في الأسواق الدولية.
- لم تفلح الجزائر في الاستفادة من منطقة حرة في المواد الإستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي وهو ما يخدم مصالحها بالعكس من ذلك فقد استفاد الاتحاد الأوروبي من إنشاء منطقة حرة في المواد الصناعية مع الجزائر وهو ما يخدم أهدافه.
- ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية لتجاري سيؤدي الى تراجع رصيد ميزان المدفوعات وتعرضه للعجز على المدي القصير في ظل غياب أليات تنهض بالقطاع الصناعي والزراعي الموجه أساسا للتصدير.

2) دراسة بالحبيب عبد الكامل

الموضوع عبارة عن دراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، للطالب بالحبيب عبد الكامل[1]، تحت عنوان، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري** .

تخصص التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، دفعة 2010-2011.

[1]- بالحبيب عبد الكامل ، **اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري** ، حالة الجزائر ، مذكرة ماجيستير ، جامعة غرداية ، 2011.

تناولت الدراسة انعكاس تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري في ظل سعيها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وما يترتب عن ذلك من تحرير للمبادلات التجارية وفك القيود والعراقيل التي كانت في الماضي القريب وسيلة رقابة وحماية للاقتصاد الجزائري.

هذا ما ترك بعض الانطباعات والتحفظات من قبل الجزائر في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة.

نتائج الدراسة

خلص الدراسة الى عدة نقاط بخصوص وضع الميزان التجاري الجزائري وخاصة في حالة تبنية التحرير الكامل للتجارة الخارجية وتتمثل أهم التقاط في:

- الميزان التجاري سيتعرض لنوع من الاختلال والعجز نتيجة عدم قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الأجنبية، مما يحدث فرق بين الصادرات والواردات وعدم قدرة الصادرات على تمويل الواردات يؤدي الى حدوث عجز في الميزان التجاري.
- كشفت أزمت 1986 هشاشة الإقتصاد الجزائري وان المشاكل التي يعاني منها هيكلية، ذلك أنه وبانهيار اسعار النفط انهارت عائدات الصادرات الجزائرية، فتوجهت الجزائر الى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، والتي ركزت على ضرورة تحرير الإقتصاد والتوجه نحو إقتصاد السوق.
- قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية تهدف الى تحريره تدريجيا و عبر مراجل انتهت سنة 1994، ومن أجل تعديل هيكل التجارة الخارجية في الجزائر قامت الدولة بسن قوانين تشجع المؤسسات العاملة في مجل التصدير للرفع من قدرتها التنافسية في ظل التحرير، كما قامت بإنشاء مؤسسات لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- الميزان التجاري صار يحقق فائضا مستمرا في رصيده لصالح الجزائر، إلا أن ذلك لا يعود إلى تمكن السلع الجزائرية من اختراق الأسواق الدولية وانما لارتفاع أسعار النفط وارتفاع قدرات الجزائر الاستخراجية والتصديرية له.
- تحرير التجارة الخارجية أغرق السوق بالمنتجات الاستهلاكية الأجنبية، في ظل عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على المنافسة، مما جعل الجزائر سوقا مفتوحا لتصريف المنتجات الأجنبية.

3) دراسة رميساء بوخميس

-رميساء بوخميس، **تطور أدوات السياسة التجارية وأثرها على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**،مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، للطالبة رميساء بوخميس[1]، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل- دفعة2020-2021، وقد طرحة الطالبة في دراستها الاشكالية التالية.

كيف أثرت تطورات السياسة التجارية في الجزائر على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة بين 2000-2018.

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف النظرية والتطبيقية وفقا لما يلي:

أدوات السياسة التجارية قبل وبعد التحرر، التعرف على الميزان المدفوعات وبشكل خاص الميزان التجاري والتوزيع السلعي لكل من الصادرات والواردات، تحليل وضعية الميزان التجاري في الجزائر، تحليل العلاقات التجارية للجزائر من خلال تغيير الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية.

انتهج المنهج الوصفي وذلك من خلال التطرق الى الأدبيات المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليل في الجانب التطبيقي للدراسة حيث تطرقت الى تحليل الجداول والإحصائيات المتعلقة بالميزان التجاري.

نتائج الدراسة :

- يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإقتصادية وذلك استنادا الى عدة مؤشرات اهمها أن الجزائر دولة بترولية لذلك فالتجارة الخارجية الجزائرية تشهد جملة من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية المنتهجة والتي تقوم بالأساس على فكرتي ترقية الصادرات ومن ثم البحث عن سبل الاندماج في السوق الدولية.
- ان تحسين وضعية الميزان التجاري لا يتوقف أساسا على فك القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع فقط وانما هو التنويع الإقتصادي الذي يقوم عليه الإقتصاد الجزائري من جهة والتخصص الذي يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات من جهة أخرى .

[1]- رميساءبوخميس ، **تطور ادوات السياسة التجارية واثرها على الميزان التجاري** ، حالة الجزائر ، مذكرة ماستر اكاديمي ، جامعة جيجل 2021.

- ان هيكل التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2018)، يوضح ان حجم المبادلات التجارية يرتكز بشكل كبير مع دول الاتحاد الأوروبي إضافة غلى جمهورية الصين، اما عن التبادل التجاري الجزائري العربي كان ضعيف جدا وقطاع النفط بقي يستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات الإجمالية .
- ان للسياسة التجارية عدة أدوات تستعمل لتحقيق الغاية منها، وتنقسم هذه الأدوات الى أدوات أو وسائل كمية في نظام الحصص وترخيص الاستيراد كما توجد وسائل تنظيمية كالمعاهدات والاتفاقيات التجارية ... .

المطلب الثاني: عرض مختلف الدراسات الأجنبية

1) Stduy Muhammad zakaria

- دراسة**zakaria muhammad**[1] تحت عنوان: **EFFECTS OF TRADE LIBERALIZATION ON EXPORTS.IMPORTS AND TRADE BALANCE IN PAKISTAN/ATIME SERIES ANALYSIS** **أثار** تحرير التجارة على الصادرات والواردات والميزان التجاري في باكستان ،
- تهدف الدراسة الى التركيز على تحليل ايطار السلاسل الزمنية على خلاف الدراسات السابقة التي ركزة على جميعها على تقريبا على التحليل عبر البلدان، حيث تم إقناع باكستان بتنفيذ الإصلاحات التجارية جنبا الى جنب مع سياسات التكيف الهيكلي، التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى كخطوة ضرورية نحوي اقتصاد السوق الحر، في ثمانينات القرن الماضي، بدأت باكستان عملية تحرير التجارة عن طريق خفض رسوم التصدير والاستيراد وإلغاء القيود الكمية، وقد أثرت عملية التحرير هذه على مختلف قطاعات الاقتصاد، حيث تعد الصادرات والواردات والميزان التجاري أهم القطاعات، تدرس الورقة بشكل تجريبي أثار تحرير التجارة على الصادرات والواردات والميزان التجاري في باكستان باستخدام بيانات الفترة 1982/1981 الى 2007/2008

[1] **muhammadzakaria, EFFECTS OF TRADE LIBERALIZATION ON EXPORTS .IMPORTS AND TRADE BALANCE IN PAKISTAN/ATIME SERIES ANALYSIS**أ

نتائج الدراسة

النتائج المقدرة التي تم الحصول عليها قوية وقوية لمواصفات النموذج البديل، أثر إلغاء رسوم الصادرات والواردات بشكل كبير على نمو الصادرات والواردات في باكستان ، وكان التأثير على الواردات أكبر من تأثيره على الصادرات، وبالمثل فإن الأثر الخالص لتحرير التجارة هو زياد نمو الواردات أكثر من نمو الصادرات، وهكذا أدى تحرير التجارة إلى تفاقم الميزان التجاري في باكستان .

2) دراسة **boyard, and caporale ,2001), ¨ Real Exchange Rate Effects on the Balance of Trade , cointe ration and the Marshal – Lerne condition¨** [1]

هدفت الدراسة لقياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التكامل المشترك وأسلوب الإنحدار ألاتجاهي VARDEL للناتج المحلي الداخلي والخارجي ، حيث تم تقدير النموذج لثمانية دول متقدمة وذلك في محاولة لتطبيق النموذج في المدى الطويل ، وإستخدم الباحث المعادلات التالية لتقدير النموذج

مرونة الطلب على كل من الصادرات والواردات في الزمن الطويل وكانت معادلاتهما:

$$X_t = \alpha_x + \beta^* y_t^* + \mu_x e_t + \gamma_x t$$
$$M_t = \alpha_m + \beta y_t + \mu_m e_t + \gamma_m t$$

[1] boyard, and caporale ,2001), ¨ **Real Exchange Rate Effects on the Balance of Trade , cointe ration and the Marshal – Lerner condition¨** –

نتائج الدراسة

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ، وتوصلت إلى أن استجابة تدفقات التجارة لتغيرات الأسعار النسبية هو القضية الرئيسية في رسم سياسات سعر الصرف والنظرية الاقتصادية تقول أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية يرافقه تحسن في الميزان التجاري ، وهذا يعتمد على مرونات الطلب على كلا من الصادرات والواردات وما إذا كانت تلبي شرط مارشال –لينر ، وعلى الرغم من وجود قدر كبير من التباين فإن النتائج الرئيسية للدراسة تشير إلى أن شرط مارشال – لينر يتحقق في المدى الطويل على الرغم من تأثيرات J–curve في المدى القصير بالإضافة لذلك فإن تخفيض القيمة الأسمية لسعر الصرف يمكن أن يقوم بتغيير سعر الصرف الحقيقي ، وهذا يدعم فرضية أن تخفيض قيمة العملة يمكن أن تحسن الميزان التجاري للدولة .

3) دراسة jiandongju ,Yi Wu ,li Zeng[1]

– دراسة كل من**jiandongju, Yi Wu, li Zeng** تحت عنوان The Impact of Trade liberalisation on the trade balance in developing countries. خلال الفترة 1970–2004 ،التي نشرتها مجلة الاقتصاد الدولي Developing countries international Economies في عام 2020، تم طرح الإشكالية التالية :

هل أدت فترات التحرير السابقة في البلدان النامية إلى تدهور ميزانها التجاري ؟

الهدف من الدراسة هو تغطية عينة كبيرة من البلدان النامية لفترة طويلة من الزمن على وجه الخصوص، هذه الدراسة تغطي عينتنا 39و77 دولة نامية للفترة 1970–2004، و1970–2001. على التوالي.وتركز هذه الدراسة على تأثير تحرير التجارة على البلدان النامية.والتي لا تزال أهمية السياسة العامة لهذه المسألة عالية بشكل خاص . وجدنا أدلة قوية على أن تحرير التجارة يؤدي إلى نمو أسرع في الإستيراد والتصدير .ومع ذلك ، فإن الأدلة على الميزان التجاري العام مختلطة ، باستخدام المقياس الأول لتواريخ تحرير التجارة نجد القليل من الادلة على ان تحرير التجارة يؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري ، هناك بعض

[1]– jiandongju ,Yi Wu ,li Zeng، **The Impact of Trade libéralisation on the trade balance in developing countries.**

الأدلة على ان التحرير يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري عندما إستخدم المقياس الثاني لتواريخ التحرير ، على الرغم من أن النتيجة ليست قوية لمواصفات التقدير البديلة .

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي للدراسة

المطلب الثالث :المقارنة والتعليق على الدراسات السابقة

أولا دراسة :مقارنة حول الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الجدول رقم (03/01) : دراسة مقارنة حول الدراسات السابقة

المقارنة	الدراسة 1	الدراسة 2	الدراسة 3	الدراسة 4	الدراسة 5	الدراسة 6
موضوع الدراسة	– تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2012	– أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري	تطور أدوات السياسة التجارية وأثرها على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	EFFECTS OF TRADE LIBERALIZATION ON EXPORTS .IMPORTS AND TRADE BALANCE IN PAKISTAN/ATIME SERIES ANALYSIS	¨ Real Exchange Rate Effects on the Balance of Trade , cointegration and the Marshal – Lerne Condition	The Impact of Trade libéralisation on the trade balance in developing countries
أهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة أثر أدوات السياسة التجارية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر في ظل	تهدف الدراسة الى انعكاس تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري في ظل سعيها للانضمام	جملة من الاهداف النظرية ، أدوات السياسة التجارية قبل وبعد التحرر ، التعرف على الميزان المدفوعات وبشكل خاص الميزان التجاري والتوزيع السلعي لكل من	تهدف الدراسة الى التركيز على تحليل ايطار السلاسل الزمنية حيث تم اقناع باكستان بتنفيذ الإصلاحات التجارية جنبا الى جنب مع سياسات التكيف الهيكلي ، التي فرضها صندوق النقد الدولي	هدفت الدراسة لقياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات، حيث تم تقدير النموذج لثمانية دول متقدمة وذلك في محاولة	الهدف من الدراسة هو تغطية عينة كبيرة من البلدان النامية لفترة طويلة من الزمن على وجه الخصوص،

	المساعي الرامية إلى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.	للمنظمة العالمية للتجارة ، وما يترتب عن ذلك من تحرير للمبادلات التجارية وفك القيود والعراقيل التي كانت في الماضي القريب وسيلة رقابة وحماية للاقتصاد الجزائري .	الصادرات والواردات ، تحليل وضعية الميزان التجاري في الجزائر ، تحليل العلاقات التجارية للجزائر من خلال تغيير الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية .	والبنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى كخطوة ضرورية نحوي اقتصاد السوق الحر	لتطبيق النموذج في المدى الطويل.	هذه الدراسة تغطي عينتنا 39و77 دولة نامية للفترة 1970-2004، و1970-2001. على التوالي. وتركز هذه الدراسة على تأثير تحرير التجارة على البلدان النامية. والتي لا تزال أهمية السياسة العامة لهذه المسألة عالية بشكل خاص
فترة الدراسة	1990-2012	1990-2009	2000-2018	1950-2007	—	1970-2004
طريقة معالجة الموضوع	برنامج Excelالنسخة 2010وبرنامج eviewsالنسخة7.	وصفية تحليلية للجانب النظري وتحليل الحوصلة الاحصائية ، شبكة	تحليل الجداول والإحصائيات المتعلقة بالميزان التجاري .	تحليل بنية الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري استخدم بينات مختلفة , Excel eviews , ardal	استخدم نموذج التكامل المشترك وأسلوب الانحدار ألاتجاهيVARDEL	استخدم برنامج التصحيح windmeijer(20 05)، مقياستحرير

	كما تم الإستعانة بالشبكة المعلوماتية الالكترونية .	المعلومات الالكترونية				التجارة wacziarg– كماwalh تم الاستعانة بالشبكة المعلوماتية الالكترونية.
النتيجة المتوصل اليها	ارتفاع مستوي الصادرات لم يكن نتيجة قدرة تصديرية أو فعالة إنما جاء كنتيجة الاستفادة من الطلب الخارجي على المواد الاستراتيجية (النفط ومشتقاته)وهو ما ساهم في ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية لم تفلح الجزائر في	الميزان التجاري سيتعرض لنوع من الاختلال والعجز نتيجة عدم قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الاجنبية ، مما يحدث فرق بين الصادرات والواردات وعدم قدرة الصادرات على تمويل الواردات يؤدي الى حدوث عجز في الميزان	يعتبر قطاع التجارة الخارجية من اهم القطاعات الاقتصادية وذلك استنادا الى عدة مؤشرات اهمها ان الجزائر دولة بترولية لذلك فالتجارة الخارجية الجزائرية تشهد جملة من الاصلاحات والتعديلات الهيكلية المنتهجة والتي تقوم بالأساس على فكرتي ترقية الصادرات ومن ثم البحث عن سبل الاندماج في السوق الدولية . ان تحسين وضعية الميزان	–النتائج المقدرة التي تم الحصول عليها قوية وقوية لمواصفات الانموذج البديل ، أثر إلغاء رسوم الصادرات والواردات بشكل كبير على نمو الصادرات والواردات في باكستان . – وكان التأثير على الواردات اكبر من تأثيره على الصادرات ، وبالمثل ، فإن الأثر الخالص لتحرير التجارة هو زياد نمو الواردات اكثر من نمو الصادرات وهكذا . أدى تحرير التجارة إلى تفاقم الميزان التجاري في باكستان.	–توصلت الدراسة إلى أن هناك متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ، وتوصلت إلى أن استجابة تدفقات التجارة لتغيرات الأسعار النسبية هو القضية الرئيسية في رسم سياسات سعر الصرف والنظرية الاقتصادية تقول أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية يرافقه تحسن في الميزان التجاري.	–هناك قلق مشترك بين البلدان النامية من ان تحرير التجارة يمكن ان يؤدي الى تدهور ميزانها التجاري. –في نموذج نظري بسيط تظهر ان تحرير التجارة يزيد من الصادرات والواردات ، على الرغم من آثاره الغامضة على

	الاستفادة من منطقة حرة في المواد الاستراتيجية مع دول الاتحاد الاوروبي وهو ما يخدم مصالحها بالعكس من ذلك فقد استفاد الاتحاد الاوروبي من انشاء منطقة حرة في المواد الصناعية مع الجزائر وهو ما يخدم اهدافه.	التجاري . كشفت ازمت 1986 هشاشة الاقتصاد الجزائري وان المشاكل التي يعاني منها هيكلية ، ذلك أنه وبانهيار اسعار النفط انهارت عائدات الصادرات الجزائرية ، فتوجهت الجزائر الى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة ، والتي ركزت على ضرورة تحرير الاقتصاد والتوجه نحو اقتصاد السوق	التجاري لا يتوقف أساسا على فك القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع فقط وانما هو التنويع الاقتصادي الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري من جهة والتخصص الذي يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات من جهة أخرى		– وعلى الرغم من وجود قدر كبير من التباين فإن النتائج الرئيسية للدراسة تشير إلى أن شرط مارشال – لينر يتحقق في المدى الطويل على الرغم من تأثيرات J–curve في المدى القصير.	الميزان التجاري . –وجد ادلة قوية ومتسقة باستخدام كل من التدابير التي تفيد بان تحرير التجارة في البلدان النامية يعزز كل منالواردات والصادرات

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

❖ **الدراسة الحالية**

يتمحور موضوع الدراسة حول آثر اجراءات السياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائري للفترة 2000-2021 وهي اول دراسة تنولت هذا الموضوع حيث تخللت فترة الدراسة العديد من التطورات الاقتصادية والكثير من الازمات التي مست الاقتصاد العالمي والوطني خاصة ، اهمها الازمة البترولية لسنة 2004، والازمة النفطية لسنة 2008 والازمة النفطية لسنة 2014 والازمة الصحية الاخيرة التي ضربت الاقتصاد الوطني خاصة والاقتصاد العالمي عامة كوفيد 19 في سنة 2020.بحيث تم طرح الاشكالية التالية **ماهي انعكاسات تدابير السياسة التجارية على وضعية الميزان التجاري للجزائر للفترة 2000*2021؟**، اما بنسبة للأهداف فقط تمحورت حول تحديد الاطار النظري للسياسة التجارية والميزان التجارية بخلاف الدراسات السابقة التي تناولت نفس متغيرات الدراسة، وسعي من خلال الدراسة الى معرفة طبيعة العلاقة التأثيرية لمختلف ادوات السياسة التجارية على الميزان التجاري، مدى فاعلية ومعالجة اختلالات في الميزان التجاري الجزائر، من خلال السياسة التجارية اما بخصوص فترة الدراسة فهي فترة مهمة لأنها شملت على التغيرات من عجز وفائض في الميزان التجاري والعديد من الازمات المختلفة التي اثرة على الميزان التجاري الجزائري وعلى الاقتصاد بصفة عامة.

اما بخصوص طريقة معالجة الموضوع فكانت متبعة المنهج الوصفي في الجانب النظري لدراسة ، وعلى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال تحليل مختلف الجداول والاحصائيات المختلفة لكل من الصادرات والواردات وتطور التجارة الخارجية في الجزائر والاستعانة بالشبكة المعلوماتية الالكترونية للحصول على مختلف المعلومات المستخدمة في الدراسة ، حيث اعتمدت الطالبتين طريقة الـ IMRAD في معالجة الموضوع ، وكانت النتائج المتوصل المتواصل اليها كما يلي:

- سجل الميزان التجاري فائضا طيلة الفترة الممتدة من 2000 الى 2014 ، سجلت اعلى قيمة له سنة 2008 بـ 39 مليار و819 مليون دولار ، واعلى قيمة للصادرات خارج المحروقات بلغت 79 مليار و298 مليون دولار بنسبة تفوق 96% من اجمالي الصادرات ، مما بدل على ارتباط الميزان التجاري بالصادرات من الطاقة و المحروقات لم تنزل نسبة عن 90% كأحسن نتيجة طيلة فترة الدراسة.

- سجل الميزان التجاري عجزا طيلة الفترة الممتدة من 2015 الى 2020 فكانت اكبر قيمة عجز سنة 2016 ب 17 مليار و64 مليون دولار ، نظرا لانخفاض صادرات الطاقة والمحروقات وارتفاع الواردات التي صعب التحكم فيها من خلال إجراءات التقشف في محاولة كبحها .
- سجلت الواردات أكبر قيمة لها سنة 2014 بلغت 58 مليار و580 مليون دولار ، والتي تزامنت مع بداية الأزمة المالية التي شكلت منعطفا في قيمة وتركيبة الميزان التجاري في السنوات اللاحقة بتحقيقه للعجز طيلة المدة ، مما يدل على حساسيته للصدمات في أسعار الطاقة والمحروقات .
- تبين ان السياسة التجارية تمثل عاملاً اساسيا في تحديد مستوي الميزان التجاري في الجزائر، وأنه بما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز ، فإن أي تغيير في أسعار هذه المنتجات يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري .
- من جهة أخرى ، توصلت الدراسة إلى أن هناك عدداً من السياسات التجارية التي يمكن اتخاذها لتحسين الميزان التجاري في الجزائر، مثل زيادة التصديرات غير النفطية وتحسين بنية التصدير وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- بشكل عام فإن الدراسة تؤكد على أهمية تبني سياسات تجارية مناسبة والتركيز على تنويع الاقتصاد الجزائري .

❖ التعليق

من خلال دراستنا لمختلف الدراسات الأجنبية والمحلية نلاحظ ان جل الدراسات السابقة والدراسة الحالية جاءت لمعالجة نفس الغرض الذي هو معالجة الإختلالات في الموازين التجارية سواءً الجزائري او العالمي أو لدول مختلفة حول العالم .

مهما إختلفت المتغيرات حسب كل دراسة الا انها تقريبا توصلت الى نفس النتائج وكلا ذو توصيات مختلفة لصالح معالجة الاختلال في الميزان التجاري والتي يجب على الدولة اخذها بعين الاعتبار.

خلاصة

يعد التأصيل النظري لسياسة التجارية اتضح أنها تعبر عن حزمة من الاجراءات التي تلجأ لها الدولة للتأثير في تجارتها الخارجية سواء دعما لصادراتها أو تحكما في تدفقات وارداتها، وتختلف أدوات السياسة التجارية حسب اختلاف المذاهب المتبعة بين الحماية والتحرير.

وينحصر الاهتمام بالسياسة التجارية في الدول النامية بالاتجاه الى الحماية وتقييد التجارة بالاعتماد على عدد من التبريرات منها، تحسين معدل التبادل التجاري حيث أن فرض قيود جمركية سيؤدي الى رفع اسعار السلع المستوردة، مما يؤدي بدوره الى خفض الطلب عليها محلياً وبالتالي ينخفض سعرها في السوق الدولي، ومن ثم سيكون له أثر ايجابية.

يتأثر الميزان التجاري بشكل كبير بالسياسة التجارية المتبعة، والتي تشمل الرسوم الجمركية، والقيود كمية على الاستيراد ومن الملاحظ أن السياسات التجارية قد تأدي إلى تحسن مؤقت في الميزان التجاري.

الفصل الثاني :

دراسة تحليلية لأثر إجراءات السياسة التجارية على الميزان التجاري الجزائري

تمهيد :

يهدف هذا الفصل التطبيقي الى تحليل تأثير سياسة التجارة على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة من عام 2000الى عام 2021. تعتبر سياسة التجارة احد العوامل الرئيسية التي تؤثر على التجارة الخارجية والميزان التجاري للدولة، وتلعب دورا حاسماً في توجيه النشاط التجاري وتحقيق التوازن الاقتصادي.

سنقوم بتحليل السياسة التجارية المتبعة في الجزائر خلال الفترة المحددة، ونركز على الاجراءات والسياسات التي تم اتخاذها لتحقيق التوازن التجاري وتحسين الميزان التجاري. سننظر في القيود والتحفيزات المفروضة على الصادرات والواردات، وكذلك التعاون الاقليمي والدولي في مجال التجارة، سنستخدم البيانات الرسمية والإحصائيات لتحليل تطور لميزان التجاري في الجزائر خلال هذه الفترة وسنقوم بإجراء تحليل تفصيلي للمتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة مثل الصادرات والواردات وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي بعد ذلك، سنقيم تأثير سياسة التجارة على الميزان ونحدد العوامل الرئيسية التي تؤثر على توازن التجارة في الجزائر. سيتم توضيح التحديات والفرص التي تواجه الجزائر في تحسين الميزان التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية، في النهاية سنقدم استنتاجاتنا المستندة إلى النتائج والتحليلات التي تمت في هذا الفصل، وسنقدم بعض التوصيات.

حيث تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الاول: التجارة الخارجية في الجزائر وتشخيص الميزان التجاري

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2000-2021)

المبحث الثالث: دراسة تحليلي للميزان التجاري الجزائري للفترة (2000 2021)

المبحث الاول :التجارة الخارجية في الجزائر وتشخيص الميزان التجاري

تطورت السياسة التجارية في الجزائر بشكل كبير خلال الفترة من عام 2000-الى 2021 ، خلال هذه الفترة قامت الحكومة الجزائرية بتبني وتنفيذ سلسلة من السياسات والإصلاحات الاقتصادية والتجارية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد تحسين التبادل التجاري مع الدول الاخرى.

احد الاحداث الهامة التي تأثرت بها السياسة التجارية في الجزائر خلال هذه الفترة هو محولة انضمام البلاد الى (WTO)[1] في عام 2001 هذه الخطوة فتحت الأبواب امام الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي وتعزيز العلاقات التجارية مع دول أخرى .

المطلب الاول: التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار الى التحرير

لقد اتبعت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية تقوم على أساس الصناعة كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وكانت التجارة الخارجية من أهم المراحل لهذا المشروع الكبير، ولهذا فلقد وضع هذا القطاع بشكل تدريجي تحت رقابة الدولة وصولا إلى بداية السبعينات تاريخ تكريس احتكار الدولة لهذا القطاع وقد استمر هذا الحال حتي نهاية الثمانينات أين عرفت الجزائر أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، وعلى إثر هذه الأزمة بدأت الجزائر بالتحرير التدريجي لتجارتها الخارجية وكان لصندوق النقد الدولي يد في اتخاذ هذا القرار.

الفرع الاول: وضعية التجارة الخارجية في الجزائر قبل الإصلاحات الاقتصادية

لقد تخلل هذه الفترة مراحل عديدة هي:

اولاً: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية 1962-1970: إن أقرب ما يمكن أن يوصف به الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة أنه اقتصاد ساكن. حيث وفي صبيحة اليوم الأول من الاستقلال وجدت الجزائر نفسها ضمن منطقة الفرنك وفي الاتحاد الجمركي ولم تكن هناك الحوافز الجمركية التي تعيق حركة رؤوس الأموال أو السلع بينها وبين فرنسا التي خلفت وراءها مشاكل اقتصادية كثيرة، أبرزها العجز الهيكلي في الميزان التجاري والتبعية المطلقة للسوق الفرنسية سواء من حيث الصادرات أو الواردات.

[1]- منظمة التجارة العالمية، هي منظمة دولية تأسست في عام 1995 بهدف تعزيز النظام التجاري الدولي وتسهيل التجارة الحرة بين الدول الاعضاء تضم المنظمة أكثر من 160 دولة عضو، وتعتبر الجهة المسؤولة عن إدارة اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول الأعضاء وحل النزاعات التجارية بينها.

من هنا سعت السلطات آنذاك إلى عقد برنامج طرابلس في جوان 1962 الذي كان يهدف إلى إرساء الاستقلال الاقتصادي للجزائر من خلال انتهاج التخطيط المركزي كخيار أساسي، واعتبار أن الفلاحة أساس التنمية [1]، والمضي في تطويرها وربطها بالتطور الصناعي، وبذلك لجأت الجزائر سنة 1963 إلى تأميم القطاع الفلاحي، وفي الفترة الممتدة بين 16 و21 أفريل سنة 1964 انعقد أول ميثاق للجزائر المستقلة الذي أعلن من خلاله على تبني النظام الاشتراكي ورفض النظام الرأسمالي[2] .

وتعتبر مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية مرحلة تمهيدية لممارسة الاحتكار، حيث تمثلت إجراءات الرقابة في وضع نظام للحصص والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء GPA.

ونظرا لبعض النقائص التي وردت في هذه التعريفة جاء الأمر رقم 35/68 المؤرخ في 02 فيفري 1968 حيث تم إصدار تعريفة جمركية جديدة جاءت لمراجعة السابقة تتضمن مفهومين أساسيين: الانتقاء عند الاستيراد وإحلال الواردات، في محاولة لبناء اقتصاد مستقل وتوجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية، تشجيع الإنتاج الوطني التحويلي وحماية القدرة الشرائية للطبقة الكادحة.[3]

أيضا الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء التي تضم ممثلين عن الدولة يتواجدون على مستوى المجالس الإدارية للتجمعات بالإضافة إلى المستوردين الخواص، أنشئت بمقتضى المرسوم المحدد للنظام الأساسي للتجمعات المهنية للشراء وهي عبارة عن شركات استيراد خاصة برأسمال موزع بين الخواص والدولة بأغلبية عمومية.[4] وتهدف بصفة أساسية إلى تحقيق الأغراض التالية:

- تنفيذ برامج استيراد سنوية للمنتجات.
- تسويق هذه المنتجات بين المتعاملين وذلك كل حسب حصته التي تقدمها له وزارة التجارة
- تنظيم وتكوين مخزون للمنتجات بعد موافقة وزارة التجارة.

[1] http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/09/article5shtml

[2]– Temmer Hamid, stratégie de développement indépendant le cas de l'Algérie : un bilan, Algérie ,OPU ,1983,p23

[3] –Ordonnance N° 63/414 du 28 October 1963 instituant un nouveau tarif douanier– journal N° de 29/101968.

[4] – Mustapha Baba–Ahmed– L'Algérie en splendeurs et pesanteurs– Edition Marinnor– Algérie– 1997– p :162.

لقد تميزت هذه الفترة بتسجيل الميزان التجاري لرصيد ايجابي في أغلب السنوات حيث فاقت نسبة تغطية الصادرات للواردات الـ100% لكن خلال 1965 و1966 ظهر أول عجز في الميزان بسبب انخفاض الصادرات وهذا راجع إلى تعثر العلاقات الفرنسية التي قاطعت بعض المنتجات الجزائرية بعد قيام الجزائر ببعض عمليات التأميم، ورغم انتعاش الصادرات وتحسن وضعية الميزان في 1967 و1968 إلا أنه عاود الرجوع إلى الوضعية السالبة خلال 1969 و1970 وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01/02): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1962-1970) الوحدة: مليون د.ج

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
صادرات	3781	3746	3588	3145	3080	3572	4097	4611	4980
واردات	3602	3437	3472	3312	3153	3154	4023	4981	6025
م. تجاري	179	309	116	-167	-73	418	74	-370	-1045
التغطية%	105	109	103.3	95	98	113.5	102	93	83

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على

- Benissad Hocine- **Economie de développement de l'Algérie**-op-cit -p :183.

رغم هذا الرصيد الايجابي الذي حققه الميزان خلال فترة الرقابة إلا أنها عرفت العديد من المشاكل هذا ما دفع بالدولة الجزائرية إلى تبني سياسة احتكار التجارة الخارجية ابتداء من سنة 1971.

ثانياً: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1971-1988: لقد كانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر، غير أن سنة 1978 كانت نقطة التحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار وصولا إلى نهاية الثمانينات تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية. حيث سعت الجزائر إلى زيادة حجم الصادرات والرفع من قيمتها وكذلك فتح أسواق جديدة باستخدام قدرات الإنتاج المتوفرة أو التي سيتم توفيرها خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973، وكان من بين الوسائل المحددة لتحقيق ذلك التموين الأقل تكلفة لعملية التنمية الوطنية.

لقد أصدرت وزارة التجارة الأمر 01/73 المؤرخ في 1973/02/20 لتؤكد توجه الدولة لاحتكار التجارة الخارجية، حيث استفادت حوالي 20 مؤسسة عمومية من حق الاحتكار ابتداء من 1971 بين

مؤسسات إنتاجية، مؤسسات توزيع ومؤسسات إنتاج وتوزيع، منها شركة"SMMC" في مجال مواد البناء، "SONAELEC" في مجال الإلكترونيك، شركة " SONACOME" في مجال الميكانيك وشركة "SNS" في مجال المواد الحديدية ،حيث يتم اللجوء إلى المتعاملين الأجانب بصورة فردية من قبل كل مؤسسة احتكارية مما يضعف القدرة التفاوضية لهذه المؤسسات من جهة وتضييع فرصة وفورات الحجم من جهة أخرى، من أجل الوصول إلى إقامة صناعة قوية، تنشيط وترقية الصادرات، والتقليل من الواردات.[1]

وقد انعكس هذا الوضع على تباين أسعار السلع والمنتجات المستوردة في السوق المحلي بحسب طبيعة صاحب الاحتكار عند الاستيراد. إضافة إلى عدم توفير المواد الاستهلاكية اللازمة للإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبين، ضف إلى ذلك غياب نص قانوني يحدد الشروط العامة للاستيراد وينسق بينها، والتي تعد بمثابة منح بالعملة الصعبة وتمنح للمؤسسات العمومية سنويا من أجل التخفيف من حدة الاحتكار وتسهيل وتنسيق عمليات الاستيراد مع الاحتياجات المحلية للمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة التي لها برنامج سنوي كمحاولة لإدراج القطاع الخاص في العملية التخطيطية المتبعة من طرف الدولة. وتم تأكيد هذا الشكل بصدور الأمر 14/74 الصادر في 30جانفي 1974. حيث تأخذ هذه التراخيص عدة أشكال هي:

- **التراخيص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية**
- **التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط**
- **التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة**
- **التراخيص الإجمالية للاستيراد بدون تسديد**
- **التراخيص الإجمالية للاستيراد بدون تحويل**

لقد كان رصيد الميزان التجاري على طول هذه الفترة سالبا باستثناء سنة 1974 نتيجة السعي لتموين السوق المحلية من السوق الخارجية بسبب الارتفاع المتزايد لمعدل الاستثمار ومستلزماته من مواد التجهيز والمواد الأولية المستوردة في إطار استراتيجية التصنيع التي اتبعتها الجزائر في ذلك الوقت. والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] – Décret N° 64-233 de 10/08/1964-journal N° 68 de 21/08/1964.

الجدول رقم (02/02): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1971-1977 الوحدة: مليون د.ج

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الصادرات	4208	5854	7479	19594	18563	22205	24410
الواردات	6028	6694	8876	17754	23755	22227	29475
م. التجاري	-1820	-840	-1397	1840	-5192	-22	-5065
التغطية%	69.81	87.45	84.26	110.3	78.14	99.90	82.82

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على

- Benissad Hocine- Economie de développement de l'Algérie-op-cit -p: 183.

خلال هذه المرحلة وبسبب استعمال الرخص واقتحام القطاع الخاص، وغياب ضوابط حقيقية لعمليات الاستيراد خاصة، ونظرا لوجود الاقتصاد الوطني في مرحلة بداية التنمية، قامت السلطات العليا باتخاذ إجراءات قانونية جديدة خاصة بطبيعة احتكار الدولة للتجارة الخارجية وميكانيزمات تسييرها لتفادي كل الانحرافات في تموين الاقتصاد الوطني، وهو ما اتضح في الصورة الجديدة للاحتكار والمتمثل في تأميم الدولة لقطاع التجارة الخارجية لذا تدعي هذه المرحلة بمرحلة تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1988)، حيث تميزت هذه الفترة بإنشاء الحكومة من جهة، وتنفيذ إستراتيجية جديدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي قائم على تقوية القطاع العام من جهة أخرى، وهذا المخطط قام على جعل وسائل الإنتاج تابعة للدولة وخلق مؤسسات وطنية عامة، أي كان للحكومة دورا مركزيا وأساسيا في جميع الميادين. ودعم القطاع العام بالتأميم في المجال الصناعي المالي، التنجيم وقطاع المحروقات من أجل استعادة الثروات الوطنية وتعبيرا عن السيادة الوطنية. واتجهت الجزائر نحو تأميم قطاع التجارة بموجب المرسوم رقم02/78 المؤرخ في 11 فيفري الذي يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال حظر التصدير والاستيراد لصالح الدولة أو هيئاتها (المؤسسات العمومية)، لقد جرى العمل بهذا القانون إلى غاية 1988 مع إدخال بعض التعديلات الخفيفة التي كانت تنص عليها قوانين المالية خلال هذه الفترة كان يمس هذا الاحتكار بالدرجة الأولى عمليات الاستيراد وكان يهدف من ورائه إلى:[1]

[1]- وكيل درار عياش، أوكيل نسيمة، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 27 المجلد 2 2013، ص 45.

- حماية الإنتاج الوطني من المنافس الأجنبية.
- تقوية القدرة التفاوضي مع الشركاء التجاريين الخارجيين.
- تنويع العلاقات مع الخارج.
- ضمان شروط حسنة للتحويل.
- ضمان نقل التكنولوجيا.
- إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير.
- مراقبة حركة رؤوس لأموال.

رغم النتائج العكسي التي أسفرت عنها سياسة الاحتكار (تدهور الميزان الجاري) إلا أن الدول لم تتخل عن الاحتكار كسياس لتسيير الواردات والصادرات وإنما أضفت عليه بعض الليونة في التعامل منذ الثمانينات ويظهر ذلك من خلال إصدار المرسوم 390/84 الذي يلمس في بعض التسهيلات على عملية الاستيراد. أما فيما يخص الصادرات فكانت سنوات الثمانينات بداية التفكير في ترقي الصادرات خارج المحروقات، ففي سنة 1984 أصدرت السلطات التعليمية 11/84 التي بموجبها تمنح بطاقة القروض لبعض الأعوان الاقتصاديين.

ومع حلول سنة 1986 دخلت الجزائر في أزمة خانقة حيث انخفض سعر البترول في السوق الدولي، وصاحبه في ذلك انخفاض حاد في سعر صرف الدولار، وهي العملة المستعملة في فاتورة التصدير، وهو ما كشف عن وضعية خطيرة للاقتصاد الوطني، كونه رهينة منتج تصديري واحد هو النفط، وضعف طاقات الجهاز الإنتاجي في تلبية الحاجات المحلية، من هنا أصبحت ترقية الصادرات خارج المحروقات ضرورية للتحضير لعهد ما بعد البترول، وبذلك يمكن اعتباره أول تحفيز بالمعنى الصحيح في هذا المجال وذلك بالتشجيع الضريبي لعام 1986.

لقد سجل الميزان التجاري رصيدا موجبا على طول الفترة 1980-1985حيث فاقت نسبة التغطية 100%، أما سنة 1986 فقد سجلت رصيدا سالبا بسبب أزمة النفط آنذاك حيث انخفضت أسعار النفط مع انخفاض شديد لسعر الدولار الأمريكي في سوق الصرف، لكن التراجع الذي حدث على مستوي أسواق النفط

العالمية جعل السلطات تعمل على إعادة التوازن بصورة صارمة وسعت لزيادة الصادرات خارج المحروقات فزادت الصادرات بنسبة 19.4% بين 1986 و1987 و58.4% بين 1988 و1989.

الجدول رقم (03/02): تطور الميزان التجاري الفترة 1978-1989 الوحدة: مليون د.ج

السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الصادرات	25037	36505	52648	62837	60478	60722	63758
الواردات	34439	32794	40519	48780	49384	49782	51257
م. التجاري	-9402	3711	12129	14057	11094	10942	12501
التغطية %	72.7	111	130	129	122	122	124
السنوات	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**		
الصادرات	51028	34936	41736	45421	71937		
الواردات	49491	43393	34153	43427	70072		
م. التجاري	15073	-8459	7583	1994	1865		
التغطية%	130	80.5	122	104	102		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على

Abdelkrim toudjine – comment investir en Algérie –OPU– Algérie – 1990 p :45.

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

لقد بدأ الإصلاح الاقتصادي في الجزائر بعد الأزمة النفطية 1986، فبحلول نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر بـ(3.1-%) أما العجز في الميزانية فقد بلغ 1.7% من PIB، كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره 1825 مليار دينار جزائري في حين بلغ حجم المديونية 25.32 مليار دولار أمريكي. لذا عمدت الجزائر إلى تبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا ووضوحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية دولية كثيرة توحي أنه لا مجال للانغلاق والاعتماد على قطاع أحادي (المحروقات) وغلق المجال أمام القطاع الخاص وتجاهل دوره في التجارة لدولية. حيث تم انشاء

القانون المعزز لاحتكار الدولة واعاد النظر في التكليف مع الوضعية الجديدة، وتخلل حقبة الإصلاحات ثلاث مراحل هي:

اولا: مرحلة التحرير الأولى من سنة 1989 إلى 1991:

لقد اعترفت الجزائر ولأول مرة بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها، كما أقرت بأخطاء الماضي الشيء الذي يحتم إدخال تغيرات وإصلاحات عميقة تسمح بالقضاء على المشاكل المطروحة، فإقامة الهياكل وبناء المصانع لا يكفي لوحده إذا لم تكن هناك فعالية اقتصادية تؤكد على الاستخدام الحسن لعناصر الإنتاج والمحافظة عليها، ولا بد من اتخاذ إجراءات وأدوات تسمح بالانتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وذلك يتطلب لا مركزية في الأعمال والسلطات من أجل تحرير المبادلات وتسريع النشاط، لذا لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بسبب الأزمة للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار الاتفاقية الأولي التي أبرمت معه في 1989/05/30، حيث وافق الصندوق على تقديم قيمة 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) ،- 16- كان يهدف هذا الاتفاق إلى تطهير الاقتصاد الوطني من جهة، والتحول إلى اقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار، وتخفيض **الإعانات الحكومية**، تخفيض **قيمة الدينار** بشكر تدريجي وتحقيق قابليته للتحويل، التحكم في الكتلة النقدية والميزانية العامة من خلال تخفيض النفقات من جهة أخرى.[1]

ثانيا: مرحلة العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية 1992-1993:

وفي 03 جوان 1991 جاء الاتفاق الثاني مع الصندوق في إطار برنامج تثبيت ثاني بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة توزع على أربع شرائح كان على الجزائر اتخاذ الإجراءات المصاحبة له في مدة 10 أشهر منها التحرير التام للتجارة الخارجية لذا جاء قانون المالية لسنة 1992، حيث نص على عدة تخفيضات في الضرائب الجمركية، وفقا النظام تصاعدي تفرض من خلاله معدلات ضعيفة على واردات المواد الأولية ثم معدلات مرتفعة نوعا ما على واردات المنتجات نصف المصنعة، لتكون في الأخير معدلات مرتفعة على الواردات من المنتجات النهائية وكانت المعدلات كما يلي: 3%، 7%، 15%، 40%، 60 %، كما تم الشروع في صيغة جديدة لتنظيم الصرف والتجارة الخارجية تتمثل في شراء العملات الأجنبية لأجل يغطي فترة تتراوح ما بين 3 و 36 شهرا ابتداء من الفاتح ديسمبر 1991.

[1] -Rachid Tlemcani –Etat, Bazar et globalisation , l'Aventure de l infitah de l ,Algérie

خلال هذه الفترة تغيرت الحكومة وجاءت حكومة بلعيد عبد السلام،[1] هذا الأخير رفض أي تفاوض مع الهيئات المالية الدولية وبالأخص إعادة جدولة الديون الخارجية متوقعا ارتفاع أسعار البترول وعودة التوازن للاقتصاد، فاختار طريقا آخر لمواجهة الصعوبات المالية معتمدا على تقشف صارم خصوصا اتجاه الواردات حيث انشأ في 29 نوفمبر 1992 لجنة تدعى (ad-hoc) تعمل تحت وصايته وتضم ممثلين من كل من :بنك الجزائر, وزارة الخارجية ووزارة الصحة مكلفة بتخصيص غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين العموميين والخواص التي من مهامها الأساسية:

- السهر على توفير أفضل تمويل موجه للعمليات الاستيرادية ضمن أفاق الحد من المديونية القصيرة المدى وتفادي مشاكل الخزينة.
- تركيز الموارد اتجاه المصاريف الأساسية.

لقد سعت الحكومة خلال هذه الفترة إلى رفع إنتاجية القطاع الصناعي من خلال تجميع المؤسسات في شكل هولدينغ حسب الفروع، الاهتمام بالمحروقات اهتماما كبيرا، توسيع الوعاء الضريبي ومحاربة الغش لجمركي.

لقد سجل الميزان التجاري رصيدا موجبا على طول الفترة 1990- 1993 وحقق اكبر فائض له سنة 1991 وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول في مقابل زيادة قليلة للواردات نتيجة التضييق الكبير على المبادلات من قبل حكومة بلعيد عبد السلام لكن عاودت نسبة التغطية الانخفاض بعد 1991 بسبب ارتفاع الصادرات والواردات في نفس الوقت، أما في سنة 1993 فقد انخفضت نسبة التغطية إلى 116.83% نظرا لتراجع قيمة الصادرات وهذا راجع أساسا إلى انخفاض أسعار الذهب الأسود حيث انخفض سعر البرميل من البترول من 20.4 دولار إلى 17.8 دولار ما بين 1991 و1993 على التوالي وكذا انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى، أما الواردات فزادت قيمتها عبر السنوات الخمس بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري والتضخم الحلزوني الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري منذ فترة طويلة، إضافة إلى الظروف الأمني التي أثرت سلبا على التنمية الاقتصادية كما يلي:

[1]- **حكومة بلعيد عبد السلام** هي ثاني حكومة جزائرية في عهد المجلس الاعلى للدولة الذي حكم البلاد بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد واستمرت من 8 يوليو 1992 غلى 21 اغسطس 1993

الجدول رقم (04/02): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1989-1993 الوحدة: مليون د.ج

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
الصادرات	68.247	96.910	171.116	249.009	239.551
الواردات	70.072	86.480	123.269	188.547	205.034
م. التجاري	1825	10.430	47.847	60.462	34.517
التغطية%	97.39	112.06	183.81	132.06	116.83

المصدر: الديوان الوطنية للإحصائيات (ONS).

ثالثا: مرحلة التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق 1994-2002

لقد عانت الجزائر مع بداية 1992 اختلالات هيكلية عميقة تمثل أهمها في المديونية الخارجية وعجز الميزانية، هذا ما دفع الجزائر إلى القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات فخلال هذه المرحلة بدأت الدولة في مفاوضات مع الصندوق لإعادة جدولة ديونها قصد النهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة، حيث قامت بالإمضاء على اتفاقية Stand-by قرابة السنة (من أفريل 1994إلى مارس 1995) وهي تسمح بإعادة جدولة ديون الجزائر وتقضي بتحرير تجارتها الخارجية. وهو عبارة عن برنامج تمويل على شكل قروض تحصل الجزائر بموجبه على حوالي مليار دولار أمريكي على شكل دفعات، ولحقيق الاستقرار الاقتصادي تبنت الجزائر مجموعة من الخطوات بما يسمح لها فيما بعد من عقد الاتفاق الموسع وأهم هذه الإجراءات ما يلي:

- طوير القطاع الخاص والتقليص من دخل الدول.
- خفيض قيم الدينار حيث قبل إعادة الجدولة (**06 أفريل 1994**) كان **1** فرنك =**4.7**د.ج و **1** دولار =**22**د.ج وبعد الاتفاق في **1** ماي أصبح **1** فرنك**6.56** د.ج أي بقيمة **40%**.
- تقليص عجز الميزانية.
- خفض معدل التضخم ليصل إلى حدود 3إلى 4% عام 1997 .
- تحرير الأسعار.

- وضع برنامج لتحرير التجار بهدف إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي والعمل على الانضمام إلى المنظمة العالمية للدفاع عن حقوقها وموقعها في السياسة الدولية كالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وبعد أن أرضت النتائج المتوصل إليها بخصوص اتفاقية Stand-by المتعلقة بالجزائر خبراء FMI إلى حد ما، قامت الجزائر بإرسال رسالة نوايا جديدة في 30مارس 1995 للدخول في الإصلاحات الهيكلي (بتاريخ 22ماي 1995 يمتد إلى 21 ماي 1998) ومن بين ما جاء به برنامج اتفاقي تسهيل التمويل الموسع ما يلي:

- اسعاد النمو والاستقرار المالي.
- تحرير التجارة الخارجي ورفع القيود على الاستيراد.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، وهذا برفع القيود والقوانين المعرقلة لنشاط المتعاملين الاقتصاديين المحليين ومنح ضمانات للاقتصاديين والأجانب.
- متابعة جهود استقرار أسعار الصرف.
- تخفيض عجز الميزان التجاري وعجز ميزان المدفوعات.
- رفع الدعم عن معظم السلع الاستهلاكية.

أما بخصوص تحرير التجارة، فقامت الجزائر بفتح المجال واسعا لزيادة الصادرات وتنويعها لذا ألغي تقريبا كل الحظر السابق طبقا لما جاء به القرار الوزاري المشترك ليوم 9 أفريل 1994 والذي يحدد قائمة البضائع التي تم وقف تصديرها وتشمل، أشجار النخيل، الأبقار والأغنام الولود إلى جانب الأشياء التي تمثل منفعة وطنية من الناحية التاريخية أو الفنية أو الأثرية ماعدا الحالات الاستثنائية ويكون ذلك بترخيص. كما اعتبرت الحكومة قطاع المحروقات من القطاعات المدعمة للإنعاش الاقتصادي، ومنذ ذلك أعدت إستراتيجية تهدف إلى مضاعفة الصادرات من الغاز الطبيعي بما يسمح بانتقال حجم هذا المنتوج من 300مليار م^3 إلى 600مليار م ^{3} مع حلول سنتي 1998/1997. أما على مستوى الاستيراد فاتخذت عدة تدابير لإزالة القيود على الواردات.

وتم إصدار الأمر رقم 02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريفة جمركية تشمل التعريفة العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشؤها البلدان التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفضيلا ، تحدد نسبتها كما يلي:

- الإعفاء وهو خاص بالمنتوجات التالية: الحبوب وبعض المنتوجات الصيدلانية مثل الحقن.
- معدل منخفض 5% يخص المواد الأولية وبعض السلع الاستهلاكية أو سلع التجهيز.
- معدل 15 % يخص المنتوجات نصف المصنعة ومختلف السلع الوسيطية.
- معدل أقصى 30% يخص كل المنتوجات الاستهلاكية النهائية.

لقد كانت انعكاسات هذه الإصلاحات كبيرة على الاقتصاد الوطني عامة وعلى قطاع التجارة الخارجية خاصة، وكان أبرز الانعكاسات على معدل النمو الذي تزايد ليقارب سنة 1998 عتبة ال 5.1% ،ورغم معاودة الانخفاض بعدها حتي سنة 2001 إلا أنه ارتفع من جديد سنة 2002 إذ بلغ نسبة 4.7% والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (05/02) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994- 2002

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل النمو	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6	4.7

Source : http://data.albankaldawli.org/country/algeria

أما عن الانعكاسات على التجارة الخارجية فنلاحظ من خلال الجدول التالي أن السنوات الأولى لتطبيق البرنامج لم تترك أثرا ايجابيا لها، لذا كان الميزان سنة 1994 و1995 يشهد عجزا بسبب تزايد قيمة الواردات نتيجة شروع الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية إضافة إلى التساهل في الشروط التي تخص الأعوان الاقتصاديين المستوردين للمواد الأساسية، أيضا محدودية نشاط الإنتاج المحلي الذي لم يساهم في تغطية السوق المحلية إلا بالشيء القليل، إضافة إلى الظروف الأمنية المتعسرة، ويرجع انخفاض قيمة الواردات سنة 1996 إلى حدوث تشبع مفاجئ في الطلب المكبوت ،وانخفاض في مستوي الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع الاستثنائي للإنتاج الزراعي الوطني. لكن سرعات ما زادت نسبة التغطية بعد زيادة قيمة الصادرات بسبب تسديد الجزائر لديونها بتصدير منتجات، ورغم انخفاض هذه النسبة 1998 بسبب انخفاض أسعار البترول،

إلا أنها عاودت الارتفاع وبلغت ذروتها سنة 2000 بسبب ارتفاع أسعار النفط واستقرار الواردات والجدول التالي بوضح ذلك.

الجدول رقم (06/02): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1994 -2002 الوحدة: مليون $

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الصادرات	9365	10761	9098	8687	9403	9164	9201	9940	11749
الواردات	8340	10462	13375	3889	10213	12522	19575	19132	18420
الميزان التجاري	-1025	-299	4277	5202	810	3358	10374	**9192**	6671
معدل التغطية	98.905	97.22	147.01	159.88	108.61	136.6	212.7	192.7	156.8

المصدر : المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الألي (CNIS)

المطلب الثاني: تشخيص الميزان التجاري

الفرع الاول: أهم مكونات الميزان التجاري الجزائري: سنقوم بالتطرق إلى مكونات الميزان التجاري من خلال التعرف على مختلف الصادرات والواردات المتعلقة بالسنتين الأخيرتين التي توفرت الإحصائيات الرسمية بخصوصهما.

1- **بني الصادرات الجزائرية لسنة 2020: تتكون الصادرات** تتكون الصادرات الجزائرية من مكونين أساسيين هما: صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات، والجدول الموالي يبين الأهمية النسبية لمساهمة كل مكون في الصادرات الإجمالية لسنتي: 2019-2020

الجدول رقم (07/02): تركيبة صادرات الجزائر للفترة 2019-2020 الوحدة: (مليون$)

البيان	2019		2020		نسبة التغير
صادرات المحروقات	$33243.17	%92.80	$21541.11	%90.52	%35.20-
الصادرات خارج المحروقات	$2580.36	%7.20	$2255.49	%9.48	%12.59-
المجموع	$35823.3	%100	$23796.60	%100	%33.57-

المصدر: (المديرية العامة للجمارك، وزارة المالية، 2021)

متاح على الرابط https://www.douane.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2023/05/03.

سجلت الصادرات الإجمالية انخفاضا بنسبة 33.57% خلال سنة 2020 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض صادرات المحروقات بنسبة 35.20% حيث شكلت المحروقات الجزء الأهم من الصادرات خلال هذه الفترة بنسب بلغت 90.52% من القيمة الإجمالية التي بدورها انخفضت بشكل حاد بقيمة قدرها 11.70 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2019 في حين أن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما هامشية حيث تمثل 9.48% فقط من القيمة الإجمالية للصادرات أي ما يعادل 2.26 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 12.59%.[1]

الصادرات الرئيسية خارج المحروقات خلال سنة 2020 تتمثل حسب قيمتها في المنتجات نصف المصنعة والمواد الغذائية وسلع التجهيزات الصناعية، ثم المواد الخام، السلع الاستهلاكية غير الغذائية، وسلع التجهيزات الزراعية، والجدول الموالي يبين الأهمية النسبية لكل مكون.

[1]- المديرية العامة للجمارك ، وزارة المالية 2021، ص 19 .

الجدول رقم (08/02): تركيبة صادرات الجزائر خارج المحروقات للفترة 2019-2020 الوحدة: مليون $

	2019		2020		الرتبة	نسبة التغير
المواد الغذائية	$437.85	%15.81	$442.59	%19.62	2	%8.52
المواد الخام	$91.95	%3.72	$71.52	%3.17	4	%-25.46
المنتجات نصف المصنعة	$1956.92	%75.84	$1611.18	%71.43	1	%17.67
سلع التجهيزات الزراعية	$0.25	%0.01	$0.32	%0.014	6	%26.28
سلع التجهيزات الصناعية	$52.97	%3.22	$90.81	%4.03	3	%9.46
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	$36.42	%1.41	$39.06	%1.73	5	%7.25
المجموع	$2580.36	%100	$2255.49	%100	-	%-12.59

المصدر : (المديرية العامة للجمارك، وزارة المالية، 2021،)

نلاحظ من خلال الجدول أن المنتجات الرئيسية خارج المحروقات المصدرة خلال سنة 2020 تتمثل في المنتجات نصف المصنعة التي سجلت قيمة إجمالية قدرها 1.611 مليار دولار أمريكي في المركز الأول ، ووحدة المواد الغذائية في المرتبة الثانية بقيمة 442.59 مليون دولار أمريكي متبرعة بوحدة سلع التجهيزات الصناعية بقيمة 90.81 مليون دولار أمريكي، لتحتل المواد الخام والسلع الاستهلاكية غير الغذائية وسلع التجهيزات الزراعية المراتب الأخيرة بقيمة 71.52 مليون دولار أمريكي 39.06 مليون دولار أمريكي 0.32 مليون دولار أمريكي على الترتيب.

حققت المنتجات الخمس الأوائل المصدرة خارج المحروقات في سنة 2020 لوحدها نسبة 74.54% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ، حيث تتمثل في أسمدة مدنية وكيميائية وآزوتية، سكر قصب أو سكر الشمندر، زيوت ومنتجات أخرى محصل عليها من تقطير قطران الفحم حجري، نشادر لا مائية أو محلولها المائي (النشادري) واسمنت مائي بكافة أنواعه، حيث بلغت نسبة كل منها على التوالي: 35.81%،

13.47%، 13.27 %، 8.35% ,3.63%، ويظهر فحص تطور المنتجات الرئيسية خارج المحروقات المصدرة خلال سنتين 2019-2020 ما يلي: [1]

- ✓ **ارتفاعات:** شملت الاسمنت المائي بكافة أنواعه، سكر القصب أو سكر شمندر، التمور والتين والأسمدة المعدنية بالنسب، 34.87%، 16.80%، 14.49%، 0.79% على التوالي.
- ✓ **انخفاضات:** مست كل من الزيوت ومنتجات أخرى محصل عليها من تقطير قطران فحم الحجري والنشادر اللامائية أو محلولها المائي النشادري، فوسفات الكالسيوم الطبيعي والهيدروجين والغازات النادرة وفق المعدلات التالية: 40.39%، 36.89%، 19.16%، 3.83%.
- ✓ صادرات العنفات النفاثة، العنفات الدافعة والعنفات الغازية الأخرى سجلت ارتفاعا جد معتبر نسبته 379.41% أي ما يعادل 46.11 مليون دولار أمريكي، أما فيما يخص مصدري المنتجات خارج المحروقات فإن الخمس الأوائل من أصل 1219 مُصدر يحققون لوحدهم أكثر من 72.76% من قيمة الإجمالية للصادرات خارج المحروقات وهذا خلال سنة 2020 حيث يتمثلون أساسا في هؤلاء الذين يعملون في قطاع منتجات اليوريا والمذيبات، النشادر والسكريات.

والشكل الموالي يوضح نسب السلع في إجمالي الصادرات كما يلي:

الشكل رقم (01/02): تركيبة صادرات الجزائر خارج المحروقات لسنة 2020

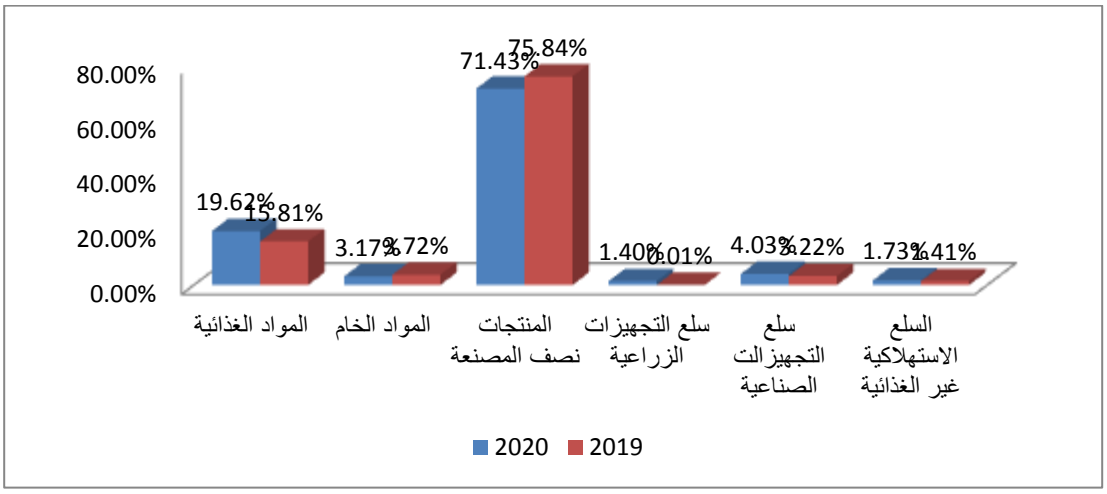

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(08/02)

[1]- المديرية العامة للجمارك، وزارة المالية، ص 21

2- بنية الواردات الجزائرية لسنتي 2019-2020: تتشكل واردات الجزائر من ستة أصناف رئيسية تتمثل في المواد الغذائية، الطاقة وزيوت التشحيم، المواد الخام، المنتجات نصف المصنعة، سلع التجهيزات الزراعية والصناعية، والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، حيث سجلت في السنوات الأخيرة على انخفاضا نتيجة ضبط السياسة التجارية الخارجية والتحكم في رصيد الدولة من العملة الصعبة التي تأكلت نتيجة انخفاض أسعار البترول بداية من سنة **2014** باعتباره أهم مورد لها.

سنحاول من خلال الجدول التالي التعرف على نسبة كل مكون وتيره بين سنتي 2019-2020

الجدول رقم (09/02): بنية واردات الجزائر للفترة 2019-2020 الوحدة: (مليون)

البيان	**2019**		2020		الرتبة	**نسبة التغير**
المواد الغذائية	$8072.27	%19.25	$8094.91	%23.54	2	%0.28
الطاقة وزيوت التشحيم	$1436.23	%3.42	$915.55	%2.66	6	%-36.27
المواد الخام	$2012.23	%4.80	$2299.42	%6.69	5	%14.27
المنتجات نصف المصنعة	$10297.52	%24.56	$7967.61	%23.17	3	%-22.63
سلع التجهيزات الزراعية	$457.70	%1.09	$205.94	%0.6	7	%-55.0
سلع التجهيزات الصناعية	$13202.40	%31.48	$9157.73	%26.63	1	%-30.6
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	$6455.77	%15.40	$5750.68	%16.72	4	%-10.92
المجموع	$41934.12	**%100**	$34391.64	%100	-	%17.99

المصدر: (المديرية العامة للجمارك، وزارة المالية، 2021)

الملاحظ من الجدول بأن الواردات قد سجلت انخفاضا إجماليا نسبته 17.99% خلال سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019، حيث انتقلت القيمة من 5005.302 مليار دينار جزائري (41.93 مليار دولار

أمريكي) إلى 4360.320 مليار دينار جزائري (34.39 مليار دولار أمريكي)، والتي يبرز تصنيفها حسب وحدات الاستخدام كما يلي:

- انخفاضات بنسبة: 55%، 36.27%، 22.63%، 36.64%، 10.92%، على التوالي في ما يخص سلع التجهيزات الزراعية الطاقة وزيوت التشحيم السلع التجهيزات الصناعية منتجات نصف مصنعة والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.
- ارتفاعين بنسبة: 14.27، 0.28 الأول تخص وحدة الاستخدام المواد الخام، أما الثانية فتتعلق بالمواد الغذائية والتي تعتبر نسبة تغير طفيفة خلال الفترة المعتبرة.

والشكل الموالي يوضح نسب السلع في إجمالي الواردات كما يلي:

الشكل رقم (02/02): بنية واردات الجزائر لسنتي 2019-2020

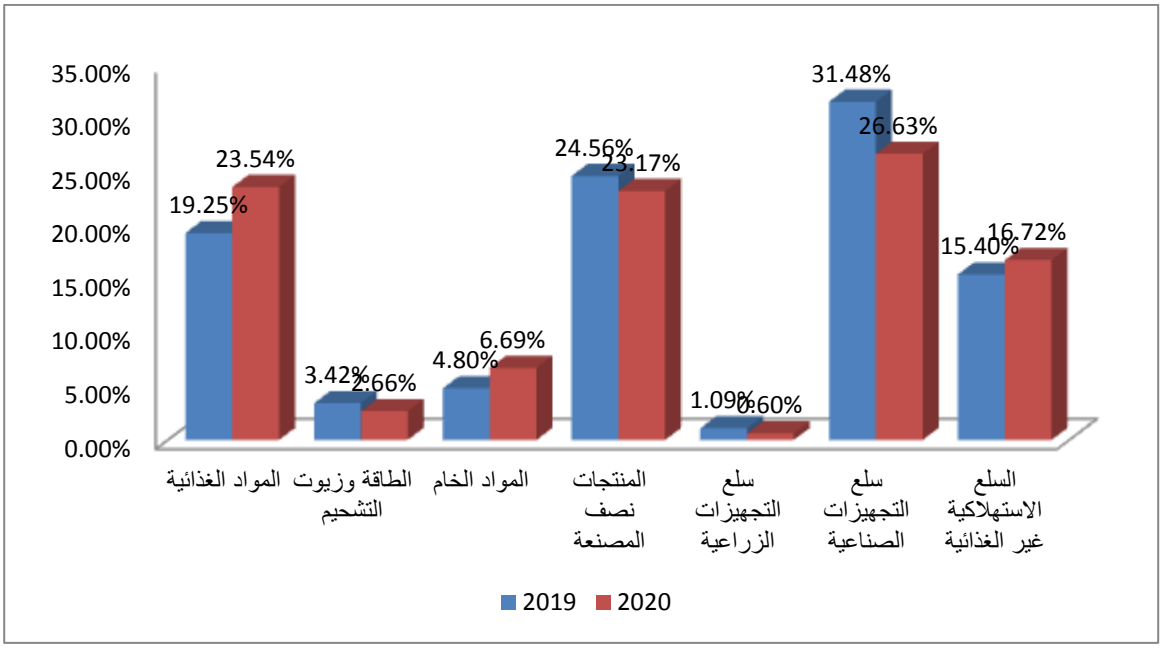

المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (09/02)

الفرع الثاني: أهم الازمات التي مرا بها الميزان التجاري الجزائري

اولا: قبل فترة الدراسة

1- الأزمات النفطية قبل فترة الدراسة

شهد العالم عقدي السبعينات والثمانينات عدة اهتزازات نفطية كان أبرزها أزمة 1973، والتي أطلق عليها اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت منظمة أوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل لواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%. ومع اندلاع شرارة حرب الخليج الأولى سنة 1979 ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ ثلاث مرات من 13 دولار إلى 32دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدي إلى انفجار أزمة نفطية ثانية، وذلك بسبب انخفاض الإنتاج الإيراني مما سبب شح في لإمدادات البترولية وبالتالي ارتفاع أسعار البترول.[1]

وفي أواخر الثمانينات وبالتحديد في مطلع 1986 تعرض العالم إلى نكسة نفطية جديدة عرفت بالأزمة النفطية العكسية لأنها تختلف عن الأزمتين النفطيتين الأولى والثانية، حيث أن هاتين الأخيرتين كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا، أما أزمة 1986 فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية، بسبب زيادة المعروض النفطي على الطلب النفطي، وعلى هذا الأساس اصطلح على تسميتها الأزمة النفطية العكسية لأنها تختلف عن الأزمتين الأوليتين من حيث الأثر لكن السبب الرئيسي مشترك والذي يتعلق بالاختلال بين الكميات المطلوبة والمعروضة للنفط.[2] وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل بعد أن كان في مستوى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط

[1]- مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة بعنوان: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 14 ماي 2015، ص 5.

[2]- دخلي عبد الرحمان، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر 2014/1986**،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية،2014 /2015، ص 116.

خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.[1]

2 أهم الأزمات النفطية خلال فترة الدراسة

لقد عرفت الفترة محل الدراسة عدة اهتزازات متفاوتة الأثار النتائج كما حدث في سنة 1990 من ارتفاع للأسعار نتيجة حرب الخليج الثانية، كما تميزت سنة 2004 كذلك بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظم السلة في عام 1987)، وقد عرفت هذه الفترة بثروة أسعار النفط.[2] وتبقي أهم ازمات هذه الفترة نعددها في الآتي:

أ - الأزمة النفطية سنة 2008

ارتفعت أسعار النفط بشكل قياسي في نهاية سنة 2007 محققة 100دولار للبرميل، وبعد انفجار أزمة 2008 التي تسببت في إفلاس المؤسسات والبنوك وكذلك حالة الكساد التي دخلها الاقتصاد، منعكسة بذلك على السوق النفطية التي كانت في أعلى مستوياتها حيث بلغ سعر برميل النفط 148.28 دولار ليتهاوى لسعر 61 دولار للبرميل نهاية سنة 2008، ثم يرتفع تدريجيا ليصل لسعر 80 دولار للبرميل سنة 2009.[3]

ب – الأزمة النفطية سنة 2014

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك)

[1]– موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014 /2015 ص 18.

[2]– مريم شطيبي محمود، مرجع سابق، ص 4.

[3]– بن حدو آمنة، حيمور مصطفي، **أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الجزائري**، ملتقي دولي حول ، ما بعد البترول التبادلات التجارية والاختبارات الاقتصادية للدول الأورومتوسطية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 24/23 أكتوبر 2018 ، ص4.

وتضاؤل سلطتها على تحيد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.[1]

ت – الأزمة النفطية سنة 2020

مع نهاية سنة 2019 انتشر وباء كوفيد 19 في مدينة ووهان الصينية وبسرعة تفشى ليصل إلى مناطق واسعة في الصين مما جعل الحكومة الصينية تباشر باتخاذ خطوات صارمة لاحتواء الوباء، كإغلاق المدن والمنشآت والمصانع وغيرها من الإجراءات، ونتيجة لذلك توقع خبراء تراجع استهلاك النفط بواقع 25% ، لكن الأمر لم يتوقف على هذا الحد، فقد تطور الأمر بسرعة ليصبح عالميا وذلك مع إعلان منظمة الصحة العالمية في جانفي 2020 قرارها بأنه وباء خطير في 11 مارس، ما جعل دول العالم تحذو حذو الصين في سياسات محاربة هذا الوباء الخطير، وهذا ما نعكس على الاقتصاديات العالمية من جهة وعلى المحرك الرئيسي لها (النفط) سلبا من جهة أخرى.[2] ليستيقظ العالم بعد هذا الإعلان على "زلزال اقتصادي" حيث انهارت أسعار النفط بصورة لم يسبق أن تم تسجيلها من قبل مطلقا في تاريخنا الحديث، فقد تراجعت الأسعار خلال دقائق معدودة بأكثر من 30%، وذلك بعد عدة أيام من خسائر المتواصلة التي أدت به إلى أن يهوي إلى مستويات لم نعرفها منذ سنوات. ما حدث في الأسواق بشكل انهيارا وليس هبوطا عاديا أو منطقيا، هو انهيار بكل معنى الكلمة، إذ لا توجد سلعة تفقد ثلث قيمتها خلال دقائق معدودة، وهذا الانهيار في أسعار النفط له أسباب يمكن حصرها في الآتي:

- انتشار فيروس كورونا، والقلق العالمي غير المسبوق من الوباء، ما يعني بالضرورة أن العام الحالي سوف يشهد هبوطا حادا في الطلب على النفط ومشتقاته بسبب أن أغلب دول العالم اتخذت إجراءات للحد من السفر والتنقل، فضلا عن أن الصين هي مركز الوباء، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ودخولها في الركود يعني بالضرورة انخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه.
- فشل التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج بين منظمة (أوبك) وروسيا، وفشل الاتفاق مرده سياسي بكل تأكيد وليس اقتصاديا، حيث أن التوازن الذي كان متحققا في الأسواق طيلة السنوات الثلاث الماضية، كان يصب في مصلحة الجميع. وبمجرد فشل التوصل إلى اتفاق تراجعت أسعار النفط

[1]– مريم شطيبي محمود، مرجع سابق، ص 5.

[2]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط ؟، وحدة الدراسات السياسية، قطر، 29 أفريل 2020، ص2.

بنسبة 10%، وفي يوم التداول التالي: أي يوم الانهيار، هوت الأسعار بنحو 30%، وفقد النفط ثلث قيمته خلال دقائق معدودة.

- ربما تكون القشة التي قصمت ظهر السوق هي اشتعال حرب الحصص والأسعار بين روسيا والسعودية، وعدم التمكن من الوصول إلى اتفاق طويل المدى لتخفيض الإنتاج، بالرغم من المساعي الأمريكية الحثيثة التي توصلت إلى حدوث اتفاق بين كل من روسيا وأوبك ومنتجين آخرين يقضي بتخفيض الإنتاج بـ 9.7 مليون برميل يوميا أي بنسبة 10% من المعروض العالمي، لكن الأسواق استقبلت هذا الاتفاق ببرودة، لأنه حتى بعد هذا التخفيض سيبقى الفائض في السوق في حدود 20 مليون برميل يوميا.[1]

الفرع الثالث: تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري

اولا: الأزمة الصحية على الاقتصاد الجزائري:

كغيرها من بلدان العالم فقد تأثرت الجزائر بفعل جائحة كوفيد 19 في شتي المجالات، فلم يكد يسلم قطاع اقتصادي واحد من تبعات الجائحة والتزايد السريع لعدد الإصابات، كما أن الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الحكومة للحد من انتشار الوباء كان لها أثر جسيم على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وسنحاول في هذا العنصر إبراز مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بفعل جائحة كوفيد 19 بالتركيز على أربعة قطاعات هي: قطاع المحروقات، التجارة الخارجية، قطاع السياحة، وقطاع التشغيل والمؤسسات.

1 – قطاع المحروقات:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي يرتكز اقتصادها على النفط بدرجة كبيرة، فهو يشكل ما يقارب 92% من صادرات البلد، الأمر الذي يؤدي منطقيا إلى تأثر الاقتصاد الجزائري (الريعي) بجائحة كوفيد 19. حيث عرفت أسعار النفط تراجعا ملحوظا منذ بداية الجائحة.

الشكل التالي يبين تطور أسعار النفط خلال الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2019 وأكتوبر 2020

[1]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 3.

الشكل رقم (03/02): تطور أسعار النفط خلال الفترة (أكتوبر2019،أكتوبر 2020)

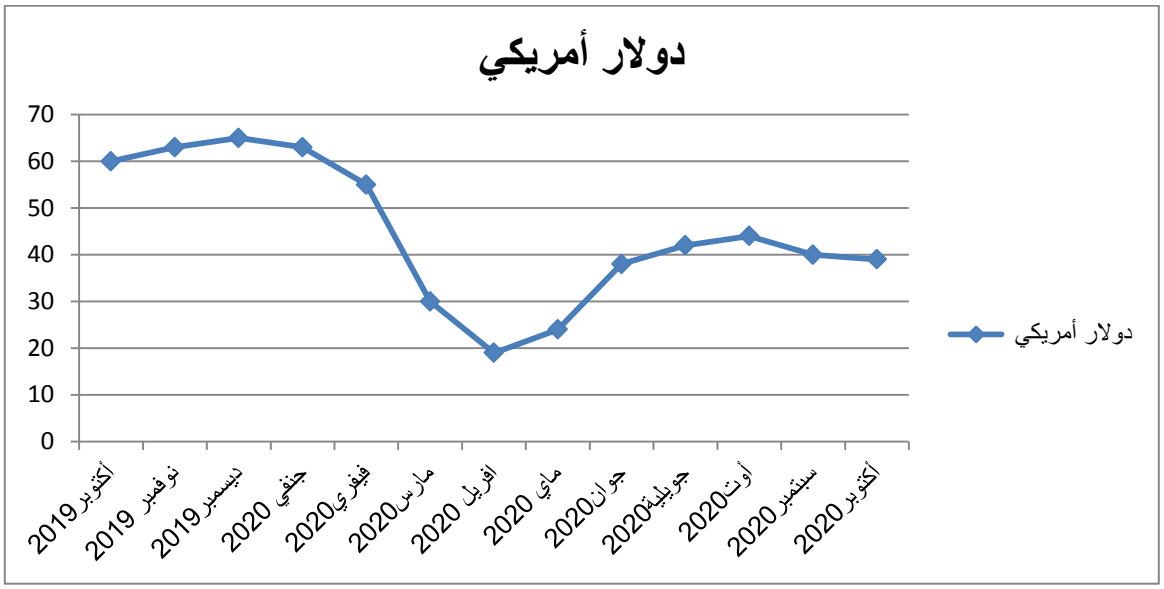

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: (OPEC ,2020)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03/02) بأن أسعار النفط عرفت تراجعا محسوسا زادت حدته بين شهري جانفي وأفريل من سنة2020، وهي الفترة التي شهدت دق ناقوس الخطر من طرف منظمة الصحة العالمية حول الوضعية الوبائية لفيروس كوفيد 19. حيث أن الصين التي تعتبر من أكبر الدول استهلاكا للنفط، ومنذ إعلانها الحجر الصحي الشامل في جانفي 2020 ،[1] تراجع طلبها على هذا المورد من 13.3 مليون برميل يوميا سنة 2019 إلى 10.7 مليون برميل يوميا خلال الثلاثي الأول من سنة 2020، مسجلة بذلك تراجعا في الطلب بنسبة تقارب 20 % [2] .

وقد كان ذلك من بين أهم العوامل التي أدت إلى تراجع أسعار النفط من 65.10 دولار للبرميل في جانفي 2020 إلى 17.66 للبرميل في أفريل من نفس السنة أي بنسبة تراجع قدرت بـ 72.87%كما هو مبين في الشكل رقم (3).

[1] –monda, l, d. (2020.02.25), Premier décès d'une personne de la covid– 19 à Wan, en Chine, Afficher la date 03.05.2023, sur http://perspective.usherbrooke.ce/bilan/servlet/BMEve/1729

[2] –OPEC,2020, Monthly Oil Market Report. p,25

ولقد عرفت الصادرات الجزائرية من المحروقات تراجعا بنسبة 25.78% بين الثلاثي الأول لسنة 2019 ونفس الفترة 2020، حيث بلغت خلال الفترة الأولى 9483.51 مليون دولار بينما تراجعت خلال الفترة الثانية وبلغت 7038.39 مليون دولار.[1]

أما بالنسبة للمؤسسات الناشطة في مجال الطاقة وعلى رأسها شركة سوناطراك، التي تعد أهم شركة وطنية، فقد تأثرت عائداتها بصفة مباشرة بفعل جائحة كوفيد 19، حيث سجلت هذه الشركة عجزا تجاوز 51.5 مليار دينار جزائري خلال السداسي الأول من سنة 2020.[2]

ولم يستثني الوضع الصحي وتبعاته السوسيو- اقتصادية شركة نفطال – التابعة لشركة سونطراك والتي أوكلت لها مهمة توزيع وتسويق المنتوجات النفطية على المستوى الوطني – حيث تأكلت ميزانيتها بمقدار 41 مليار دينار جزائري خلال السداسي الأول من سنة 2020، مع تسجيل انخفاض في النتيجة المحاسبية (قبل الضريبة على أرباح الشركات)بـ 14 مليار دينار جزائري وزيادة في الديون المتأخرة بمقدار 6 مليار دينار جزائري .[3]

2 – التجارة الخارجية

إن قرار السلطات الجزائرية القاضي بتعليق الرحلات الجوية والبحرية للحد من انتشار وباء كورونا أثر بشكل كبير على الحركية الاقتصادية من وإلى الجزائر، حيث تراجعت قيمة الواردات من 41.93 مليار دولار نهاية سنة 2019 إلى 25.66 مليار دولار سنة 2020 (إلى غاية شهر سبتمبر) أي بنسبة تراجع تقدر بـ 38.8 %. أما الصادرات فقد عرفت تراجعاً محسوساً هي الأخرى قدر بنسبة 49.1% حيث انتقلت من 35.82 مليار دولار نهاية سنة 2019 إلى 18.22 مليار دولار في سبتمبر 2020، وتبعا لذلك فقد اتسع العجز في الميزان التجاري سنة 2020 (إلى غاية شهر سبتمبر) بنسبة 21.6% ليصبح 7.43 مليار دولار نهاية سنة 2019. كما هو مبين في الجدول التالي:

---

[1] -Direction Générale des Douanes,2020, Statiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie Premier trimestre de l'année p.17

[2] -DZ Entreprise,(2020,08,09),Energie : le covid- 19 fait perdre à la Sonatrach 52 milliards de dinars. Afficher la date 03,05,2023 ,sur http://www.dzentreprise.net/energie- covid- 19- fait - perdre- Sonatrach- 52 - mda

[3] -Algérie Eco,(2020,05,10), covid : la demande de consommation d'électricité a reculé de 10%. Afficher la date 06,06,2023 , sur http://www.algerie-eco/2020/05/10/covid-19-la-demande+de-consommation-delectrite-a-recule-de-10/

الجدول رقم (10/02): تطور الميزان التجاري بين سنة 2019 وسنة 2020 الوحدة: مليار دولار

	2019	إلى غاية سبتمبر 2020	التطور %
الصادرات	35.82	18.22	49.1-
الواردات	41.93	25.66	38.8-
الميزان التجاري	6.11-	7.43-	21.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: - (Ministère Des Finances,2020

Direction Générale des Douanes,2019, p. -

(04)

وقد تفاوتت درجات التراجع في قيمة الواردات حسب نوع السلع المستوردة، حيث سجلت سلع التجهيزات أعلى نسبة تراجع بما يقارب 50%، تليها السلع الوسيطة بنسبة تراجع قدرت بـ 38.40% فيما حلت السلع الاستهلاكية غير الغذائية في المرتبة الثالثة بنسبة تراجع تساوي 34.5% وحلت السلع الغذائية في المرتبة الأخيرة بأقل نسبة تراجع قدرت بـ 23.95%.

أما بالنسبة للصادرات فقد تراجعت صادرات المحروقات من 33.24 مليار دولار سنة 2019 إلى 16.6 مليار دولار سنة 2020، فيما أصبحت قيمة الصادرات خارج المحروقات 1.62 مليار دولار بعدها بلغب سنة 2019 قيمة 2.58 مليار دولار، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (11/02): تطور التجارة الخارجية بين سنتي 2019-2020 الوحدة: مليار دولار

السنة	2019	إلى غاية سبتمبر 2020	التطور %
الواردات			
السلع الغذائية	8.072	6.139	-23.95
السلع الوسيطة	13.746	8.467	-38.4
سلع التجهيزات	13.66	6.826	-50.02
السلع غير الغذائية	6.456	4.229	-34.5
الصادرات			
المحروقات	33.24	16.6	-50.02
خارج المحروقات	2.58	1.62	-37.21

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: **(Ministère Des Finances,2020)**

(Direction Générale des Douanes,2019, p.05) - -

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن قيمة الدينار قد عرفت تراجعا بسبب جائحة كورونا حيث بلغ سعر الصرف المتوسط مقابل الدولار الأمريكي نهاية 2019 قيمة 119.36 دولار، بينما أصبح خلال شهر سبتمبر من سنة 2020 يعادل 125.82 دولار أي بنسبة تراجع قدرت بـ 5.41%.[1]

[1] -Ministère Des Finances,2020,02,25,Solde global du Trésor. Afficher le date 05,05,2023, sur http://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresur

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

المطلب الاول: واقع التجارة الخارجية للفترة (2000-2008):

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني. ونظرا للإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني فقد كان لها الاثر النسبي على منحنى التجارة الخارجية، وقد عرفت هذه الاخيرة تطورا كبير سواء في جانب الواردات او الصادرات خصوصا بعد سنة 2004، نظرا لسياسة التحرير المنتهجة تدريجيا خلال السنوات الماضية إضافة إلى البرامج الاستثمارية الكبرى.

جدول رقم (12/02): التجارة الخارجية للجزائر –الفترة (2000-2008) الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	الواردات (CAF)	الصادرات (FOB)	الميزان التجاري	معدل التغطية %
2000	9.17	22.03	12.85	240
2001	9.94	19.13	9.19	192
2002	12.00	18.82	9.81	157
2003	13.53	24.61	11.07	182
2004	18.30	32.08	13.77	175
2005	20.35	46.00	25.64	226
2006	21.45	54.61	33.15	255
2007	27.63	60.16	32.53	218
2008	39.47	79.29	39.81	201

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على (DGD،2019) و الحوصلة الاحصائية 2010

-شليحي الطاهر، **التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة 2000-2018**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد (21) العدد (01) (جوان، 2020) ص 83-114.

شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية، وكما هو معلوم فالصادرات الجزائرية تتوقف على قطاع المحروقات، وبالتالي فالتحسن في رصيد الميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار المحروقات. هذه الأخيرة عرفت عدم استقرار في البداية إذ بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول 28.5 دولارا للبرميل سنة 2000، و 24.85 دولارا للبرميل سنة 2001 ثم 25.24 دولارا للبرميل سنة 2002. وبالمقابل

فإن الصادرات الإجمالية عرفت تدهورا خلال السنوات الثلاث الأولى. إذ بلغت قيمة الصادرات الإجمالية سنة 2000 ما قيمته 22.03 مليار دولار، ثم انخفضت سنة 2001 الى 19.13 مليار دولار، لتصل الى 18.82 مليار دولار سنة 2002. ومن جهة أخرى نجد أن الواردات الإجمالية عرفت تزايدا. فبعد أن سجلت ما قيمته 9.17 مليار دولار سنة 2000، ارتفعت الى 9.94 مليار دولار سنة 2001 لتصل الى 12.00 مليار دولار سنة 2002. وكنتيجة لذلك فإن معدل التغطية انخفض من 240%سنة 2000 الى 157% سنة 2002.

في سنة 2003 حققت الجزائر فائضاً تجارياً يقدر ب 11.07 مليار دولار. إذ قدرت قيمة الصادرات بـ 24.61 مليارا بارتفاع بأكثر من 30 %بالنسبة لسنة 2002 وقيمة الواردات ارتفعت بأكثر من **12**%لتصل الى **13.53** مليارا، وتحتل المحروقات قمة الصادرات بمداخيل تقدر بـ 23 مليار دولار تمثل ارتفاعا ب 28%مقارنة بسنة **2002** حيث تعتمد الجزائر على إنتاجها من المواد البترولية في مجال الصادرات بنسبة تقدر ب**97**%من الصادرات الإجمالية.

ومع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة **2004** حيث وصل المتوسط السنوي للأسعار إلى **34.29** مليار دولارا للبرميل مقابل **29.03** مليار دولارا للبرميل سنة **2003**. فقد تحسن رصيد الميزان التجاري وسجل بقيمة **13.77** مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع في حدود 24%مقارنة مع سنة 2003 . وقد ارتفعت صادرات المحروقات سنة **2004** بنسبة 31.5% لتصل إلى **31.55** مليار دولار. في حين بلغت الصادرات الإجمالية سنة 2004 ما قيمته 32.08 مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها 30.35% مقارنة بسنة 2003. ومن جانب آخر نجد أن الواردات الإجمالية ارتفعت سنة 2004 إلى 18.30 مليار دولار نظرا لارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات ومختلف التجهيزات المرتبطة بالاستثمار. وما يلاحظ سنة 2004 هو انخفاض معدل التغطية إلى 175% مقارنة بـ182%سنة 2003 نظرا لأن وتيرة ارتفاع الواردات أكبر من وتيرة ارتفاع الصادرات.

تواصل ارتفاع الفائض في الميزان التجاري خلال سنتي 2005 و2006 وبلغ ما قيمته 25.64 مليار دولار و33.15 مليار دولار على التوالي. وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة المسجلة في الصادرات الإجمالية مع ارتفاع بطيء في حجم الواردات. حيث ارتفعت الصادرات الإجمالية من 46 مليار دولار سنة 2005 الى 54.61 مليار دولار سنة 2006. شكلت صادرات المحروقات منها ما قيمته 54.61مليار دولار. وبذلك فقد ارتفعت صادرات المحروقات بنسبة 17.6% مقارنة مع سنة 2005. أما بخصوص

الواردات فبعد الارتفاع الكبير سنة **2004**، عرفت سنة **2006** ارتفاعا جد بطيء. إذ بلغت الواردات الإجمالية سنة **2006** ما قيمته **21.45** مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره **5.4%** مقارنة بسنة **2005**.[1]

بالرغم من الارتفاع المسجل في حجم الصادرات الإجمالية سنة 2007، إلا أن رصيد الميزان التجاري قد انخفض بنسبة 1.78% مقارنة بسنة 2006 و وصل الى 32.53 مليار دولار. وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة في حجم الواردات التي وصلت إلى 27.63 مليار دولار سنة 2007، أي بنسبة ارتفاع تقدر 28.8% في حين أن الصادرات الإجمالية كانت قد ارتفعت بنسبة 10.1% لتبلغ ما قيمته 60.16 مليار دولار سنة 2007 منها حوالي 59.6 مليار دولار كصادرات محروقات التي عرفت ارتفاعا بنسبة 11.2% مقارنة بسنة 2006. ونظرا لأن وتيرة زيادة الواردات أعلى من الصادرات فقد انخفض معدل التغطية سنة 2007 الى 218%بعد وصل سنة 2006 الى 255%.

وعرفت سنة **2008** أداء مقبولا بخصوص مستوى الميزان التجاري. إذ سجل هذا الأخير فائضا في حدود **39.81** مليار دولار ما يمثل من **20%**من إجمالي الناتج الداخلي الخام. إن هذا الاداء يعكس الارتفاع المستمر لأسعار البترول أن ذاك، والتي ارتفعت بنسبة **33%** مقارنة مع متوسط أسعار المحروقات لسنة **2007**. وبذلك نجد أن إجمالي الصادرات ارتفع إلى **79.29** مليار دولار منها حوالي **77.19** مليار دولار صادرات المحروقات. مع العلم أن أسعار البترول بدأت في الانخفاض مع منتصف سنة **2008** نظرا للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي. وإلى جانب ذلك فقد عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا هي الأخرى سنة **2008** مقارنة مع سنة **2007**. إذ وصلت إلى **39.47** مليار دولار بنسبة ارتفاع تجاوزت **42%**.[2]

[1]– شليحي الطاهر ،التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000–2018)، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة باتنة 1 المجلد (21)، العدد (01)، 'جوان، 2020' ص 93.

[2]– شليحي الطاهر ، نفس المرجع ، ص 94

المطلب الثاني: التجارة الخارجية للفترة (2009-2015)

تميزت هذه الفترة بتذبذب في التجارة الخارجية للجزائر وهذا بسب عدة معطيات منها الازمة النفطية لسنة 2014.

الجدول رقم (13/02): التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة2009-2015 الوحدة : مليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات CAF	39.29	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50
الصادرات FOB	45.19	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78
BC	5.90	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17
%التغطية	115	141	156	143	118	107	73

المصدر : (DGD ,2019)

مع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 فقد عرفت صادرات البترول زيادة معتبرة لتصل إلى حوالي 56.12 مليار دولار مقابل 44.41 مليار دولار سنة 2009، كما عرفت بعض الصادرات خارج المحروقات بنسبة 1.78% مقارنة بسنة 2009 وهو ما انعكس بالإجاب على وضعية الميزان التجاري، الذي انتقل رصيده من 5.9 مليار دولار سنة 2009 إلى 16.58 مليار دولار سنة 2010، كما ارتفع معدل التغطية من 115% سنة 2009 إلى 141% سنة 2010.

ومع الاستقرار النسبي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل، فإن الميزان التجاري سجل فائضا بـ 29.24 مليار دولار .إذ بلغت الصادرات الإجمالية حوالي 73.48 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 28% مقارنة مع سنة 2010، منها حوالي 71.66 مليار كصادرات محروقات، وبلغت الواردات الإجمالية حوالي 47.24 مليار دولار بزيادة نسبتها تقدر بحوالي 16% مقارنة بسنة 2010، كما ارتفع معدل التغطية إلى 156% سنة 2011.

سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 21.49 مليار دولار، حيث بلغت الواردات الجزائرية 50.37 مليار دولار والصادرات الصادرات الجزائرية 71.86 مليار دولار. غير أنه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل إلى 9.94 مليار دولار. وهذا بسبب الانخفاض الكبير في

الصادرات بحوالي 9.59 % والارتفاع الكبير في الواردات بنسبة 9.23%. مما أثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 143% سنة 2012 إلى 118% سنة 2013.

وفي سنة 2014 عرف الميزان التجاري فائضا بمبلغ 4.30 مليار دولار. لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات. إذ انخفضت الواردات بنسبة 12.08% وانخفضت الصادرات بنسبة 39.91% ،نظرا للتراجع الحاد في أسعار البترول بحوالي 47.1 %سنة 2015. وبالتالي عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات انخفاضا من 107% سنة 2014 إلى 73% سنة 2015.[1]

المطلب الثالث: التجارة الخارجية للجزائر –للفترة(2016-2021)

اولا : تطور التجارة الخارجية للفترة (2016-2018)

الجدول رقم(14/02): تطور التجارة الخارجية للفترة (2016-2018) الوحدة: مليار دولار

السنوات	2016	2017	2018
CAF	47.08	46.05	46.19
FOB	30.02	35.19	41.16
BC	17.06	-10.86	-5.02
%التغطية	64	76	89

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على DGD , 2019

في سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 17.84 مليار دولار سنة 2016، أي بزيادة قدرها 4.8% ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي 15.2% مما أثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي 15.6% بالرغم من أن الكميات المصدرة من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7%، وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية سنة 2016 إلى 30.02 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 عندما بلغت الصادرات الإجمالية قيمة 37.78 مليار دولار، إضافة إلى انخفاض حجم الواردات

[1]- التقارير السنوية ، بنك الجزائر ، 2016، ص 120

إلى 47.08 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 51.5 مليار دولار سنة 2015 ويرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج.

أما في سنة 2017 فقد انخفض العجز التجاري إلى حوالي 10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى حوالي 35.19 مليار دولار أي بنسبة 17.22% مقارنة مع سنة 2016، وكذا انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار، وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76 %

وبخصوص سنة 2018 فتشير الأرقام المؤقتة إلى أن الميزان التجاري سيجل أقل عجز بـ5.02 مليار دولار، إذ عرف حجم الصادرات ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2017 ووصل إلى 41.16 مليار دولار، في حين أن حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء إلى حدود 46.19 مليار دولار، ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع إلى 89.% [1]

ثانيا: هيكل التجارة الخارجية للجزائر للفترة (2019-2021)

إذ عرف الثلاثي الأخير لسنة 2021، إرتفاع حقيقي في (PIB) مقدره بـ 3.4% وهذا راجع إلى إرتفاع في قطاع المحروقات بزيادة (14.1%) والموضحة كما يلي:

[1]- برباوي كمال ، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1990-2018)، مجلة مجاميع المعرفة ،المجلد 06، عدد 01، افريل 2020، ص 145

الجدول رقم (15/02): حجم النمو(%) على أساس السنوي (T/T-4) بأسعار العام السابق لأهم القطاعات الاقتصادية

السنوات	2019	2020	2021		
أهم القطاعات الإقتصادية	/	/	T1	T2	T3
الزراعة، قطاع الغابات والصيد البحري	2.7	1.3	0.6	-0.3	0.7
المحروقات	-4.9	-10.2	7.3	11.0	14.1
الصناعة	4.0	-3.3	3.2	9.3	5.4
خدمات تجارية	3.1	-6.9	0.4	10.2	2.2
خدمات غير تجارية	1.8	-0.2	2.5	1.3	0.9
الناتج المحلي الاجمالي	1.0	-5.1	2.3	6.3	3.4
الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات	2.7	-3.9	1.3	6.0	1.5
الناتج المحلي الاجمالي خارج الزراعة	0.8	-6.0	2.5	7.4	3.8

المصدر: Office national des statistiques, les comptes nationaux trimestriels, 3eme trimestre 2021 N°952 p2.

كما سجل نسبة نمو خارج قطاع المحروقات مقدرة بـ 1.5% إضافة إلى معدلات النمو الحقيقية المسجلة في مختلف القطاعات الزراعة، المحروقات، الصناعة (0.7%، 14.1%، 5.4%)، إضافة إلى الإرتفاع المسجل في الخدمات التجارية المقدر بـ 2.2% مقارنة مع سنة 2020 والذي يضم النقل، الاتصالات، التجارة ومختلف الخدمات الموجهة للعائلات.

ويمكن القول أنه بالأسعار الجارية عرف (PIB) سنة 2021 إرتفاع مقدر بـ 20.3% مما يعكس إرتفاع المستوى العام في الأسعار بـ 16.4% مقارنة بإنخفاض مسجل سنة 2020 بـ5.3%، ويرجع الإرتفاع المسجل في مختلف القطاعات خلال سنة 2021 إلى عودة إرتفاع أسعار النفط بعد الفترة العصيبة التي واجهها الإقتصاد مع تداعيات جائحة كورونا التي خلفت العديد من الأضرار بمختلف القطاعات كذلك انتعاش قطاع الطاقة والصناعات الغذائية، وكذلك الانتعاش التدريجي في قطاع التجارة والنقل بعد الفتح التدريجي للحدود وعودة العمليات التجارية مع العالم الخارجي، تجدر الإشارة إلى ان جائحة كورونا كان لها تأثير كبير

على خفض النشاط وضعف نسب النمو والتأثر الكبير لقطاع المحروقات بما أن الجزائر بلد ريعي يعتمد بنسب كبيرة على مخرجات النفط والتي تظهر نتائجها بوضوح خاصة في سنة 2020.[1]

الجدول رقم(16/02): القيم الوحدوية للتجارة الخارجية للسلع (خلال9أشهر) بالنسبة المئوية

	9M-19/9M-18	9M-20/9M-90	9M-21/9M-20
أسعار الواردات	1.5	4.9	19.1
أسعار الصادرات	-7.1	-25.1	55.3
حجم الواردات	-4.1	-20.6	-2.8
حجم الصادرات	-5.7	-13.3	14.4

المصدر: Office national des statistiques, les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de merchandise, 9 mois,2021, N° 951,p1.

حجم الواردات عرف إنخفاض مقدر بـ 2.8 %خلال 9 أشهر منذ سنة 2021 مقارنة بـ 9 أشهر لسنة 2020 بينما حجم الصادرات إرتفع بنسبة 14.4 % خلال 9 أشهر لسنة 2021.

[1] -**Office national des statistiques, les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de merchandise, 9 mois,2021, N° 951,p1.**

الجدول رقم (17/02): المبادلات الخارجية للتجارة السلعية (9أشهر 2021)

	1	2	3	4	5	التغير بالنسبة %		
	2019	2020	9M-19	9M-20	9M,21	(2/1)	(4/3)	(5/4)
الواردات (GDA)	5016.8	4362.5	3862.2	3227.9	3739.9	-13.0	-16.4	15.9
الصادرات (GDA)	4203.3	2788.0	3119.9	2026.2	3600.7	-33.7	-35.1	77.7
الواردات (IVU)	127.7	135.3	127.5	133.8	159.4	6.0	4.9	19.1
الصادرات (IVU)	94.5	70.1	94.7	70.9	110.0	-25.9	-25.1	55.3
الميزان التجاري	-813.5	-1574.5	-742.3	-1201.7	-139.2	93.5	61.9	-88.4
معدل التغطية%	83.8	63.9	80.8	62.8	96.3	-23.7	-22.3	53.4

المصدر: Office national des statistiques, les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de marchandise, 9 mois 2021 N° 951. P2.

فيما يخص الصادرات شهدت ارتفاع مقدر بـ3600.7 مليار دينار جزائري خلال فترة 9 أشهر سنة 2021 مقابل 2026.2 مليار دينار جزائري لنفس الفترة من سنة 2020 بقيمة جارية مرتفعة مقدرة بـ 77.7 % .

أما الواردات فشهدت هي الأخرى إرتفاع بقيمة 3739.9 مليار دينار جزائري خلال تسعة أشهر من سنة 2021 وبإرتفاع بما قيمته 15.9 مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2020 هذا ما إنجر عنه إنخفاض مهم في عجز الميزان التجاري من 1201.7- خلال تسعة أشهر 2020 الى 139.2- خلال نفس الفترة من سنة 2021.

ويمكن القول أنه بالرغم من الإرتفاع في نسب الذي شهدته سنة 2021 مقارنة بما سبقتها إلا أن الميزان التجاري مازال يعاني من عجز ما يدل على هشاشة الإقتصاد الجزائري والذي في إطار الوضع الحالي مع الأزمات التي يمكن حدوتها لابد من البحث عن البدائل التي تحل محل المحروقات خاصة في حالة حدوث أزمات تهوي بأسعار النفط وبالاقتصاد كما حدث مؤخرا بسبب جائحة كورونا ، فالأمر يستدعي الوقوف عند هذه النقطة والسعي إلى تنويع الصادرات.[1]

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري للفترة 2000 2021

تركيبة الميزان التجاري الجزائري شهدت تطورات مختلفة على مدار السنوات الأخيرة، وقد انعكست هذه التغيرات على اقتصاد البلاد بشكل عام، شهدت الجزائر زيادة في إجمالي الصادرات خلال السنوات الأخيرة وخاصة في القطاعات الطاقوية والتعدينية، ويعزى هذا التحسن إلى زيادة إنتاج النفط والغاز وكذلك زيادة الإنتاج في القطاع المعدني.

المطلب الاول: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)

شهدت الجزائر تراجعاً في قيمة الصادرات الزراعية والصناعية ويرجع هذا التحسن إلى ضعف البنية التحتية والمنشآت الصناعية في البلاد وكذلك العوائق التجارية التي تواجه الشركات الجزائرية في التصدير.

الفرع الاول: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية:

يشير الجدول التالي إلى تطور تركيبة الصادرات الجزائرية

[1] -Office national des statistiques, les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de marchandise, 9 mois 2021 N° 951. P2.

الجدول رقم (18/02): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021) الوحدة: مليون دولار

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الاولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	0	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	0	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	0	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	0	35	15	73489
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
2013	402	62960	109	1458	0	28	17	64974
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	62886
2015	235	32699	106	1597	1	19	11	34668
2016	327	28221	84	1321	0	54	19	30026
2017	349	33261	73	1410	0.29	78	20	35191.2
2018	373	38338	92	2242	0.30	90	33	41168.3
2019	408	33244	96	1445	0	83	36	35312

2020	437	20016	71	1287	0	77	37	21925
2021	576	34058	182	3490	1	171	79	38558

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على (DGD2022)

- مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائر، ص، 81.)

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية، وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات مثلما يوضحه الجدول أعلاه، غير أن وتيرة تزايد الصادرات تختلف من صنف لأخر حسب البرامج الحكومية المنتهجة، مع تسجيل أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر في الصادرات الإجمالية وخلال كل السنوات، فصادرات الجزائر من المحروقات تخضع لتقلبات أسعار البترول وكذا حجم الإنتاج، إذ عرفت سنة 2008 أعلى قيمة لصادرات المحروقات بحوالي 77 مليار دولار، تليها سنة 2011 بحوالي 71 مليار دولار وهذا انعكاس لأسعار البترول المرتفعة خلال تلك الفترة، بينما كانت صادرات المحروقات من سنة 2000 إلى 2007 تعرف تذبذبا في قيمتها بين 18 مليار دولار إلى حدود 58 مليار دولار.

ومع تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014، انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من حوالي 60 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 32 مليار دولار سنة 2015، أي بنسبة 45.77%، وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة، وقد استمر التراجع سنة 2016، وسرعان ما ارتفعت قيمة صادرات المحروقات سنة 2017 الى حوالي 33 مليار دولار وسنة 2018 بـ 38 مليار دولار أي منسبته 93.12% من إجمالي الصادرات، نظرا لزيادة حجم الإنتاج والتحسن التدريجي في أسعار البترول مقارنة مع سنة 2015.

وبعد قطاع المحروقات، يأتي قطاع المنتجات نصف المصنعة من حيث قيمة الصادرات، إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 2024 مليار دولار سنة 2018.ثم في المرتبة الثالثة نجد المواد الغذائية بحوالي 0.37مليار دولار. وما يلاحظ هو ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع الى ضعف البنية الاقتصادية وغياب الإستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات. إضافة إلى تدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع المحروقات خلال سنة 2018. فبعد أن كانت تمثل حوالي 5.48 % سنة 2007، انتقلت النسبة الى حوالي 6.87%سنة 2017ثم 6.88% سنة 2018 .[1]

[1]- مديرية ميزان المدفوعات 2018، (بنك الجزائر، ص، 81.)

بعد ارتفاع أسعار النفط بين سنتي 2016و2018، من 45.0 دولار أمريكي في سنة 2016إلى 71.28 دولار أمريكي في سنة 2018، انخفض متوسط سعر برميل النفط الخام مرة أخرى ليصل إلى 64.44 دولار أمريكي في سنة 2019 و42.08 دولار أمريكي في سنة 2020، وهو ما يعادل انخفاضاً قدره (9.6-%) في سنة 2019 مقارن بمستواه في سنة 2018، و(34.7-%) في سنة 2020 مقارنة بمتوسط سعر البترول في سنة 2019.

أدى هذا الانخفاض في أسعار النفط، إلى جانب انخفاض الكميات المصدرة (بالطن المكافئ للنفط) في سنة 2020(10.85-%) إلى جانب انخفاض الصادرات من المحروقات من 33.24 مليار دولار في سنة 2019 وإلى 20.02 مليار دولار في سنة 2020، أي تراجع قدره13.23 مليار دولار.

أما بالنسبة للصادرات من السلع خارج المحروقات، والتي تبقي منخفضة وقليلة التنوع كمثل نظام الإنتاج، فقد انخفضت بشكل طفيف إلى 1.91 مليار دولار في سنة 2020 بعد أن تجاوزت للمرة الأولى حاجز المليارين دولار في سنتي 2018 و2019(2.22) و2.07 مليار دولار على التوالي.

تتكون الصادرات من السلع خارج المحروقات بنسبة 67 % من مجموعة المنتجات نصف المصنعة، وبشكل رئيسي (أكثر من 7.%) من مشتقات المحروقات، وتتكون بقية هذه الصادرات من المنتجات الغذائية (23% من إجمالي الصادرات من السلع خارج المحروقات).[1]

تأتي المنتجات الغذائية في المرتبة الثانية (12.81% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات) ، أما بالنسبة للصادرات السلعية فبعد انخفاضات متتالية خلال الفترة (2016-2020)، سجلت ارتفاعا بنحو 5.60% من 32.421 مليار دولار عام 2020إلى 37.405 مليار دولار عام 2021. تتعلق الزيادة في الصادرات السلع بشكل رئيسي بمجموعات المنتجات المواد الخام والسلع الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، وفيما يتعلق بمجموعتي المعدات الصناعية والمعدات الزراعية، فقد شهدت أيضا زيادة في عام 2021 مقارنة بعام 2020.[2]

والشكل التالي يوضح مكانة صادرات المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى خلال سنة 2021.

[1]- التقرير السنوي 2020، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2021 ، بنك الجزائر ، ص ص 52-53.

[2]- التقرير السنوي 2021 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2022 ، بنك الجزائر ، ص 81.

الشكل رقم (04/02): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال سنة 2021 (نسب مئوية)

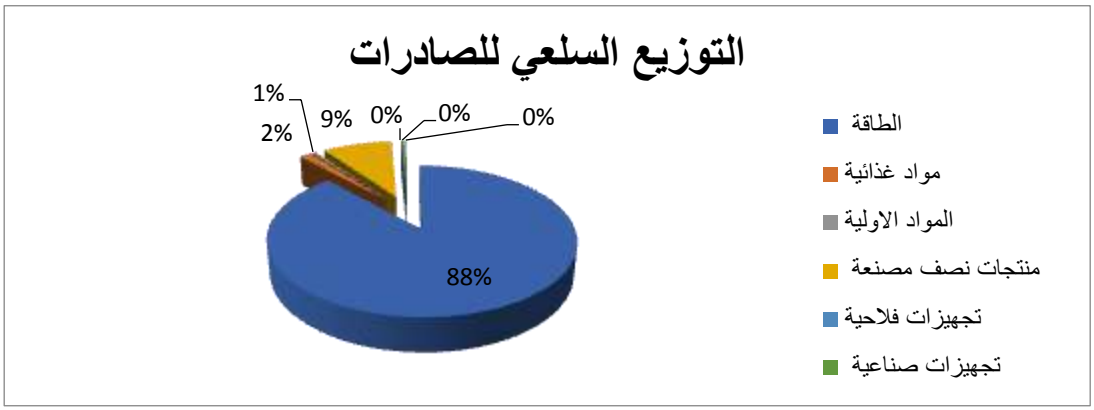

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18/02)

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

يوضح الجدول التالي توزيع الصادرات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعد دولها من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

الجدول رقم(19/02): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2000-2021)الوحدة: مليون دولار

السنوات	الاتحاد الاوروبي	دول اسيا	دول OCDE خارج UE	دول أمريكا الجنوبية	الدول العربية خارج Uma	دول أوروبية أخرى	دول المغرب العربي	دول افريقيا	أوقيانوسيا	المجموع
2000	13792	210	5825	1672	55	181	254	42	0	22031
2001	12344	210	4549	1037	315	87	275	26	23	19132
2002	12100	456	4602	951	248	130	250	50	38	18825
2003	14503	507	7631	1220	355	123	260	13	0	24612
2004	**17396**	**686**	**11054**	**1902**	**521**	**91**	**407**	**26**	-	**32083**
2005	**25593**	**1218**	**14963**	**3124**	**621**	**15**	**418**	**49**	-	**46001**
2006	**28750**	**1792**	**20546**	**2398**	**591**	**7**	**515**	**14**	-	**54613**
2007	**26833**	**4004**	**25387**	**2596**	**479**	**7**	**760**	**42**	**55**	**60163**
2008	**41246**	**3765**	**28614**	**2875**	**797**	**10**	**1626**	**365**	-	**79298**
2009	**23186**	**3320**	**15326**	**1841**	**564**	**7**	**857**	**93**	-	**45194**

57053	-	79	1281	10	694	2620	20278	4082	28009	2010
73489	-	146	1586	102	810	4270	25059	5168	37307	2011
71886	-	62	2073	36	958	4228	229	4683	39797	2012
64974	-	91	2639	52	797	3211	12210	4697	41277	2013
62886	-	110	3065	98	648	3183	10344	5060	40378	2014
34668	-	82	1550	37	572	1683	5288	2409	22976	2015
30026	-	51	1173	80	416	1943	6945	2197	17221	2016
35191	-	103	1273	799	3595	2530	40	6465	20386	2017
41168	-	132	1969	712	5351	2660	40	6950	23654	2018

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على DGD2019 :

خلال فترة الدراسة يتضح أن من أهم زبائن الجزائر الاتحاد الأوروبي، إذ ارتفعت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي منذ سنة 2002 إلى 2008. لتنخفض سنة 2009 نظرا لانخفاض الطلب العالمي بسبب الأزمة العالمية آنذاك. غير أن سنة 2010 سجلت ارتفاع صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة 20.8% مقارنة بسنة 2009. كما عرفت سنتا 2015 و2016 انخفاضا في الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي نظرا لتدهور أسعار المحروقات مع منتصف 2014 خصوصا وأن أغلب صادرات النفط تستحوذ على النسبة الأكبر من صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي. ومع التحسن التدريجي في أسعار البترول سنة 2018 ارتفعت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي لتصل قيمتها إلى 23.65 مليار دولار ما يمثل 57.45% من إجمالي الصادرات وهي أكبر نسبة مقارنة بباقي المناطق الاقتصادية. إذ تحتل المرتبة الثانية دول آسيا بقيمة 6.95 مليار دولار أي ما نسبته 16.88% ثم الدول العربية خارج دول المغرب العربي بقيمة 5.35 مليار دولار ما نسبته 12.99%.[1]

وإذا أخذنا بتوزيع الصادرات الجزائرية حسب الدول وليس المناطق الاقتصادية، فإن الشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم (05/02): اتجاه الصادرات الجزائرية خلال سنة 2018(أهم الزبائن)

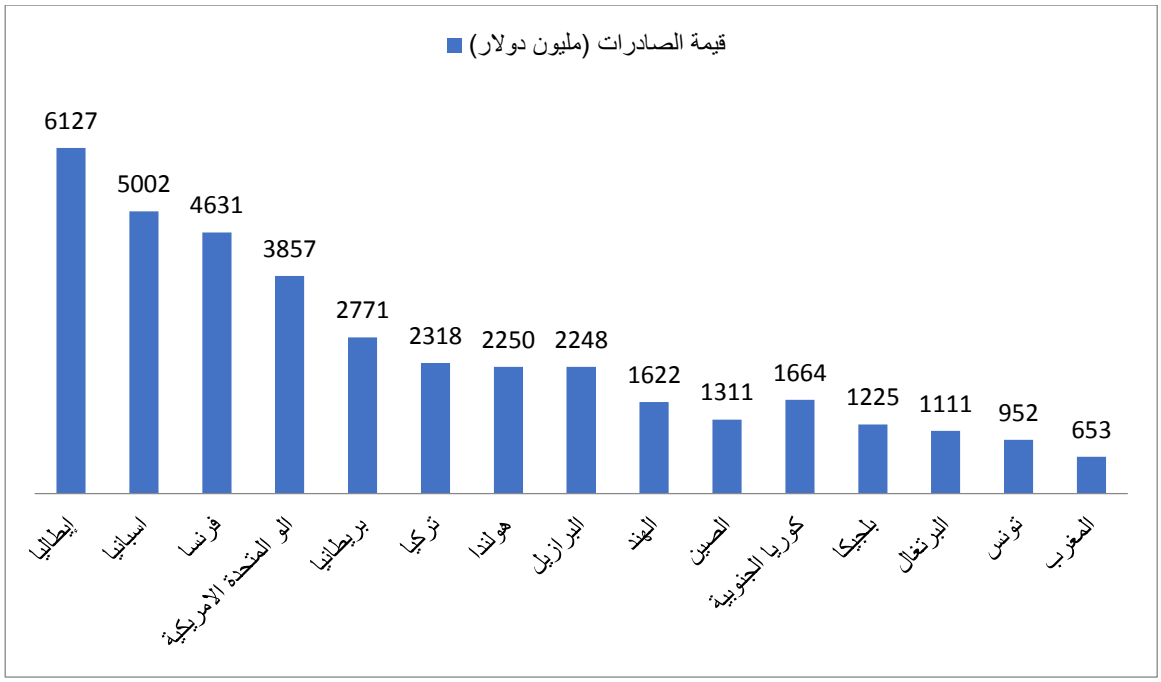

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على DGD2018

[1] - Direction Générale des Douanes ،2018 ،p83

يتضح من أهم زبائن الجزائر سنة 2018 إيطاليا بقيمة 6127 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 14.88%، ثم إسبانيا بقيمة 5002 مليون دولار أي بـ 12.15% ثم فرنسا بحوالي 4631 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 11.25 %من إجمالي الصادرات، بينما احتلت تونس والمغرب المرتبتين 14 و15 على التوالي بـ2.31%(952 مليون دولار) و1.59%(653 مليون دولار). مع العلم أن الصادرات الجزائرية ارتفعت مع جل الدول مع اختلاف النسب. وسجلت ارتفاع مع الصين بـ 89.18% مقارنة بسنة 2017.[1]

المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2021

الفرع الاول: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

فيما يخص الواردات الجزائرية فإن المنتجات الصناعية أو التجهيزات الصناعية تحتل صدارة الواردات بما قيمته 4.2 مليار دولار تليها المنتجات النصف مصنعة تقدر بـ 2.3 مليار دولار ثم بعدها المنتجات الغذائية بقيمة 2.2 مليار دولار، المنتجات الاستهلاكية بقيمة 1.4 مليار دولار ثم تليها المواد الاولية 489 مليون دولار والتجهيزات الفلاحية 107 مليون دولار

الجدول رقم (20/02) الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)الوحدة: مليون دولار

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الاولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	27631

[1] – Direction Générale des Douanes,2018, p,86

39479	6397	13093	174	10014	1394	594	7813	**2008**
39294	6145	15139	233	10165	1200	549	5863	**2009**
40473	5836	15776	341	10098	1409	955	6058	**2010**
47247	7328	16050	387	10685	1783	1164	9850	**2011**
50376	9997	13604	330	10629	1839	4955	9022	**2012**
55028	11210	16194	508	11310	1841	4385	9580	**2013**
58580	10334	18961	658	12852	1891	2879	11005	**2014**
51702	8676	17076	664	12034	1560	2376	9316	**2015**
47089	8338	15412	503	11437	1563	1613	8223	**2016**
46059	8511	13995	611	10985	1527	1992	8438	**2017**
46197	9756	13433	563	10959	1898	1015	8573	**2018**
43806	7934	10845	437	9840	1921	1369	7694	**2019**
35421	5577	8697	198	7614	2199	890	7723	**2020**
37405	6498	9158	247	7313	3401	513	8877	**2021**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على : بنك الجزائر ، المديرية العامة للجمارك

- مديرية ميزان المدفوعات
- (DGD2019)

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 إلى سنة 2014حيث بلغت أقصى حد بمبلغ يقدر بـ 58.58 مليار دولار .وبعد انخفاض موارد الدولة جراء انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد. إذ بدأت الواردات في الانخفاض منذ سنة 2015 ومع ذلك تم تسجيل العجز في الميزان التجاري.

لقد مس الانخفاض في الواردات سنة 2015 كل الأصناف ماعدا التجهيزات الفلاحية التي عرف مبلغها ارتفاعاً طفيفاً من 658 إلى 664 مليون دولار. أما في سنة 2016 فاستمر الانخفاض في واردات كل الأصناف ماعدا المواد الأولية التي عرفت ارتفاعاً بسيطاً بحوالي 0.19 ووصلت إلى 1563 مليون دولار. بينما شهدت سنة 2017 تذبذبا في الواردات بالنسبة لمختلف الأصناف. في حين عرفت سنة 2018 ارتفاعا

في حجم الواردات لبعض الأصناف مقارنة بسنة 2017 كالمواد الغذائية بنسبة 14.6 بينما باقي الأصناف عرفت انخفاضاً متفاوتاً.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن التجهيزات الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الواردات إذ بلغت قيمتها سنة 2018ما يقدر بـ 13.43 مليار دولار ما يمثل نسبة 29 من إجمالي الواردات. ويليها في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة، ثم سلع استهلاكية أخرى غير غذائية. في حين أن صنف التجهيزات الفلاحية يحتل آخر مرتبة، إذ بلغت قيمته سنة 2018 حوالي 563 مليون دولار. والشكل التالي يوضح توزيع أصناف الواردات الجزائرية خلال 2018.

وفيما يتعلق بعجز بند الخدمات باستثناء دخل العوامل، فقد انخفض عام 2021 بنحو 814 مليون دولار مقارنة بعام 2020، حيث وصل إلى 3.64مليار دولار مقابل 4.45 مليار دولار عام 2020 ونجم هذا العجز عن انخفاض مستوى الصادرات (3.20 مليار دولار)مقارنة بالواردات التي ولصت إلى 6.84 مليار دولار في عام 2021 مقابل 7.44 مليار دولار في عام 2020.[2]

الشكل رقم (06/02): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال سنة 2021 (نسب مئوية)

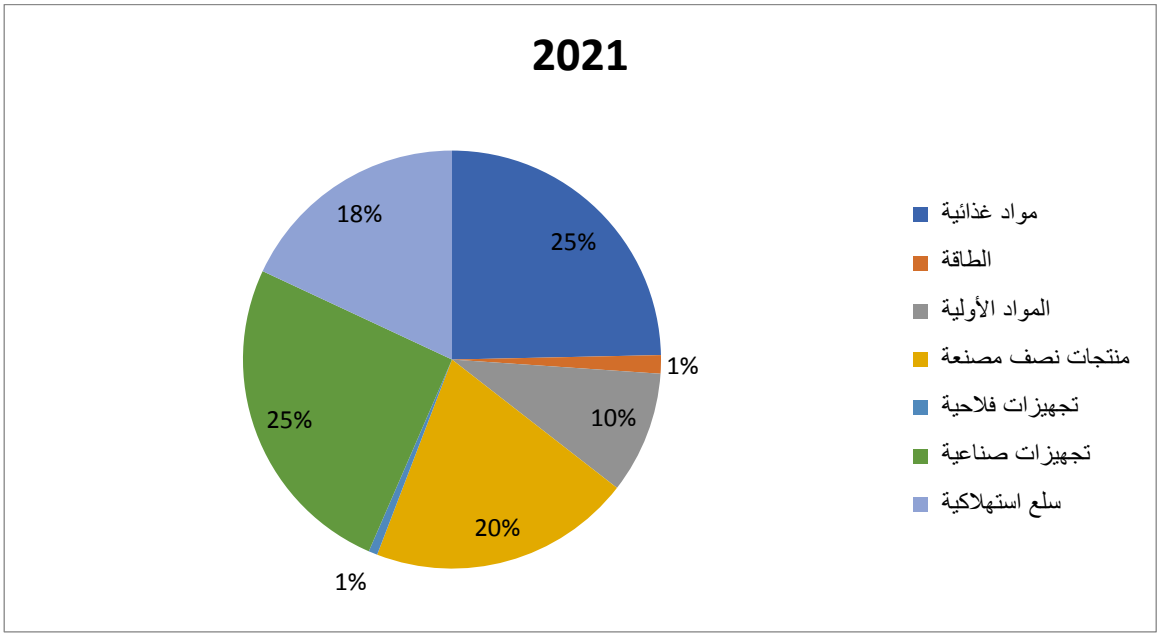

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (20/02)

[1] - المديرية العامة للجمارك، بنك الجزائر ص 90

[2] – **Direction Générale des Douanes,2022,p,91**

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

يوضح الجدول التالي توزيع الصادرات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعد دولها من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

الجدول رقم (21/02): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلا الفترة من (2000-2021)الوحدة : مليون دولار

السنوات	الاتحاد الاوروبي	دول اسيا	دولOCDE	دول امريك	الدول العربية	دول اوروبية	دول المغرب	دول افريقيا	اوقيانوسيا	المجموع
2000	5256	599	2194	142	144	603	52	119	64	9173
2001	5903	579	2125	269	179	636	72	85	92	9940
2002	6732	943	2485	385	366	757	127	87	127	12009
2003	7954	1206	2242	567	418	855	120	125	47	13534
2004	10097	1952	3071	1166	525	1097	169	175	56	18308
2005	11255	2506	3506	1249	387	1085	217	148	31	20357
2006	11729	3055	3738	1281	493	777	235	148	-	21456
2007	14427	4318	5363	1672	621	715	284	231	-	27631
2008	20985	6916	7245	2179	705	659	395	395	-	39479
2009	20772	7574	6435	1866	1089	728	478	350	2	39294

40473	-	396	544	388	1262	2380	6419	8280	20704	2010
47247	-	578	691	579	1760	3931	6219	8873	24616	2011
50376	-	741	807	1652	1555	3590	6160	9538	26333	2012
55028	-	594	1029	1213	2414	3466	6965	10623	28724	2013
58580	-	440	738	886	1962	3815	8436	12619	29684	2014
51702	-	359	680	1225	1918	2822	7363	11850	25485	2015
47089	-	238	701	936	1927	2857	6249	11709	22472	2016
46059	-	186	592	1910	1542	3209	5953	12369	20298	2017
46197	-	166	546	1542	1904	3546	5837	11557	21099	2018

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على : - DGD,2019

- التقارير السنوية لبنك الجزائر

إن ما يبينه الجدول هو استحواذ دول الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة من الواردات الجزائرية على مدار مختلف السنوات. إذ بلغت الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 29 مليار دولار لتنخفض بشكل تدريجي بعد ذلك وتصل إلى حدود 21 مليار دولار سنة 2018 وهو ما يمثل نسبة 45.67% من إجمالي الواردات الجزائرية. مع العلم أنه وبعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2015 ارتفع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

وحسب الجدول السابق رقم(21/02) ففي المرتبة الثانية من حيث الواردات الجزائرية تأتي الدول الأسيوية مسجلة نسبة 25 سنة 2018 من إجمالي الواردات. ثم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي بـ 12.63% سنة 2018 مع أنها انخفضت بحوالي 116 مليون دولار مقارنة بسنة 2017 أي بنسبة 1.95% ثم وفي السنة نفسها جاءت دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة بنسبة 7.67 %ثم الدول العربية عدا دول المغرب العربي بنسبة 4.21% ودول أوروبية أخرى بنسبة 3.33% ثم دول اتحاد المغرب العربي بنسبة 1.18% وأخيرا دول إفريقيا بـ 0.36% .

إن هذا التوزيع يخضع لعدة عوامل اقتصادية وإقليمية وجيو–استراتيجية. فالتبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يقوم على أساس اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف وكذا آليات لقيام المشاريع الاستثمارية وتعزيزها. إضافة إلى قرب المسافة بين الجزائر والقارة الأوروبية، فقد ازداد التبادل التجاري بشكل بطيء مع دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفيما يتعلق باتحاد المغرب العربي فإن النسبة الأكبر من المبادلات في هذا الإطار تكون مع تونس، وبخصوص توزيع مصدر الواردات الجزائرية حسب الدول ، فإنه يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(07/02): اتجاه الواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الموردين)

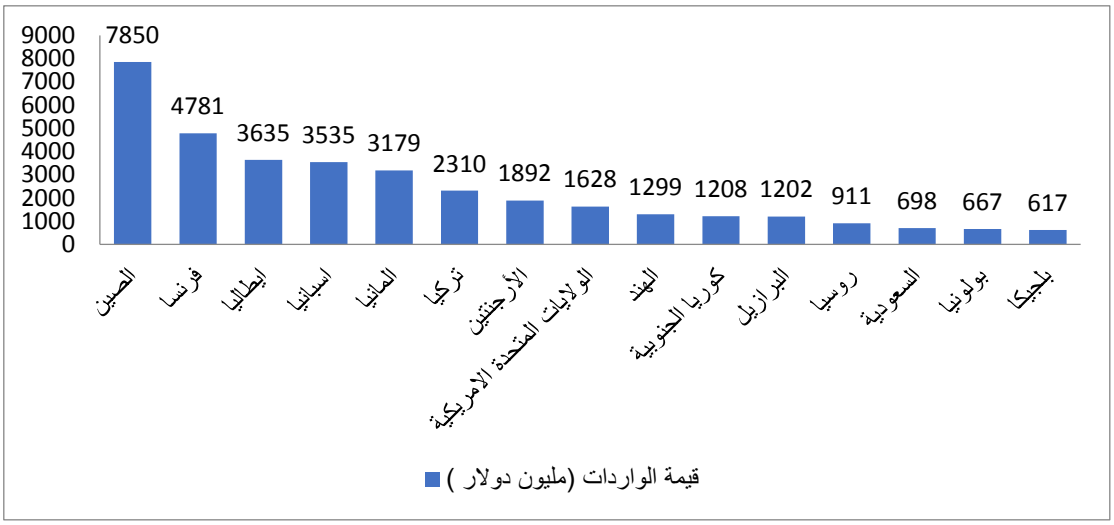

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على : DGD, Rapport sur les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie,2018,p,18)

ما يلاحظ من الشكل أعلاه أن من أهم الموردين للجزائر سنة 2018 نجد الصين بقيمة 7850 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 16.99% من إجمالي الصادرات، فرنسا بمبلغ 4781 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 10.35%، ثم إيطاليا بقيمة 3653 مليون دولار أي ما يمثل 7.91%، مع العلم أن الواردات الجزائرية من الصين انخفضت بحوالي 5.77% مقارنة بسنة 2017، وارتفعت مع فرنسا بحوالي 11.08% مقارنة بسنة 2017 كذلك.

المطلب الثالث: وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2021)

اولا: تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2000-2021)

تميز الميزان التجاري الجزائري بعنصرين أساسيين يتمثل أولهما في التبعية الكبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات ويكمن العنصر الثاني في الأهمية البالغة لعمليات الاستيراد خاصة منها المنتجات الغذائية وسلع التجهيز ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الجدول الموالي المتضمنة لتطورات الميزان التجاري ومعدل تغطية الواردات بفترة الدراسة حيث يمكن الحصول على معدل التغطية انطلاقا من المعالة التالية:

معدل التغطية =(الصادرات/ الواردات)* 100.

الجدول رقم (22/02): تطور الميزان التجاري في الجزائر في الفترة (2000-2019)++++++الوحدة مليار دينار

السنوات	الصادرات		الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل تغطية%
	الكلية	النفطية			
2000	1657.2	1611.9	690.4	966.8	240.0
2001	1480.3	1428.9	764.9	715.4	193.5
2002	1501.2	1441.8	957.0	544.2	156.8
2003	1902.1	1850.1	1047.4	854.7	181.6
2004	2337.4	2776.8	1314.4	1023.0	177.8
2005	3421.5	3355.0	1493.6	1927.9	299.1
2006	3979.0	3895.7	1558.5	2420.4	255.3
2007	4214.2	4121.7	1916.8	2297.3	219.9
2008	5095.0	4970.0	2572.0	2522.9	198.1
2009	3347.6	3270.2	2854.8	492.8	117.3
2010	4333.6	4220.1	3011.8	1321.7	143.9
2011	5374.1	5223.8	3442.5	1931.6	156.1
2012	5687.4	5527.7	3907.1	1780.2	145.6
2013	5217.1	5057.5	4368.5	848.5	119.4
2014	4917.6	4709.6	4719.7	197.8	104.2
2015	3537.2	3339.5	5193.5	-1656.3	68.1
2016	3277.7	3080.0	5154.8	-1877.1	63.6
2017	3928.3	3714.1	5111.3	-1183.0	76.9
2018	4889.3	4548.1	5403.2	-513.9	90.5
2019	35824	33243	41934	-6111	92.79

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- [(Algex,2018 ;Algex, commerce extérieur de l'Algérie,2017, p,21 ;finances,2021 ;finances ,Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2019,pp.27-28)]
- محمد قريف، "تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال – هيرشمان"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، جوان 2020 ص 248.

من خلال تحليل البيانات يتبين لنا أن الميزان التجاري الجزائري سجل في أغلب سنوات هذه الفترة فائضا، لكن بقيم متذبذبة حيث يأخذ أكبر قيمة له سنة 2008 بمقدار 2522.9 مليار دينار جزائري إلا أنه في السنوات الموالية حقق عجزا حتى سنة 2018 بقيمة 513.9 مليار دينار بالإضافة إلى ارتفاع معدل تغطية الواردات الذي بلغ نسبة له سنة 2006بمعدل 255.3 % ويرجع ذلك إلى تواصل ارتفاع حجم الصادرات ويفسر هذا الارتفاع بالزيادة المستمرة للصادرات النفطية المشكلة للجزء الأكبر من حجم الصادرات الكلية بما نسبته 97% وذلك بالموازاة مع الارتفاع النسبي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، في حين تسجل الصادرات خارج المحروقات نسب ضعيفة لا تتعدى 5%، وبلغت أحسن قيمة لها سنة 2014 بمبلغ 208 مليار دينار وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار الاتحاد الأوروبي على المنتجات الوطنية.

وبالرغم من الفائض المسجل بالميزان التجاري بهذه الترة إلا أننا نشهد تقلص حجمه في السنوات الأخيرة نظرا للزيادة الكبيرة التي ميزت حجم الواردات ابتداء من سنة 2009 وهي الفترة التي تزامنت مع المخطط الخماسي للفترة (2014/2010) والذي زاد الطلب فيه على السلع والتجهيزات ذات الطابع الإنشائي لفائدة المشاريع الكبرى المبرمجة بهذا المخطط وهو ما زاد من حجم الواردات والتي شكلت فيها هذا النوع من السلع الجزء الكبير.

ومن التحليل السابق يمكننا القول أن الفائض الذي عرفه الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني والذي يزال يعاني مشاكل عديدة ومن أهمها طبيعة ومصدر المداخيل الناتجة عن التجارة الخارجية والتي يغلب على صادراتها تزايد الصادرات من المحروقات هذه الأخيرة المرتبطة بدورها بأسعار النفط العالمية بالإضافة إلى ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات وبالتالي فوضعية

الميزان التجاري تبقي مرهونة بصادرات المحروقات وهي التي تعطي الرصيد الطبيعة السلبية أو الايجابية.

ويمكن أن نستنتج من خلال الجدول أن قطاع المحروقات يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري الذي يسيطر على العائدات وعلى الصادرات التي تمثل معدل 94.50% من إجمالي الصادرات في المتوسط، والمساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي 5.50% فهي الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة، حيث بلغت قيمتها القياسية 2581 مليون دولار في عام 2019.

ثانيا: رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات (2000-2021)

الجدول رقم(23/02): رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات (2000-2021) الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات خارج قطاع المحروقات	إجمالي الصادرات	رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات
2000	1200	9173	-7973
2001	1259	9940	-8681
2002	1417	12009	-10592
2003	1296	13534	-12238
2004	1474	18499	-17025
2005	1680	20348	-18668
2006	2173	21456	-19283
2007	2472	27439	-24967
2008	3559	39477	-35918
2009	1945	39297	-37352
2010	3073	40212	-37139
2011	4044	47300	-43256
2012	3929	50376	-46447
2013	4214	54903	-50689

2014	5510	58330	-52820
2015	2057	51646	-49589
2016	1781	46727	-44946
2017	1930	46059	-44129
2018	1942	44318	-42376
2019	*2580.37	35823.54	-6109.58
2020	*2255.49	23796.60	10595.64
2021	**1597**	**39281**	**10597**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على : تقارير المديرية العامة للجمارك الجزائرية ،(المديرية العامة للجمارك ، 2022) متاحة على الموقع http://www.douane.gov.dz

-* قيم محسوبة بالاعتماد على (المديرية العامة للجمارك، 2022)

نلاحظ من خلال الجدول الذي تطرقنا إليه بهدف معرفة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في تغطية الواردات الجزائرية وتحقيق رصيد ايجابي للميزان التجاري. إن الميزان التجاري عرف رصيدا سلبيا ومتصاعدا طوال فترة الدراسة حيث كانت أدنى قيمة له سنة 2000بقيمة 7973- مليون دولار .

خلاصة

من خلال هذه الفصل الذي تمت فيه دراسة وتحليل أثر اجراءات السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) تم جمع البيانات المتعلقة بالإجراءات التجارية والميزان التجاري والصادرات والواردات من مصادر مختلفة مثل المؤسسات الحكومية والوكالات الدولية.

وتم استخدم التحليل لتحديد العلاقة بين الإجراءات التجارية والميزان التجاري، تم تحليل البيانات والجداول باستخدام البرمجيات الإحصائية المختلفة مثل Excel.

أظهرت النتائج أن الاجراءات المتخذة من طرف الدولة لم تساهم في تخفيض عجز الميزان التجاري، حيث أن هذه الاجراءات غير كفيلة لان اغلب السلع يتم استيرادها والمؤثر الرئيس في هذا الجانب هو تغيرات اسعار البترول لما لها تأثير بالغ على الميزان التجاري.

الخاتمة

❖ الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة التجارة في الجزائر لها تأثير كبير على الميزان التجاري، وأن هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر عليها . وبالرغم من وجود بعض القيود التجارية والتحفيز للصناعات المحلية ، إلا أن التعاون الإقليمي يعتبر الخطوة الأهم لتحسين الميزان التجاري في الجزائر .

تم جمع البيانات من مصادر مختلفة، وتم تحليلها باستخدام النموذج الاقتصادي الحديث، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، كما تم التأكيد على أن تحسين الصادرات وتشجيع الاستثمارات الأجنبية يمكن أن يساعد على تحسين الميزان التجاري في الجزائر.

تعتبر هذه الدراسة إسهاماً مهماً في فهم تأثير سياسة التجارة على الميزان التجاري في الجزائر، وتوفير توصيات لتحسينه في المستقبل، ويمكن لهذه النتائج والتوصيات أن تفيد القرارات السياسة والاقتصادية في الجزائر وغيرها من الدول المشابهة.

❖ مناقشة الفرضيات

-**الفرضية الاولى:** من خلال الدراسة تبين صحة الفرضية والتي تنص على وجود علاقة تأثير بين السياسات التجارية والميزان التجاري الجزائري، وذلك من خلال أهمية التجارة الخارجية إذ يمكن اعتبارها مؤشرا جوهرا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي، لارتباطها بالإمكانيات الانتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير، إضافة الى مستويات الدخل المحققة فيها وقدرتها على الاستيراد ، مما يعكس رصيد العملات للدولة وأثره على ميزانها التجاري ، لن الدولة تعتبر السياسة التجارية مجموعة الاساليب والاجراءات التي تضعها في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أهداف عديدة من بينها التي تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري.

-**الفرضية الثانية:** فقد تبين صحة الفرضية التي تنص على أن الميزان التجاري الجزائري يعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي الذي يعتمد على الطاقة والمحروقات كأهم الصادرات، وضعف الجهاز الانتاجي في جل القطاعات وفشلها في إحلال الواردات خاصة المواد الغذائية والسلع الصناعية التي تعتبر أهم مكوناتها، ويتضح ذلك من خلال أن مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في تغطية الواردات الجزائرية وتحقيق رصيد ايجابي للميزان التجاري ، ان الميزان التجاري عرف رصيدا سلبا ومتصاعدا طول فترة الدراسة حيث كانت ادني قيمة له سنة 2000 بقيمة (7973-)مليون دولار.

-**الفرضية الثالثة:** من خلال الدراسة تبين صحة الفرضية التي تنص على ان الميزان التجاري الجزائري عرف عدة تطورات من حيث قيمته وتركيبته خاصة في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق ، وذلك نتيجة الاصلاحات الهيكلية التي طبقت لتحقيق هذا الانتقال بالإضافة الى تأثره بتطورات سعر وكمية الطاقة والمحروقات باعتبارهما اهم الصادرات ، وذلك لان قطاع المحروقات يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري الذي يسيطر على العائدات وعلى الصادرات التي تمثل معدل 94.50% من إجمالي الصادرات في المتوسط ، وانه من خلال تحليل البيانات تبين لنا ايضا ان الميزان التجاري الجزائري سجل في أغلب سنوات هذه الفترة فائضا لكن بقيم متذبذبة حيث يأخذ أكبر قيمة له سنة 2008 بمقدار 2522.9مليار دينار جزائري الا أنه في السنوات الموالية سجل عجزا حتي سنة 2021.

❖ النتائج :

تستخلص من هذه الدراسة من خلال التحليل الوصفي و المقاربات التحليلية الواردة جملة من الاستنتاجات نوجزها في ما يلي:

- وجود علاقة تأثير بين السياسة التجارية والميزان التجاري الجزائري اذ انها تتحكم في الفائض او العجز من خلال ارتفاع او الانخفاض في اسعار البترول .
- يتضح أن الميزان التجاري يتأثر بشكل كبير بالسياسة التجارية المتبعة، ومن الملاحظ أن السياسات التجارية قد تأدي الى تحسن مؤقت في الميزان التجاري.
- سجل الميزان التجاري فائضا طيلة الفترة الممتدة من 2000 الى 2014 ، سجلت اعلى قيمة له سنة 2008 بـ 39 مليار و819 مليون دولار ، واعلى قيمة للصادرات خارج المحروقات بلغت 79 مليار و298 مليون دولار بنسبة تفوق 96% من اجمالي الصادرات ، مما بدل على ارتباط الميزان التجاري بالصادرات من الطاقة و المحروقات لم تنزل نسبة عن 90% كأحسن نتيجة طيلة فترة الدراسة.
- سجل الميزان التجاري عجزا طيلة الفترة الممتدة من 2015 الى 2020 فكانت اكبر قيمة عجز سنة 2016 ب 17 مليار و64 مليون دولار ، نظرا لانخفاض صادرات الطاقة والمحروقات وارتفاع الواردات التي صعب التحكم فيها من خلال إجراءات التقشف في محاولة كبحها .

- سجلت الواردات أكبر قيمة لها سنة 2014 بلغت 58 مليار و580 مليون دولار ، والتي تزامنت مع بداية الأزمة المالية التي شكلت منعطفا في قيمة وتركيبة الميزان التجاري في السنوات اللاحقة بتحقيقه للعجز طيلة المدة ، مما يدل على حساسيته للصدمات في أسعار الطاقة والمحروقات .
- تبين ان السياسة التجارية تمثل عاملاً اساسيا في تحديد مستوي الميزان التجاري في الجزائر، وأنه بما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز ، فإن أي تغيير في أسعار هذه المنتجات يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري .
- من جهة أخرى ، توصلت الدراسة إلى أن هناك عدداً من السياسات التجارية التي يمكن اتخاذها لتحسين الميزان التجاري في الجزائر، مثل زيادة التصديرات غير النفطية وتحسين بنية التصدير وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- بشكل عام فإن الدراسة تؤكد على اهمية تبني سياسات تجارية مناسبة والتركيز على تنويع الاقتصاد الجزائري .

❖ التوصيات :

- ضرورة العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري لتحسين بيئة الاعمال في البلاد .
- تعزيز الاستثمارات في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمساهمة في تحقيق التصديرات غير النفطية .
- تعزيز الشراكات التجارية الدولية وتوسيع قاعدة التصديرات.
- استغلال الموارد الغير نفطية كالقطاع الفلاحي والقطاع السياحي وقطاع الطاقات المتجددة .
- اعادة النظر في معدلاتنا لتعرفة الجمركية وتوجيهها نحو حماية المنتجات الوجهة لتصدير .
- ضرورة اعادة تفعيل صندوق ضبط الموارد لمواجهة الاعجاز المحتمل مستقبلا.
- انتهاج سياسة لتقييم اسعار النفط من خلال مجموعة من العملات الدولية المسقرة بدلا من التسعير فقط بالدولار.

❖ آفاق للدراسة :

ويمكن تقديم افاق للدراسة من خلال المواضيع التالية :

- حتمية تنويع الصادرات خارج المحروقات.

تحليل وضعية السياسة التجارية على الميان التجاري الجزائري بعد الجائحة.

قائمـــة

المصادر والمراجع

المراجع العربية :

الكتب :

1-حسام علي داود ،أيمن أبو خضير، وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2002

2-عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص9.

3-سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1992،

4-السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، الطبعة الاولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008

5-السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الثانية**، مؤسسة رؤية للطبعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، 2009،

6-عبد العزيز، عبد الرحمان سليمان: **التبادل التجاري –الأسس، العولمة والتجارة الالكترونية** ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004،

7- نداء محمد الصوص ، **التجارة الخارجية** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ،2008،

8-السيد متولي عبد القادر ،**الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات** ،الطبعة الاولى ،دار الفكر ناشرون وموزعون ،عمان 2011

9-جميل محمد خالد ،**أساسيات الإقتصاد الدولي** ، الطبعة الأولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان ، 2014

10-يوسف مسعداوي ، **دراسات في التجارة الدولية** ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2010

11-مجدى محمود شهاب ، **الاقتصاد الدولي المعاصر** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2006

12-أحمد حشيش ،أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1998الإسكندرية

13-علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ، 2007، عمان ، الاردن

14-علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية ، 2010، عمان ، الاردن

15-عدل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،لبنان ، 2003

16-زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ،دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2004

17-محمد صفوت قابل، **نظريات التجارة الدولية**، بدون دار نشر، 2010

18-شريف علي الصوص، **التجارة الدولية "أسس والتطبيقات"**، **الطبعة الأولى**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012

19-عبد العزيز عجمية، **الإقتصاد الدولي**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1973

20-محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة**، دار الحكة للنشر، مصر، 2002

21-مروان عبد المالك ذنون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020

22-إيمان عطية ناصف، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2006

23-فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2004

❖ **المطبوعات:**

1 - سعيد أحسن، **مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2، 2020،

2-بن شني عبد القادر، **تسيير عمليات التجارة الدولية**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص: تجارة دولية ،جامعة مستغانم ،2022

3-نويوة عمار، مطبوعة في مقياس إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر –باتنة، الجزائر، 2014

❖ **المقالات والمجلات:**

1-تومي رحاب الاسلام، علاوي صفية، **مساهمات السياسات الجمركية في تحقيق تنمية مستدامة –** دراسة حالة الجزائر– مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،المجلة 24، العدد 2-2021

2-رشيدة جيدل ، لحسن دردوري ، **محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019** ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد 06 العدد 2021/01

3-سيهام شباب ، وأحمد بلجيلالي، (مارس ، 2020)، **انعكاسات تقلبات الايرادات النفطية على الميزان التجاري والموازنة العامة في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000-2018)**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

4-مسعود فريد ، (2015)، **نظرة عن العجز في الميزان الجزائري** ، مجلة دراسات في الاقتصاد والمالية "مخبر الصناعات التقليدية " ، 04 (01)

5-مراد فريحة ، محمد قويدري ، 2020، **أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2018**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، 11 (02)

6-عماد سليمان ، محمد شريف ، 2020، **أثر الصادرات على الميزان التجاري في السودان : دراسة تحليلية للفترة 1976-2016**، امبارك : مجلة علمية محكمة تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 11(37)

7-فتيحة مختاري (جوان 2018)، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري** ، مجلة العلوم الادارية والمالية ، 02(01)

8-سارة بوسيس ، أحمد ضيف ، (بلا تاريخ)، **سياسات تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري دراسة تحليلية للفترة 2000-2017 ،مجلة** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية القسم (أ) العلوم الاقتصادية والقانونية ، 12 (01)

9-جميعة فاطمة ، **واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار دراسة تحليلية (2000-2019)**، مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية ، المجلد06/العدد: 02(2020)

10-وكيل درار عياش ، أوكيل نسيمة ، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011 ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 27 المجلد 2 2013،

11-مريم شطيبي محمود ، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة بعنوان : أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 14 ماي 2015

12-شليحي الطاهر ،التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة باتنة 1 المجلد (21)، العدد (01)، 'جوان، 2020'

13-برباوي كمال ، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1990-2018)، مجلة مجاميع المعرفة ،المجلد 06، عدد 01، افريل 2020

14-بن حدو آمنة، حيمور مصطفي، **أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الجزائري**، ملتقي دولي حول ، ما بعد البترول التبادلات التجارية والاختبارات الاقتصادية للدول الأورومتوسطية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 24/23 أكتوبر 2018

❖ **المذكرات والاطروحات:**

1-عابي وليد ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، تحت عنوان **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية لتجارة** ،دراسة حالة الجزائر ،جامعة سطيف 1، 2019

2-عبد الجليل هجيرة ، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتورة التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية دولية ، جامعة آبي بكر بالقايد، تلمسان ، 2012

3- سلمى دوحة ، (2014-2015)، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر** " ، أطروحة دكتوراه طور ثالث ، تخصص تجارة دولية ، بسكرة : جامعة محمد خيضر بسكرة

4-شتاتحة عمر ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية بعنوان ، **تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية** ،دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012 ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، الجزائر ، 2015

5-مراد مصطفي ، 2018-2019 ، **واقع وافاق الميزان التجاري في ظل الانظمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر** –أطروحة دكتوراه ، العلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير ، الاغواط : جامعة عمار ثلجي

6-شتاتحة عمر ،**تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية** ، حالة الجزائر ، مذكرة ماجيستير ، جامعة ورقلة ، 2015.

7-بالحبيب عبد الكامل ، **اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري** ، حالة الجزائر ، مذكرة ماجيستير ، جامعة غرداية ، 2011.

8-رميساء بوخميس ، **تطور ادوات السياسة التجارية واثرها على الميزان التجاري** ، حالة الجزائر ، مذكرة ماستر اكاديمي ، جامعة جيجل 2021.

9-دخلي عبد الرحمان، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر 2014/1986**،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية،2014 /2015

10-موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014 /2015

❖ **المواقع الرسمية والتقارير:**

1-التقارير السنوية ، بنك الجزائر ، 2016

2-التقرير السنوي 2020، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2021 ، بنك الجزائر

3-التقرير السنوي 2021 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2022 ، بنك الجزائر

4-مديرية ميزان المدفوعات 2018، (بنك الجزائر)

5-الديوان الوطنية للإحصائيات (ONS).

6- المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الألي (CNIS)

5-المنظمة العالمية للتجارة ،-http//www.wtoarab .org/news.aspx?id=662&group key=news&lang=ar ، تاريخ التصفح 2023/03/23، على الساعة 14:45.

6-المديرية العامة للجمارك ، وزارة المالية 2021

7-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط ؟، وحدة الدراسات السياسية ، قطر، 29 أفريل 2020.

8- http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/09/article5shtml

❖ المراجع الاجنبية

1- Abdelkrim toudjine – comment investir en Algérie –OPU- Algérie – 1990

2- Algérie Eco,(2020,05,10), covid : la demande de consommation d'électricité a reculé de 10%. Afficher la date 06,06,2023 , sur http://www.algerie-eco/2020/05/10/covid-19-la-demande+de-consommation-delectrite-a-recule-de-10/

1--Peter .H. Lindert et P. Charle kindleberger, Economie internationale,7éme édition , Abdelkrim toudjine – comment investir en Algérie –OPU- Algérie – 1990 paris,1982,p 235

2 -Balance commerciale et balance des paiements – Vie publiqe. من موقع http//www.vie –publique.fr,12:54 على الساعة 2023/03/13 بتاريخ

3-muhammad zakaria, EFFECTS OF TRADE LIBERALIZATION ON EXPORTS .IMPORTS AND TRADE BALANCE IN PAKISTAN/ATIME SERIES ANALYSISأ

4- boyard, and caporale ,2001), ¨ Real Exchange Rate Effects on the Balance of Trade , cointe ration and the Marshal – Lerner condition¨ -

5- jiandong ju ,Yi Wu ,li Zeng، The Impact of Trade libéralisation on the trade balance in developing countries.

6-Temmer Hamid, stratégie de développement indépendant le cas de l'Algérie : un bilan, Algérie ,OPU ,1983,

7-Ordonnance N° 63/414 du 28 October 1963 instituant un nouveau tarif douanier- journal N° de 29/101968.

8- Mustapha Baba-Ahmed- L'Algérie en splendeurs et pesanteurs- Edition Marinnor- Algérie- 1997-

9-Décret N° 64-233 de 10/08/1964-journal N° 68 de 21/08/1964.

10 -Rachid Tlemcani –Etat, Bazar et globalisation , l'Aventure de l infitah de l ,Algérie

11 -monda, l, d. (2020.02.25), Premier décès d'une personne de la covid-19 à Wan, en Chine, Afficher la date 03.05.2023, sur http://perspective.usherbrooke.ce/bilan/servlet/BMEve/1729

12 -OPEC,2020, Monthly Oil Market Report.

13 -Direction Générale des Douanes,2020, Statiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie Premier trimestre de l'année

14 -DZ Entreprise,(2020,08,09),Energie : le covid- 19 fait perdre à la Sonatrach 52 milliards de dinars. Afficher la date 03,05,2023 ,sur http://www.dzentreprise.net/energie- covid- 19- fait - perdre- Sonatrach- 52 - mda

16 -Ministère Des Finances,2020,02,25,Solde global du Trésor. Afficher le date 05,05,2023, sur http://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresur

17 -Office national des statistiques, les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de merchandise, 9 mois,2021, N° 951,

18 -Office national des statistiques, les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de marchandise, 9 mois 2021 N° 951.

19- Benissad Hocine- Economie de développement de l'Algérie-op-cit

19-Direction Générale des Douanes،2018 ،

20- Direction Générale des Douanes,2018,

22- Direction Générale des Douanes,2022,